الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليـم العالـي والبحـث العلمي
جامعة بومرداس
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

Ministère de l'enseignement supérieur et
De la recherche scientifique
Université de Boumerdes
Faculté des sciences Economiques
Commerciales et des sciences de Gestion

رقم المذكرة: **SGMF59**

مذكرة التخرج تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: إدارة مالية

الموضوع:

دور الرقمنة في عصرنة النظام المالي لعمليات الضمان الاجتماعي

دراسة حالة: الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء -CNAS-

من إعداد الطلبة :
✓ **قاسم عثمان أغيلاس**
✓ **علواني إيمان**

الأستاذ المشرف(ة):
✓ **بداش بوبكر**

دفعة:2022
السنة الجامعية: 2021-2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

شكر وتقدير

نشكر الله عزوجل ونحمده حمدا كثيرا على توفيقه لنا وتذليله للصعوبات في إنجاز هذا العمل

وعن الرسول صلى الله عليه وسلم ، قال: "من لم يشكر الناس لم يشكر الله، ومن أسدى إليكم معروفا فكافئوه فإن لم تستطيعوا فادعوا له" .

وعليه نتقدم بجزيل الشكر والعرفان للأستاذ المشرف "بداش بوبكر" على تعبه معنا وتعامله ذو الميزة العالية ونصائحه القيمة وتوجيهاته السديدة التي كانت عونا لنا في إتمام هذا العمل زاده الله رفعة وارتقاء في الدرجات العلمية. والشكر والاحترام إلى كل" أعضاء لجنة المناقشة" .

الثناء والشكر موصول" للسيد رئيس جامعة بومرداس" ، "وعميد كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير" ، "وجميع الأسرة الجامعية" .

كما لا يفوتني أن أشكر كل" عمال الإدارة وعمال المكتبة" على سهرهم الدائم على تقديم أحسن الخدمات.

وإلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل المتواضع سواءا من قريب أو من بعيد، وبالامتنان على ما قدموه لنا من المعونة والمساعدة والنصح والمشورة مما كان له في الواقع الحسن على قلوبنا والحرارة الكبيرة التي غذت إرادتنا للخروج بهذا العمل المتواضع والبسيط، فلهم جميعا نقدم كلمة شكر وتقدير .

فجزاهم الله خيرا أجمعين

إهداء

''ما أجمل أن يجود المرء بأغلى ما لديه والأجمل أن يهدي الغالي للأغلى''

اهدي هذا العمل المتواضع إلى الكوكبين اللذان أضاءا دربي من كانا سبب وجودي ونجاحي وأجمل نعم الله علي ''أمي وأبي'' راجية من الله أن يحفظهما ويجزيهما ثواب الدنيا والآخرة

إلى قرة العين إلى التي جعل الله الجنة تحت أقدامها إلى من سهرت لأنام وصبرت لأنال وتعبت لأرتاح إلى التي يفيض قلبها بالرحمة والحنان والتي أدين لها بكل عمري ''أمي ثم أمي ثم أمي حبيبتي الغالية'' حفظها الله.

إلى درعي الذي به إحتميت وفي الحياة به إفتديت إلى ركيزة عمري وصدر أماني وكبريائي وكرامتي إلى القلب الذي رعاني وأنار لي دربي في أحلك الظلمات إلى أعز وأعظم رجل في الكون ''أبي حبيبي'' شفاه الله وأطال الله في عمره.

إلى السند والعضد والساعد إلى من قاسموني حلو الحياة ومره إلى من أفتخر بهم إخوتي الأحباء ''هلال ووليد''.

إلى أخواتي الذين لم تلدهم أمي بنات خالتي العزيزات إبتسام كريمة خليصة سميرة عزيزة، وابن خالتي الذي شجعني باستمرار وسيم.

إلى من كانوا لي أوفياء صديقات عمري سوسو نعناعة قمير فاطمة، عبير التي دعمتني وساعدتني في أيام فرحها أتمنى لها زواج سعيد.

إلى من عشت معهم أحلى اللحظات حبيبات قلبي دنيا رزيقة أميرة رحمة.

إلى من تحملني كثيرا إلى نبض قلبي جلال

إلى جميع صديقاتي في الجامعة، وفي الإقامة الجامعية، وبالأخص ليلة.

إلى أحسن من عرفني بها القدر وجعلها من أعز الأحباب ''نورة'' وأولادها وبالأخص بناتها الجميلات رنا ولينة.

أتقدم بالشكر إلى زميلي ''سامي'' الذي قاسمني هذا العمل وأتمنى له جميع النجاح والتوفيق.

أهدي هذا العمل إلى عائلة ''علواني'' وإلى جميع الأقارب والأحبة.

دون أن أنسى أصدقاء الدراسة من الطور الابتدائي إلى الطور الجامعي.

إيمان

إهداء

اهدي عملي المتواضع هذا إلى اعز شخصين في حياتي والدي –حفظهما الله وأطال في عمرهما–

إلى التي جعل الله الجنة تحت أقدامها وارتبطت طاعتها بطاعة الرحمن إلى من سهرت الليالي حتى وصلت إلى هنا والتي ملئت قلبي بالعطف والحنان وأضاءت نور دربي أمي الغالية.

إلى أبي الذي سهر الليالي ليوفر لنا جميع وسائل النجاح وأتقدم له بجميع الحب والتقدير واجتهاداته التي ماكنت لولاها لأصل بمشيئة الله ثم أبي الغالي إلى ما أنا عليه اليوم.

أتقدم بالتحية إلى إخوتي هشام و حنين .

أتقدم بالشكر إلى زميلتي "علواني إيمان" التي ساعدتني في إعداد هذا العمل وأتمنى لها جميع النجاح والتوفيق.

وبدون أن أنسى جميع الأصدقاء أحمد، نجيب، سامي، زهير، ياسين، أيمن .

كما أشكر الأستاذ بداش أبوبكر الذي ساعدنا في إنجاز هذا العمل .

أهدي هذا العمل إلى عائلة قاسم و عائلة خودي .

قاسم عثمان أغيلاس (سامي)

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في مختلف جوانب الرقمنة ودورها في عصرنة النظام المالي لنشاطات الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء CNAS، وقد شملت العينة وكالة بومرداس، وتم استخدام أدوات المقابلة والملاحظة لمعرفة مستوى أداء النظام المالي في تسيير المؤسسة محل الدراسة.

أظهرت النتائج أن الرقمنة تعد الركيزة الأساسية لإنجاح عصرنة وتطور منظومة الضمان الاجتماعي CNAS، حيث يتطلب ذلك توفر نظم معلومات إلكترونية فعالة وحديثة تهدف إلى تسيير العمليات الخاصة بالصندوق، إذ تؤدي رقمنة هذه الأنظمة دورا فعالا في الرفع من أداء الصندوق من خلال الدقة والسرعة العالية وفعالية التنفيذ في معالجة العمليات من أجل تسهيل وتسريع عملية صنع القرار، وتمكين الإدارات من التخطيط بكفاءة وفعالية، وتقديم جودة الخدمات الإلكترونية وفق معايير فنية وتقنية تواكب العصر في ظل مسعى ترقية الإدارة العمومية وتفعيل الإدارة الرقمية، لتسهيل إجراءات المعاملات مع المواطن، وقصد ضمان خدمة الإدارة الإلكترونية لابد من نشر الثقافة الإلكترونية للخدمات لدى المواطنين.

الكلمات المفتاحية: الرقمنة – الإدارة الإلكترونية – العصرنة – النظام المالي – نظام معلومات – جودة الخدمات الإلكترونية – ا لإدارة العمومية – CNAS – المواطن .

Abstract :

This study aims to investigate various aspects of digitization and its role in modernizing the financial system of the activities of the National Fund for Social Insurance for Working Workers (CNAS). The sample included the Boumerdas agency. The corresponding and observational tools were used to determine the level of performance of the financial system in running the institution in question.

The results showed that digitization is the fundamental pillar for the success of the modernization and development of the CNAS social security system as this requires effective and up-to-date electronic information systems aimed at conducting the Fund's own operations, Digitization of these systems plays an effective role in raising the Fund's performance through accuracy, high speed and effective implementation in processing processes in order to facilitate and accelerate decision-making and enabling departments to plan efficiently and effectively, and to provide the quality of electronic services according to modern technical and technical standards in the pursuit of the promotion of public administration and the activation of digital management To facilitate the procedures of transactions with citizens, in order to ensure the e-administration service, the e-culture of services must be disseminated to citizens.

Keywords: digitization - electronic management - modernization - financial system - information system -quality of electronic services - public administration – CNAS - Citizen.

Résumé :

Cette étude vise à étudier divers aspects de la numérisation et son rôle dans la modernisation du système financier des activités du Fonds national d'assurance sociale pour les travailleurs (CNAS). L'échantillon comprenait l'agence Boumerdas. Les outils correspondants et observationnels ont été utilisés pour déterminer le niveau de performance du système financier dans la gestion de l'institution en question.

Les résultats ont montré que la numérisation est le pilier fondamental du succès de la modernisation et du développement du système de sécurité sociale du CNAS, car cela nécessite des systèmes d'information électroniques efficaces et à jour visant à mener les opérations du Fonds, La numérisation de ces systèmes joue un rôle efficace pour accroître le rendement du Fonds grâce à une mise en œuvre précise, rapide et efficace des processus de traitement afin de faciliter et d'accélérer la prise de décisions et de permettre aux ministères de planifier de façon efficiente et efficace. et de fournir la qualité des services électroniques selon les normes techniques et techniques modernes dans la poursuite de la promotion de l'administration publique et l'activation de la gestion numérique Pour faciliter les procédures des transactions avec les citoyens, afin d'assurer le service d'e-administration, l'e-culture des services doit être diffusée aux citoyens.

Mots-clés : numérisation - gestion électronique – modernisation - système financier - systéme d'information - qualité des services électroniques - administration publique - CNAS – Citoyen.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الشكر والعرفان	**–**
الملخص	**–**
الفهرس	**–**
قائمة الجداول	**–**
قائمة الأشكال	**–**
قائمة الملاحق	**–**
المقدمة العامة	**أ–ث**
الفصل الأول: الرقمنة حتمية فرضت على اقتصاديات العالم	
تمهيد	2
المبحث الأول: مفاهيم حول الرقمنة	3
المطلب الأول: تعريف الرقمنة	3
المطلب الثاني: الرقمنة بين الأهمية والأهداف	5
المطلب الثالث: متطلبات وخصائص الرقمنة	7
المبحث الثاني: التسيير الإداري الجزائري وحتمية الرقمنة	9
المطلب الأول: دور الرقمنة في التسيير الإداري	9
المطلب الثاني: واقع القمنة في الإدارات الجزائرية	10
المطلب الثالث: رقمنة الإدارة العمومية في الجزائر مشروع e-Algerie 2013	12
المبحث الثالث: انعكاسات تطبيق الرقمنة	13
المطلب الأول: إيجابيات القمنة	13
المطلب الثاني: سلبيات القمنة	15
المطلب الثالث: معيقات القمنة	15
خلاصة	17
الفصل الثاني: عصرنة النظام المالي لعمليات النظام الاجتماعي	
تمهيد	19
المبحث الأول:: مفاهيم أساسية حول النظام	20
المطلب الأول: تعريف النظام	20
المطلب الثاني: مكونات النظام	21
المطلب الثالث: عناصر النظام	22
المبحث الثاني: اساسيات حول النظام المالي	23
المطلب الأول: ماهية النظام المالي	23

المطلب الثاني: تطور النظام المالي	25
المطلب 3: أركان ومتطلبات النظام المالي الفعال	27
المبحث الثالث: عصرنة النظام المالي لعمليات الضمان الاجتماعي	28
المطلب الأول: عصرنة نظام الضمان الاجتماعي	28
المطلب الثاني: لحمة عمليات الضمان الاجتماعي	31
المطلب الثالث: النظام المالي لعمليات الضمان الاجتماعي	33
خلاصة	41
الفصل الثالث: دراسة حالة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الاجراء وكالة بومرداس– cnas–	
تمهيد	43
المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة	44
المطلب الثاني: البيئة التنظيمية للمؤسسة المستقبلة	45
المطلب الثالث: عرض الخدمات والاداءات المختلفة للمؤسسة والفئات المستفيدة منها	48
المبحث الثاني: واقع القمنة في الوكالة	49
المطلب الأول: رقمنة التسيير الإداري للصندوق –وكالة بومرداس–	49
المطلب الثاني: عميات التسيير عن بعد	55
المطلب الثالث: مدى تأثير القمنة في عصرنة الصندوق	59
خلاصة	61
خاتمة	ج-خ

قائمة الاشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	أهداف الرقمنة	07
02	مفهوم الشفافية	10
03	نموذج عام للنظام	21
04	نموذج عام لعناصر النظام	22
05	العناصر الرئيسية المكونة للنظام	25
06	مؤسسات النظام المالي	26
07	الأبعاد الأساسية للتطور المالي	27
08	منظومة الضمان الاجتماعي	31
09	هيكلة الوكالة الوطنية للصندوق الوطني	45
10	الهيكل التنظيمي لوكالة بومرداس	46
11	واجهة حساب الأجور في برنامج Pc-Paie	51
12	برنامج المحاسبة المالية Pc-Compta	53
13	واجهة برنامج التحويلات البنكية netscape	53
14	معالجة التحويلات البنكية للمؤمن لهم اجتماعيا	54
15	أصناف المعالاجات البنكية	55
16	أحداث العمليات البنكية	55
17	واجهة تسجيل الدخول في فضاء هناء	56
18	نموذج بطاقة شفاء	58

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	خصائص الرقمنة	8
02	حسابات شركات الضمان الاجتماعي	33
03	المراحل التي مر عليها نظام الشفاء في الجزائر	57

قائمة الملاحق

الرقم	الملحق
01	البطاقة التقنية لبرنامج المحاسبة العامة Pc-Compta
02	البطاقة التقنية لبرنامج التحويلات البنكية

مقدمة

مقدمة:

شهد العالم نموا متسارعا في المعطيات المعرفية والتقنية والمعلوماتية، نتج عن التقدم العلمي والتكنولوجي، وانتشار شبكة الإنترنت وغيرها، وقد أدى إلى بروز تأثيرات عديدة على طبيعة وشكل النظم الإدارية التي تراجعت معها أشكال الأداء التقليدي داخل المؤسسات، وظهور نمط جديد يركز على البعد التكنولوجي والإتصال، وفي ظل هذا التقدم العلمي، كان لابد لدول العالم أن تتجه نحو مفهوم جديد يعرف بالرقمنة، التي أصبحت حتمية تفرضها التغيرات العالمية من حداثة وتطور، فإنها تلعب دورا هاما في تحسين جودة الخدمة العمومية، من خلال ما توفره من ضبط للنفقات والجهد والوقت ودقة في الأداء وغيرها من مظاهر الفعالية.

تعتبر الرقمنة أداة جديدة في يد الدول لعصرنة المرافق العامة، بتنفيذ الأنشطة الإدارية إلكترونيا وتقديم الخدمات الآلية في كل زمان ومكان، باعتبارها الأقرب إلى المواطن فاستخدامها للتكنولوجية الحديثة سيؤدي إلى تسيير وتفعيل وتطوير العمل الإداري، تلبيتا لحاجيات المواطن، وهو الهدف التي تسعى إليه جميع الدول.

إن تطبيق الرقمنة يتطلب وجود نظام مالي متطور يكون قادر على تأدية وظائفه بفعالية وكفاءة، لأن تسييره وإدارته تعتبر من التحديات الكبرى التي تواجه البلدان خاصة النامية منها.

لقد أصبح نجاح أي منظمة يعتمد على مدى كيفية استخدام تكنولوجيا المعلومات والتقنيات الحديثة، وتوفير وتحليل ومعالجة البيانات والمعلومات اللازمة، وأمام الانفجار المعرفي الهائل والاقتحام التقني الكبير الذي يشهده عصرنا الحالي، والذي يعرف بالعصر الرقمي، إتجهت المنظمات للبحث عن أساليب واتجاهات حديثة، قادرة على إحداث التغيير المنشود، ومواكبة العصر، وتعد الرقمنة من الأساليب الحديثة التي انتهجتها المنظمات، وذلك لما تتيح من خدمات جديدة تساهم في التحكم في الكم الهائل من المعلومات من جهة، وتسهيل عمل المنظمات، وتحقيق أهدافها من جهة أخرى.

يبقى موضوع الرقمنة وعلاقاتها بعصرنة النظام المالي، من المواضيع الغير مطروحة بالقدر الكافي في البحوث والدراسات العلمية، كما أنه من النادر وجود دراسة تناولت الرقمنة وعلاقاتها بالنظام المالي بصورة خاصة، ونتيجة للتطورات التكنولوجية الحديثة التي أحدثت تغيرات جذرية على مستوى المنظمات، ومع ظهور الرقمنة أدى استخدام الكفاءات والمهارات والمعرفة في التعامل مع المعلومات الرقمية لتسهيل عمل المنظمات، أصبح من اللازم عليها مواكبة هذه التطورات، حتى تستطيع التأقلم مع المستجدات التي تحدث عبر العالم بأكمله، ومن خلال ما سبق يمكن تلخيص مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي:

- **فيما يكـــمن دور الرقمنة في عصرنة عملـــيات الضمان الاجتماعي ونظامها المالي؟**

1. الأسئلة الفرعية

- على ضوء الإشكالية الرئيسية قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

✓ هل تؤثر الرقمنة بشكل إيجابي على أداء الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء وكالة بومرداس؟

✓ كيف يتم تسجيل العمليات المحاسبية في منظومة الضمان الاجتماعي؟

✓ ما مفهوم النظام المالي؟ وما مدى قدرته على تنظيم العمليات المالية بين مختلف صناديق الضمان الاجتماعي؟

✓ ما هو واقع عصرنة النظام المالي للضمان الاجتماعي؟

✓ هل توجد علاقة بين الرقمنة وتطور النظام المالي بمديرية الضمان الاجتماعي للعمال الأجراء وكالة بومرداس؟

إن الإجابة على هذه الاستفسارات ستوضح أهمية الرقمنة في جميع المنظمات.

2. الفرضيات

- من أجل الإجابة على إشكالية البحث والتساؤلات سابقة الذكر، نقترح الفرضيات التالية:

✓ تؤثر الرقمنة بشكل إيجابي على أداء الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء وكالة بومرداس.

✓ تتميز مؤسسات الضمان الاجتماعي بنظام تسيير مالي خاص يختلف عن الهيئات العمومية الأخرى.

✓ يمثل النظام المالي الكفؤ أحد العناصر الهامة في رفع كفاءة القطاعات، من خلال مكوناته وعناصره المختلفة، وبقدرته على تنظيم العمليات المالية في منظومة الضمان الاجتماعي.

✓ لا يكون دور مؤسسات الضمان الاجتماعي فعالا في تقديم الخدمة الاجتماعية دون حتمية العصرنة.

✓ توجد علاقة بين الرقمنة وتطور النظام المالي بمديرية الضمان الاجتماعي للعمال الأجراء ببومرداس.

3. أهمية الدراسة

➢ تتبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي تتناوله، فقد تناولت مدخلين إداريين حديثين، ألا وهما النظام المالي والرقمنة الذين يساهمان بشكل أساسي في عصرنة وتحقيق نجاح المنظمة وتميزها، بالإضافة إلى قلة الدراسات التي تناولت العلاقة بين النظام المالي والرقمنة في المنظمات بمختلف أنواعها، بحيث يمكن أن تساهم الدراسة في تلبية حاجات ورغبات مديري المنظمات، في التعرف على النظام المالي الذي يزيد من قدرة المنظمة على تطوير أساليب تقديم خدماتها، وتحقيق أهدافها في ظل تحديات الرقمنة، التي تعتبر من أحدث وأهم إستراجيات الإدارة، وتبرز أهمية هذه الدراسة أيضا في فتح الآفاق أمام الإداريين والمهتمين بتطوير العمل الإداري، ونشر الوعي بمفهوم الرقمنة، ومدى تأثيرها في عصرنة النظام المالي للمنظمات.

4. أهداف الدراسة

- تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

✓ عرض وتقديم الإطار الفكري والنظري لمفهوم النظام المالي، والتعرف على الرقمنة كواقع معاصر في المنظمة.

✓ إلقاء الضوء على مدى فعالية النظام المالي وملائمته مع المهارات المطلوبة في ظل البيئة الرقمية، في منظومة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء وكالة بومرداس.

✓ البحث عن دور العمل الإداري الإلكتروني في تحقيق الفعالية التنظيمية بالمؤسسة.

✓ فهم طبيعة النظام المالي لعمليات الضمان الاجتماعي.

✓ تقديم بعض المقترحات والتوصيات التي تساهم في تفعيل تسيير النظام المالي، من أجل تطبيق الرقمنة وتطويرها في منظومة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء وكالة بومرداس.

✓ إبراز الطرق التي تتعامل بها منظومة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء وكالة بومرداس، من أجل تطوير عملياتها، باستخدام آليات وتقنيات تكنولوجيا الإعلام والاتصال في إطار الرقمنة.

✓ إبراز أهمية المعاملات الإلكترونية في ظل مسعى عصرنة الإدارات العمومية، ومسايرة التطورات العالمية.

✓ التعرف على طبيعة وأنواع نظم المعلومات الإلكترونية، والبرامج المستخدمة في تسيير صندوق الضمان الاجتماعي للعمال الأجراء وكالة بومرداس، ودورها الهادف إلى تحسين مستويات الأداء لدى هذا الصندوق، من خلال استخدامه لهذه الأنظمة المالية.

5. أسباب اختيار الموضوع

- هناك عدة أسباب لاختيار هذا الموضوع منها ما هو ذاتي، وما هو موضوعي نوجزها فيما يلي:

✓ الرغبة الشخصية للبحث في الموضوع، وتوافقه مع التخصص.

✓ الطبيعة المميزة لأنشطة الضمان الاجتماعي، والتي تختلف عن أنشطة المؤسسات الأخرى الذي يعتبر تطورها من تطور المجتمعات.

✓ عدم إدراك الكثير من مسيري صناديق الضمان الاجتماعي بالدور الفعال الذي تلعبه الرقمنة في تسهيل عمليات النظام المالي للمنظمات وتحقيق أهدافها.

✓ قلة الأبحاث والدراسات والدراسات التي تبحث في عصرنة الأنظمة المالية، وأثرها على مؤسسات الضمان الاجتماعي للأجراء لولاية بومرداس.

✓ فتح آفاق مستقبلية لمن أراد البحث في الموضوع.

6. حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة في:

✓ الحدود النظرية: ارتكزت الدراسة على دور الرقمنة في عصرنة النظام المالي لعمليات الضمان الاجتماعي، وشملت فهم المصطلحات، وشرح التقييمات والتسجيلات المحاسبية، وأنواع نظم المعلومات الإلكترونية والبرامج المستخدمة في تسيير مؤسسات الضمان الاجتماعي.

✓ الحدود المكانية: تمت هذه الدراسة على الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء وكالة بومرداس.

✓ الحدود الزمانية: خلال فترة التربص المتاحة (3 أشهر)، 2022.

7. صعوبات الدراسة

لقد تم التعرض لعدة صعوبات نذكر منها:

✓ قلة الدراسة والأبحاث حول هذا الموضوع رغم أهميته في الجزائر.

✓ صعوبة الحصول على المعلومات من العمال في وكالة التأمينات الاجتماعية، سواء كانوا رؤساء أو مرؤوسين، لا يتعاونون مع الباحث إلا في حدود ضيقة لا تفي بأغراض البحث.

✓ عدم إعطاء CNAS موقع المؤسسة والتطور التاريخي لها.

8. المصطلحات الأساسية للدراسة

الرقمنة، الإدارة الإلكترونية، العصرنة، النظام المالي، الضمان الاجتماعي.

9. الدراسات السابقة

في إطار معالجتنا لموضوع دور الرقمنة في عصرنة النظام المالي لعمليات الضمان الاجتماعي، تمكنا من الاطلاع على بعض الدراسات السابقة، والتي تناولت هذا الموضوع بشكل مباشر أو أحد جوانب الموضوع، وأهم هذه الدراسات نذكرها فيما يلي:

➢ **دراسة زينب قريوة،** (2021)، بعنوان « Electronique gouvernance and the qualité of Services in the administration of Social Security in Skikda State »؛ يهدف هذا المقال للكشف عن مدى الجاهزية الإلكترونية ومزايا الحوكمة الإلكترونية، على مستوى مؤسسة الضمان الاجتماعي ومساهمتها في تحقيق جودة الخدمات العمومية، نظرا لزيادة الحاجة إلى المعاملات الإدارية الإلكترونية، في ظل مسعى ترقية الإدارة العمومية وتفعيل الإدارة الرقمية. وقد توصلت الدراسة إلى أن الحوكمة الإلكترونية تؤدي بشكل فعال إلى جودة الخدمات المقدمة على مستوى مديرية الضمان الاجتماعي لولاية سكيكدة.

➢ **دراسة نغم حسين نعمة وآخرون،** (2019)، بعنوان " **تسخير الرقمنة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030** "، وهدفت الدراسة إلى جعل المجتمع رقمي بمعنى متصل وتشاركي ومبتكر يعزز قدرتها على توفير فرص أفضل وحكومة مفتوحة، قريبة حديثة وشفافة، لضمان أن التكنولوجيا هي محرك التنمية والوقوف على أهم التحديات ومقومات الاقتصاد الرقمي، ومدى مساهمة الرقمنة في تحقيق النمو الاقتصادي، وخلصت إلى نتيجة مفادها بأن الرقمنة الاقتصادية لم تقم على القواعد التقليدية، وإنما ولدت من مهد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأمر الذي قاد إلى بروز الفجوة الرقمية واتساعها بين من يمتلك التقنية المعلوماتية ومن يفتقر إليها، وأنه على الرغم من التقدم الذي أحرزته بعض الاقتصاديات في مجال إدخال التقنية المعلوماتية، إلا أن الفجوة الرقمية في اتساع مستمر، كما أن العولمة ساهمت في زيادة أكبر تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في بعض الدول، ولذلك فإنه من الضروري أن تنشأ تلك الدول وبالخصوص الناشئة منها في بيئة تمكينية من خلال خططها وسياستها الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات كي تعزز من انتشارها ومواكبتها للركب الاقتصادي، وهو ما ينبغي أن يشكل الأساس لإستراتجية ترمي إلى تحقيق التنمية المستدامة.

➢ دراسة صايم مصطفي وآخرون، (2018)، بعنوان " عصرنة تسيير المرفق العام عن طريق الإدارة الإلكترونية " Modernizing the Public Service through E-Management؛ الهدف من هذه الورقة البحثية هو إبراز دور الإدارة الإلكترونية في عصرنة تسيير المرفق العام، وتحسين نوعية الخدمة العمومية المقدمة باعتبارها من المسلمات في التنمية الإدارية، الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية، والقضاء على البيروقراطية الإدارية وانفتاح الإدارة على الجمهور، نظرا للدور الفعال الذي تلعبه تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

➢ دراسة الحاج الطيب كرمادي وآخرون، (2017/2016)، بعنوان " واقع تطبيق SCF في مؤسسة الضمان الاجتماعي " دراسة حالة صندوق التأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء CNAS بالوادي، إن الهدف من الدراسة دراسة النظام المحاسبي المالي في مؤسسة الضمان الاجتماعي، وذلك من خلال توضيح عمليات التأمين محاسبيا الذي له الدور الكبير في الحياة الاقتصادية. وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق النظام المحاسبي المالي له الأفضلية في دراسة عمليات التأمين، وهذا النظام يسهل العمليات المحاسبية وينسق الخدمات بين المصالح في مؤسسات الضمان الاجتماعي.

9. منهج الدراسة

حتى يتسنى لنا بلوغ الهدف من هذه الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في وصف وتفسير وتحليل المعلومات.

10. هيكل الدراسة

لغرض الإجابة غلى التساؤلات ومعالجة إشكالية البحث الرئيسية، تم تقسيم موضوع الدراسة إلى ثلاثة فصول، الفصل الأول والثاني يتضمنان الجانب العلمي والنظري للدراسة، والفصل الثالث التطبيقي يتضمن الجانب العملي والميداني للدراسة كما يلي:

الفصل الأول: يتم من خلاله عرض الإطار النظري للرقمنة، وكذلك التطرق إلى تطبيقات الرقمنة في الجزائر، حيث قسم إلى ثلاث مباحث: يتناول المبحث الأول عموميات حول الرقمنة، والمبحث الثاني متعلق بالرقمنة والتسيير الإداري الجزائري، و أخيرا المبحث الثالث الذي عالج انعكاسات تطبيق الرقمنة.

الفصل الثاني: يحتوي على دراسة نظرية حول التسجيلات المالية والمحاسبية لعمليات الضمان الاجتماعي، حيث قسم إلى ثلاث مباحث: يتناول المبحث الأول: مفاهيم أساسيات حول النظام ، و يعالج المبحث الثاني: أساسيات حول النظام المالي، وأخيرا تتناول المبحث الثالث: النظام المالي لعمليات الضمان الاجتماعي.

الفصل الثالث: يحتوى أيضا على دراسة نظرية لأنظمة المعلومات الإلكترونية والبرامج المستخدمة في تسيير الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء وكالة بومرداس.

الفصل الأول: الرقمنة حتمية فرضت على اقتصاديات العالم

تمهيد:

يتوقف المفهوم الحقيقي للرقمنة (الإدارة الرقمية) على ضرورة الانتقال من العمل الإداري التقليدي إلى استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات كالإنترنت، وشبكات الحاسب الآلي وغيرها، وذلك من أجل إنتاج المعلومات والبيانات اللازمة لاتخاذ القرارات المناسبة وتقديم الخدمات في أسرع وقت، وبأقل تكلفة ممكنة وعلى هذا الأساس اتجهت معظم الدول حول رقمنة الإدارة.

إن إدخال تكنولوجيا المعلومات في تسيير الإدارات ثورة حقيقية في عالم الإدارة مفادها تحويل الأعمال والخدمات الإدارية التقليدية إلى أعمال وخدمات إلكترونية تعمل على حماية الكيان الإداري، وتحقيق الاستخدام الأمثل للخدمات بسرعة ودقة عالية، ونتيجة للتطورات التي تعرفها تكنولوجيا المعلومات والتوجه العلمي.

تسعى الجزائر جاهدة لمواكبة هذا التطور من خلال تبني مشروع الجزائر الإلكترونية، الذي يعتبر من أكبر المشاريع التي انتهجتها الجزائر من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وهو بمثابة تحدي حقيقي أمام كل دولة قررت التحول وانتهاج الرقمنة في مختلف قطاعاتها، وذلك لما يقدمه هذا التحدي من إيجابيات وما يفرضه من سلبيات.

لتقديم توضيح أكثر سنتطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: مفاهيم حول الرقمنة

المبحث الثاني: التسيير الإداري الجزائري وحتمية الرقمنة

المبحث الثالث: انعكاسات تطبيق الرقمنة

المبحث الأول: مفاهيم حول الرقمنة

في ظل التطور الهائل في التقنيات الحديثة والثورة المعلوماتية والذي بدوره أدى إلى ظهور الشبكة العالمية للاتصال الانترنت Internet ، أصبح من الضروري على كل المنظمات الاستفادة من هذه التقنية لضمان جودة الأداء والإنتاج، وتطوير أساليب العمل بما يواكب متطلبات الثورة الرقمية وتحقيق الأهداف المرجوة بكفاءة عالية بما يتماشى مع هذا التطور، فالانتشار الواسع لنماذج الأعمال الجديدة والاستخدام المكثف للإعمال الإلكترونية، والنمو الانفجاري للتجارة الرقمية والأنشطة الرقمية والأنشطة الإلكترونية الأخرى، يشير إلى حاجة هذه المجالات وما يرتبط بها من تكنولوجيا ونظم وأدوات إلى إدارة حديثة تستند إلى فكر إداري مختلف، ومنهج عمل جديد، وممارسات مبتكرة، وحلول شاملة للأعمال، باختصار إلى إدارة رقمية.[1]

المطلب الأول: تعريف الرقمنة

يعد دخول الانترنت وانتشارها في العالم، أصبحنا نسمع بمصطلحات مثل: الرقمنة و الرقمنة الإدارية، النظام الرقمي، النمط الرقمي، بالإضافة إلى مصطلح الإدارة الإلكترونية، بحيث يشير الباحثين إلى نفس المعنى للمفهومين فالرقمنة الإدارية هي نفسها الإدارة الإلكترونية، وبالرغم من حداثة هذه المصطلحات فقد تعددت المفاهيم والتعاريف بتعدد منطلقات المفكرين والمهتمين الذين تناولوا هذا الموضوع بكثير من الدراسة والتحليل نورد أهمها فيما يلي:

الفرع الأول: مفهوم الرقمنة

تعرف الرقمنة على أنها "العملية التي يتم بمقتضاها تحويل البيانات إلى شكل رقمي ومعالجتها بواسطة الحاسوب، وعادة ما يستخدم مصطلح في نظم المعلومات للإشارة إلى تحويل النص المطبوع والصور إلى إشارات ثنائية، باستخدام أجهزة المسح الضوئي حتى يمكن عرضها على شاشة الحاسوب".[2]

كما تعرف الرقمنة على أنها عملية تحويل مصدر المعلومة من شكل ورقي مطبوع إلى شكل رقمي يتم التعامل معه بواسطة الحاسوب.[3]

كما يمكن تعريف الرقمنة على أنها تحويل الاتصال الكتابي والشفوي إلى رسائل إلكترونية (رقمية)، يفهمها الجميع، ويتم تحقيق هذا التحول من خلال شبكات الأعمال والشبكات اللاسلكية حيث تميل إلى إخفاء الأشياء إلى حد ما، وبذلك أصبح الرأس المال المعرفي هو العامل الأهم.[4]

الفرع الثاني: مفهوم الإدارة الرقمية ''e-management''

تعرف الإدارة الرقمية أو كما يقال "الإدارة الإلكترونية" على أنها "منهجية إدارية جديدة تقوم على الاستيعاب والاستخدام الواعي لتقنيات المعلومات والاتصالات في ممارسة الوظائف الأساسية للإدارة في مؤسسات عصر العولمة والتغيير المستمر".[5]

---

[1]. ياسين سعد غالب، الإدارة الإلكترونية، دار اليازوري للنشر و التوزيع، عمان، 2010، ص15.

[2]. International encyclopedia of information and library sciences -2nd-london, rout eadge, 2003, p18.

[3]. باشيوة سالم، الرقمنة في المكتبات الجامعية الجزائرية، دراسة حالة المكتبة المركزية بن يوسف بن خدة، قسم المكتبات و التوثيق، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة الجزائر، 2008، ص70.

[4]. محمد بودالي، موسي بوشنب، رقمنة الإدارة كأسلوب لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر، مجلة دراسات جبائية، العدد02، ديسمبر2016، ص256.

[5]. علي السلمي، خواطر في الإدارة المعاصرة، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة، مصر، 2001، ص 323.

كما عرفت على أنها "منظومة إلكترونية متكاملة تعتمد على تقنيات الاتصال والمعلومات لتحويل العمل الإداري إلى أعمال تنفذ بواسطة التقنيات الرقمية الحديثة "[1]، أو "هي عبارة عن تقديم الخدمات والمعلومات للمواطنين إلكترونيا".[2]

و حسب نجم عبود نجم، فإن الإدارة الإلكترونية هي: "هي العملية الإدارية القائمة على الإمكانيات المتميزة للأنترنيت وشبكات الأعمال في التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة على الموارد والقدرات الجوهرية للمؤسسة، دون حدود من أجل تحقيق أهداف المؤسسة ".[3]

وقد عرفها ثابت عبد الرحمان إدريس بأنها: "ذلك الجهد الإنساني الذي يتعلق بتخطيط وتنظيم وقيادة ورقابة الموارد البشرية والمادية لتحقيق أهداف محددة بكفاءة وفعالية".[4]

وبالنسبة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OCDE) فقد عرفت الإدارة الرقمية على أنها "استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال ولاسيما شبكة الإنترنت كأداة تسمح بالوصول إدارة أفضل"[5]، يتضح من خلال هذا التعريف أن الأساس الذي تقوم عليه الإدارة الإلكترونية هو استخدام نظم وشبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخاصة شبكة الانترنت التي تعتبر السبب الرئيسي لظهور وانتشار جميع مصطلحات الأعمال الإلكترونية.[6]

كما تعتبر على أنها ما هو موجود على الأجهزة الرقمية والتقنية من بيانات ومعلومات هدفها تحقيق فعالية عالية في تقديم مختلف الخدمات في كل مكان وزمان، لذلك تعرف على انها استراتيجية لعصرنة المعلومات مع الاستغلال الأمثل للمصادر المتاحة من خلال توظيف الموارد المادية والبشرية في إطار إلكتروني بحت، من أجل الاستغلال الأمثل للوقت والمال والجهد.[7]

تقوم الإدارة الرقمية عل مفهوم جديد ومتطور يتغذى على عبارة "اتصل ولا تتنقل" ينقله خطوة إلى الأمام بحيث يصبح "أدخل على الخط ولا تدخل في الخط".[8]

وانطلاقا مما سبق، ومن خلال جملة التعاريف السابقة نستطيع القول أن الإدارة الرقمية هي توظيف البعد التكنولوجي في عملية التسيير الإداري حيث إدخال تكنولوجيا المعلومات في تسيير الإدارات يعتبر ثورة حقيقية في عالم الإدارة، بهدف تطوير الأداء وتحقيق أهداف الإدارة بكفاءة و فعالية عالية، والرفع من سقف الشفافية في المعاملات الإدارية.

وبهذا تصبح الإدارة الإلكترونية بإجراءاتها وعناصرها ومفاهيمها العميقة طوق نجاة المجتمعات.

---

[1]. العياشي زرزار، الإدارة الإلكترونية نظرة جديدة لإدارة المنظمات، مجلة الحقيقة ، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، العدد33، 2015، ص151.

[2]. أيمن عودة المعاني، الإدارة العامة الحديثة، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص131.

[3]. نجم عبود نجم، الإدارة الإلكترونيةالإستراتيجية والوظائف والمشكلات، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2004، ص127.

[4]. عبد الرحمان إدريس ثابت،نظم المعلومات الإدارية في المنظمات المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية،2005، ص434.

[5] .OCDE,l'administration electronique:un imperatif, Paris,France,2004,p11.

[6]. أحمد ناصف، ندوة عن: منهجية التخطيط المنظومي نحو الحكومة الإلكترونية في إطار المؤتمر الدولي للإدارة عن بعد والتجارة الإلكترونية، القاهرة فن ق سيمراميس، 22-24 أبريل 2003.

[7]. مزهر شعبان العاني، شوقي ناجي جواد، الإدارة الإلكترونية، دار الثقافة للنشر والتوزيع،عمان، 2014، ص33-34.

[8]. علي حسين باكير،المفهوم الشامل لتطبيق "الإدارة الإلكترونية "،مجلة أراء دول الخليج-مركز الخليج للأبحاث (الإمارات)- ، العدد23، أوت 2006، منشور على الموقع الإلكتروني :www.alibakeer .makttoobblog.com.

المطلب الثاني: الرقمنة بين الأهمية و الأهداف

إن إعادة هيكلة الإجراءات الإدارية بما يواكب متطلبات الثورة الرقمية أو التقنية، بتبني نمط رقمي أو ما يعرف بالرقمنة من خلال إدخال التكنولوجيات الحديثة والمعاصرة في تطوير أسلوب تسيير الإدارات مع التغير المستمر، ولضمان أداء الوظائف بكفاءة وفعالية عالية، وفي ظل هذا التبني تسعى الإدارات إلى تحقيق العديد من الأهداف والمزايا المهمة.

الفرع الأول: أهمية الرقمنة

تعتبر الرقمنة مبادرة ذات قيمة وأهمية متزايدة لمؤسسات المعلومات على إخلاف أنواعها، وهناك الكثير من المبادرات التي تدور حول مفهوم "الطريق السريع للمعلومات" والتي أعطت الدافع نحو تحويل الكثير من مصادر المعلومات من الشكل التقليدي إلى مجموعات متاحة على وسائط رقمية حديثة، ويعتبر هذا التحول بمثابة تحول جوهري في أداء الخدمة العامة.[1]

إن الاهتمام بالتكنولوجيا يعطي الإدارة دفعة قوية لتنظيم وتسيير أعمالها، حيث يرى العديد من الخبراء أن الاقتصاديين أن عصرنة الإدارة تحمل أبعادا اقتصادية، حيث أن الأموال الهائلة التي كانت تخصص سابقا لاقتناء الورق يمكن أن تستغل في جوانب أخرى يحتاجها المواطن في مختلف مجالات التنمية.[2]

و في هذا الشأن يقول الخبير الاقتصادي والوزير الأسبق بشير مصطفى أن "الإدارة الرقمية و تعميمها في كل القطاعات الإدارية أصبح ضرورة لا مفر منها"[3]، فالإدارة الرقمية أثر إيجابي على حياة المواطن وعلى مسار التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد، لاسيما في ظل التطورات التكنولوجية التي الهائلة والسريعة التي يشهدها العالم، مضيفا أن هذا التوجه بات ضروريا لتهيئة الظروف لبناء إدارة جزائرية قوية وفعالة.[4]

و تتجلى أهمية الإدارة الرقمية في قدرتها على مواكبة التطور النوعي و الكمي الهائل في مجال تطبيق تقنيات و نظم المعلومات وما يرافقها من انبثاق الثورة المعلوماتية المستمرة، أو ما يعف بثورة تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات الدائمة، فالإدارة الرقمية تمثل نوعا من الاستجابة القوية لتحديات عالم القرن الواحد والعشرون، الذي يختصر العولمة، القضاء الرقمي، اقتصاديات المعلومات و المعرفة، ثورة الانترنت، وشبكة المعلومات العالمية وكل متغيراتها و اتجاهاتها.[5]

و مما سبق استخلصنا ما يلي:[6]

- تجميع كافة الأنشطة و الخدمات المعلوماتية و التفاعلية و التبادلية في موضع واحد.
- تحقيق حالة الاتصال الدائم بالجمهور(24 ساعة / 24 ساعة 7ايام على7).
- تأمن الرقمنة كافة الاحتياجات الاستعلامية و الخدمية.
- تحقق الرقمنة ميزة السرعة و الفعالية و الربط التنسيق و الاداء و الإنجاز .
- تحقيق وفرة في كافة العناصر بما فيها تحقيق عوائد أفضل.

---

[1]. عشور عبد الكريم، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، مذكرة ماجستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: الديمقراطية والرشادة، جامعة قسنطينة، 2010، ص 13.

[2]. طارق المجذوب، الإدارة العامة والعملية الإدارية، منشورات الحلبي، بيروت، لبنان، 2003، ص121.

[3].Commission ''finances lovales'' projet d'étude 30ème session,juillet, 2016.

[4]. عبد الرزاق الشيذلي ، الإدارة المحلية، دار المسيرة للنشر، عمان، 2011، ص63.

[5]. ياسين سعد غالب، الإدارة الإلكترونية وآفاق تطبيقاتها العربية، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، 2005، ص27.

[6]. محمد محمود الخالدي، التكنولوجيا الالكترونية، دار كنوز للمعرفة والنشر، عمان، 2007، ص24.

الفرع الثاني: أهداف الرقمنة

للإدارة الرقمية أهداف كثيرة و متعددة تسعى دوما إلى تحقيقها في إطار تعاملها مع العميل، نذكر منها بغض النظر عن الأهمية و الأولوية:

1- تقديم خدمات مرضية و لائقة للمستفيدين خلال 24 ساعة في اليوم و طيلة أيام الأسبوع بما في ذلك الاجازة الأسبوعية.

2- تحقيق السرعة و الدقة المطلوبة لإنجاز إجراءات الخدمة بأقل تكلفة.

3- خلق مجتمع قادر على التعامل مع مغطيات العصر التقني.

4- التجسيد الفعلي لمبدأ الشفافية والبعد عن المحسوبية و التخلص النهائي من البيروقراطية.

5- الحفاظ على السرية التامة للمعلومات و ضمان الرقابة لتقليل مخاطر فقدانها.

6- صغر المكان المجهز و المخصص لحفظ المحتويات الرقمية.[1]

7- توفير مناخ ملائم للاستثمار الذي يعمل على تخطي المعيقات و الإجراءات التي تحول دون جذب المستثمرين مما يوفر عامل لجذب الشركات المتخصصة في مجال التكنولوجيا.[2]

8- ضمان خدمات جديدة و متطورة بمواصفات تعكس فعالية و جودة الإدارة الرقمية.[3]

9- زيادة الكفاءة في العمل .

10- استيعاب عدد أكبر من المتعاملين في وقت واحد إذ أن قدرة الإدارة التقليدية محدودة من جانب العملاء تضطرهم في الكثير من الأحيان إلى الوقوف في صفوف طويلة.

11- إلغاء و تخفيف عامل العلاقة المباشرة بين أطراف المعاملة و ذلك للحد من تأثير العلاقات الشخصية والنفوذ في إنهاء المعاملات .

وأخيرا، من أهم أهداف الإدارة الرقمية أنها تضمن مبدأ إتقان الجودة الشاملة في تقديم الخدمات وتوفير الكثير من الدقة والموضوعية في مختلف العمليات داخل المؤسسة والتأكد من تلبية حاجات العمل في الوقت المناسب والزمان المناسب.[4]

من مما سبق نستنتج أهم أهداف الرقمنة في المخطط التالي:

[1]. محمد سمير أحمد، الإدارة الإلكترونية، ط 1، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2009، ص73.

[2]. نورالدين شنوفي، مولاي خليل، الاتجاه نحو إرساء الحكومة الالكترونية في الجزائر الانجازات والمعوقات تجربة قطاع الضمان الإجتماعي، مجلة الإستراتيجية والتنمية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم ،الجزائر، العدد16، 2016، ص263.

[3]. عبد الفتاح بيومي حجازي، النظام القانوني لحماية الحكومة الالكترونية، ط1، دارالفكر الجامعي،مصر، 2003، ص99.

[4]. محمد المتولي، إعداد الموارد البشرية لتطبيق الإدارة الالكترونية في الدول العربية، المؤتمر العلمي الأول الذي نظمته شرطة دبي بين 24-26 أفريل، ص18.

الشكل رقم 01: أهداف الرقمنة

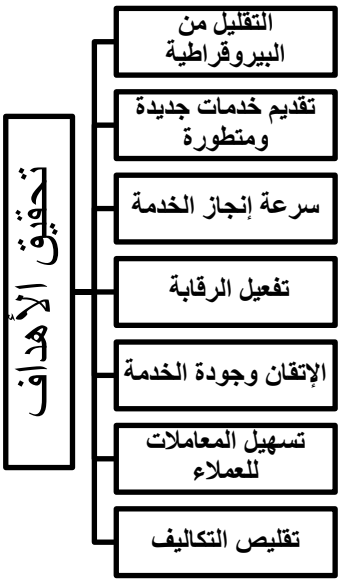

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على ما تطرقنا إليه سابقا.

المطلب الثالث: متطلبات وخصائص الرقمنة

تتميز الرقمنة بمجموعة من الخصائص الأساسية التابعة من ارتباطها بتقنيات المعلومات والاتصالات بالدرجة الأولى، بخلاف الإدارة التقليدية، فالتحول من الأسلوب التقليدي إلى الرقمنة يتطلب توفير حاجيات ومتطلبات لضمان نظام رقمي ذو جودة وفعالية عالية في تقديم مختلف الخدمات والمعلومات.

الفرع الأول: متطلبات الرقمنة

الرقمنة أو الإدارة الرقمية هي نظام إداري حديث يقوم علي أسس حديثة، وتطبيقها يستوجب جملة من المتطلبات المادية والمالية والبشرية والفنية والأمنية المضبوطة والمنظمة وفق أسس قانونية وضوابط تشريعية، وتتمثل أهم متطلبات تطبيق الرقمنة فيما يلي:

أولا: المتطلبات الفنية التقنية (البنية التحتية)

جوهر عمل الرقمنة يقوم على أسلوب تقديم الخدمات والمعلومات الذي بدوره يعتمد على مستوى مناسب من البنية التحتية المعلوماتية التي تتمثل في أجهزة الحاسوب وشبكات الاتصال الداخلية والخارجية وأنظمة دعم القرارات وشبكات الربط الإلكتروني .

ثانيا: المتطلبات المتعلقة بالعنصر البشري

يلعب العنصر البشري دورا مهما في الرقمنة حيث أن البنية التحتية والتقنية المطلوبة لا تعمل وحدها بالمنطق حيث لابد من تأهيل مكثف للموارد البشرية تقنيا وذلك عن طريق الدورات التكوينية والتدريب المستمر بغية الارتقاء بمستوى الأداء التقني والوصول به إلى الحد الكافي والمطلوب من الكفاءة والمعارف.

رابعا: المتطلبات القانونية

هي مجموعة من التشريعات التي تحكم الاستعمال السليم للتكنولوجيا الرقمية حيث تضمن توفير الوسائل الأمنية والحفاظ على السرية المطلوبة لحماية البيانات والمعلومات المتعلقة بالعمل الإلكتروني وخصوصيته وتأمين التخزين المعلوماتي بعيدا عن أي تلاعب أو احتيال.[1]

[1]. أسامة أحمد المناعسة جلال محمد الزعبي، الحكومة الالكترونية بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص42-43.

خامسا: الاستعداد المالي

للحفاظ على استمرارية العمل الرقمي ومواكبته للتطورات التكنولوجية يجب الاعتماد على مصادر داعمة.

سادسا: متطلبات الترويج

وذلك لنشر الثقافة الإلكترونية لخلق مجتمع معلوماتي بإدخال التقنيات الرقمية ضمن برامج المناهج الدراسية ودعم الدراسات والبحوث المعلوماتية إقامة الندوات واللقاء الانتعاش المناخ الإداري بالثقافة الإلكترونية في بيئة الأعمال[1].

الفرع الثاني: خصائص الرقمنة

السعي الى تبنى فكرة الرقمنة يعتبر ضرورة ملحة لتوفير فرص النجاح، حيث أصبح التحول الرقمي يمثل توجها عالميا[2]، ولعل أهم ما منحها هذه المكانة وجعلها تحتل هذه الدرجة من الاهتمام، هو تميزها بالكثير من الخصائص التي تشجع الى التحول لهذا النمط، نوضحها في الجدول التالي :

الجدول رقم (01): خصائص الرقمنة

خصائص الإدارة الرقمية Characterisics of electronic management	
إدارة سرعة (Speed management)	تعود سرعة تدفق المعلومات والبيانات من جهاز الحاسوب بخصوص الخدمات المطلوبة، نظرا لحلول الحاسوب مكان العمل التقليدي الذي أدى الى ضمان السرعة في أداء الخدمات.
إدارة بدون ورق (Zero paper)	حيث يستبدل التعامل الورقي بالبريد الإلكتروني والمفكرات الإلكترونية والرسائل الصوتية، ونظم تطبيقات المتابعة الآلية، بالإضافة الى التوقيع الإلكتروني، وهذا يعني بالمحصلة عدم الاعتماد أو استخدام الأوراق فيها.
إدارة بلا زمن (Without time)	يعني أنها إدارة تستمر 24 ساعة متواصلة، أي تتصف بصفة التواصل الدائم، الأمر الذي يؤدى الى تحقيق العبء على المواطنين من حيث الجهد والوقت.
إدارة دقة وموضوعية (Precesion and objectivity)	أداء الخدمة من قبل الأجهزة الإلكترونية لا وجه فيه للخطأ، لأنه يتم على أساس قاعدة وبيانات متعلقة بالخدمة.
إدارة تخفيض التكاليف (Costreduction)	الإدارة الرقمية تحتاج لميزانية معتبرة بهدف دفع عملية التحول، لكن تطبيقها بعد ذلك سيوفر الكثير.
إدارة تبسيط الإجراءات (Simplifyingprocedures)	أي أنها إدارة ضد البيروقراطية تقضي على النماذج الورقية والمستندات والتوقيعات الكثيرة.
إدارة شفافية ووضوح ومحاربة الفساد (Transparency and clarity)	أي أن العلاقة بين الإدارة والمواطن تحولت من علاقة ملؤها السرية والعتامة الى علاقة شفافية ومشاركة وتناغم، وانفتاح الإدارة على الجمهور، وبالتالي تفادي جرائم الفساد.
إدارة التغير المستمر (مرنة) (flexibility)	تسعى الإدارة الرقمية لتحسين وإثراء ورفع مستوى وجودة الأداء سواء بقصد كسب ثقة ورضا الزبون، أو بقصد التفوق في التنافس، فهي ملزمة بالتغير المستمر ومواكبة كل المستجدات.

المصدر :من إعداد الطالبين بالاعتماد على: صايم، بوقناديل، عصرنة تسيير المرفق العام عن طريق الإدارة الإلكترونية، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد06، العدد03، سبتمبر2018، ص36-37.[3]

[1]. مزهر شعبان العاني، شوقي ناجي،مرجع سبق ذكره،ص 36.

[2].غنية نزلي، دور الإدارة الإلكترونية في ترقية خدمات المرافق العمومية المحلية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 12، جانفي 2016، ص180.

[3]. للتفصيل أكثر في خصائص الرقمنة ارجع إلى راضيا سنقوقة ، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد المرفق العام، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 12، جانفي2018، ص586-587.

المبحث الثاني: التسيير الاداري الجزائري وحتمية الرقمنة

إن إدخال تكنولوجيا المعلومات في تسيير الإدارات ثروة حقيقية في عالم الإدارة التي لها دور كبير في تسيير الإداري، حيث تعد نموذجا للتسيير، فالإدارة الرقمية تشكل ثروة إصلاح إداري، وتعتبر من أحدث صور تقديم الخدمات الإدارية، فإن السعي إلى تبنيها وتعميم تطبيقها أصبح يشكل تحديا بين أغلب دول العالم، من بينها الجزائر التي تعمل جاهدة لمواكبة هذا التطور من خلال تبني مشروع الجزائر الإلكترونية.

سنحاول في هذا المبحث تسليط الضوء على واقع الرقمنة في الجزائر، والتحديات التي تحول دون التطبيق الكامل لهذا النظام.

المطلب الأول : دور الرقمنة في التسيير الإداري

تعد الإدارة الرقمية نموذج للتسيير وقناة مفتوحة للاتصال بين المواطن والإدارة، بحيث تلعب دور مهم وفعال في سبيل تحسين جودة الخدمة العمومية. ونلخص دور الرقمنة في السيير الإداري في العناصر التالية :

1- دورها اتجاه موظفي الإدارة : يعتبر العنصر البشري عنصر مهم وضروري في إنجاح عملية الانتقال من الخدمة التقليدية الى الخدمة الإلكترونية الحديثة، فالمعدات التي تحتاجها الإدارة الإلكترونية لا تؤدي الأعمال بنفسها، مما يستدعي خلق مواطن إلكتروني مؤهل للتعامل مع جميع الوسائل التكنولوجية الحديثة .

2- دور الإدارة الرقمية في تحقيق مساواة الأفراد أمام الانتفاع بالخدمة العمومية : يعني التزام المرفق العام بالمساواة في تقديم الخدمة مع جميع المستخدمين، بحيث يكون الجميع في مركز قانوني متماثل في الانتفاع بالخدمات وتحمل مصاريف الانتفاع.

3- مساهمة الرقمنة في تقليص البيروقراطية الإدارية : إن تطبيق الرقمنة في تسيير الإدارات يؤدي بصفة آلية الى التقليص من مشكل البيروقراطية، وذلك بالتخلي تدريجيا علي الدعائم الورقية، لتستبدل بالمستندات الإلكترونية، وتحول المجتمع الموظفين من مجتمع ورقي إلي مجتمع إلكتروني، مما يؤدي من جهة أخري إلى تقليص الظواهر السلبية مثل البيروقراطية والمحسوبية وانعدام الشفافية[1].

بالإضافة إلى الأدوار الآتية :[2]

- خلق بيئة عمل تتنوع فيها المهارات والكفاءات المهيأة مهنيا .
- مواكبة التطورات التكنولوجية وتحديث الإدارة وهياكلها والقضاء على اكتظاظ المتعاملين.
- يعمل نظام الإدارة الرقمية بتوفير الوقت في التسيير الإداري.

كما تساهم في :

- توفير الخدمات الرقمية على مدار اليوم الأسبوع والسنة.
- تقليل ضرورة الاحتكاك المباشر بين مقدمي الخدمة وطالبها، لضمان سير المؤسسات في حالات طارئة، مثل ما حدث مؤخرا.
- خلال أزمة وباء كوفيد 19 العالمية التي لعبت فيها الرقمنة دورا أساسيا في استمرارية نشاط المؤسسات، بعد العزل لتفادي انتشار الفيروس.[3]
- تحويل الأفكار الى نتائج مجسدة على أرض الواقع.

---

[1]. موفق نور الدين، مداخلة بعنوان الإدارة الإلكترونية ضرورة حتمية لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر، 2019، ص6.

[2]. بوزيد خديجة آسيا، نقودي فطيمة، واقع تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص تكنولوجيا الإتصالالجديدة،2015-2016، ص59.

[3]. زينب قريوة، الحوكمة الإلكترونية وجودة الخدمات بمديرية الضمان الاجتماعي" دراسة ميدانية "، مجلة أبحاث، المجلد 06، العدد02، 2021، ص667.

- تحقيق فوائد للجمهور بتخفيف العبئ على المواطنين من حيث الجهد والمال والوقت.
- إتاحة تقنيات الحكومة الإلكترونية للجميع، وذلك بانفتاح الإدارة على الجمهور في أي وقت ومكان.
- التغير المستمر بمواكبة كل المستجدات.[1]

وبالتالي تضمن الرقمنة العلانية والتصريح الواضح للبيانات، وذلك بالوصول إلى إدارة شفافة تخدم المواطن بكل نزاهة[2] حسب ما هو مبين في الشكل الموالي :

الشكل رقم 02: مفهوم الشفافية

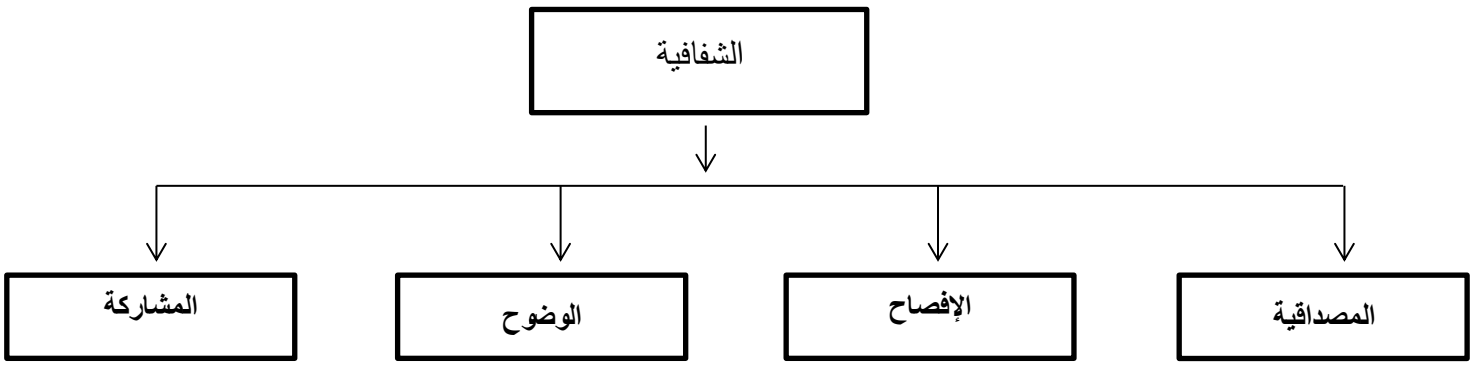

المصدر: أبو كريم فتحي، الشفافية والقيادة في الإدارة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان،2008،ص32.

المطلب الثاني: واقع الرقمنة في الإدارات الجزائرية

شهدت الإدارة المحلية في الجزائر سلسلة من التطورات خاصة مع حتمية الولوج إلى عالم التقنيات الحديثة في تسيير المؤسسات و المرافق العمومية و عصرنتها حيث نتج تبني النمط الرقمي في الجزائر إلى العديد من الإيجابيات و كذا السلبيات و لتجاوز العوائق و ضمان اكتمال نجاح الإدارة الإلكترونية و تعميمها في كافة المجالات، فقد كان أمام الحكومة الجزائرية مجموعة من التحديات إزاء دعم و متابعة تطوير الإدارة العامة، و سنحاول تحديد أهم الإيجابيات و السلبيات و كذا التحديات التي يجب أخذها بعين الاعتبار:

الفرع الأول: الإيجابيات

لقد كان للإدارة الرقمية أثر واضح في التغيير الإيجابي و المستمر في مجال عصرنة مجال المرفق العام، و تحسين جودة الخدمات و الاهتمام بخدمة المرافق و من بين ذلك الأثر نذكر مايلي:[3]

- تقليل الضغوط على شبابيك الخدمة بتقليص أجال الانتظار.
- التخلي تدريجيا على التراكم الورقي بإحلال الوثائق الإلكترونية بدلا من الوثائق الورقية .
- محو الأمية الإلكترونية، و التشجيع على استخدام تكنولوجيا الإعلام و الاتصال و دمج المجتمع في سيرورة التعاملات الرقمية لخلق مواطن إلكتروني متفاعل مع العالم.
- تطوير التعامل الإلكتروني الحكومي لتوفير التبادل الفوري للمعلومات بين الجهات الحكومية.

---

[1]. فيصل بوخالفة، الإدارة الإلكترونية: بين متطلبات الترشيد ومعوقات التطبيق، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 02، العدد02، ديسمبر 2018، ص110.

[2]. محمود شرقي، صليحة حدوش، دور رقمنة الإدارة المحلية في إضفاء الشفافية وتعزيزها في الجزائر، مجلة صوت القانون، المجلد 07، العدد 03، 2021، ص1187.

[3]. المكي دراجي، راشدة موساوي ،دور الإدارة الإلكترونية في تطوير الخدمة العمومية والمرفق العام في الجزائر، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد17، جانفي2018،ص34.

- تحقيق قدر أكبر من الرضا لدى المواطنين في إنجاز المعاملات الإلكترونية.
- العلانية و التصريح الواضح التي تسهل للمواطن معرفة جميع الإجراءات و البيانات .
- تحقيق مبدأ العدالة و المساواة بين جميع المواطنين.
- تخطي العراقيل الجغرافية و التخلص من بعد المسافات.[1]

الفرع الثاني: السلبيات

إن استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات أي التعامل الرقمي أدى إلى سلبيات عديدة منها :

- الاستغناء عن بعض الموظفين، و ذلك لاستعمال بعض التقنيات بحيث أدت إلى انتشار البطالة.
- عدم القدرة على الإبداع و الابتكار في أساليب العمل بسبب إدخال الأساليب الحديثة في التسيير,
- انتشار الجرائم الإلكترونية,
- مشكلة الدخول إلى الشبكة العنكبوتية و كثرة أعطباها.[2]
- ظاهرة التجسس الإلكتروني التي تؤدي إلى غياب الشفافية بسبب تعرض المعلومات الخاصة بالإدارة إلى التجسس من جهات منافسة، تهدف إلى تخريبها و الاطلاع على الخطط التي تتبعها الإدارة في تنظيم مهامها.[3]
- ضعف كفاءة العمل الإداري منقبل المدراء لصعوبة التعود وفهم وسائل الإدارة الرقمية إذ يؤكد ستروسمان p.Straussman في هذا الإطار أن خرافة هذا العصر هي اعتبار التكنولوجيا حلا لجميع المشاكل، لأنه من السهل اقتناء الأجهزة، لكن تحول المعطيات إلى شيء مفيد يتطلب قدرا كبيرا من الذكاء و التركيز للعنصر البشري.[4]

الفرع الثالث: أهم التحديات التي تواجه الإدارة الإلكترونية في الجزائر

في ظل تبني الإدارة الجزائرية لمشروع الإدارة الرقمية ظهرت بعض الصعوبات و العراقيل التي تحد من ضمان و نجاح الإدارة الإلكترونية في الجزائر التي تتطلب المزيد من التخطيط و التفكير الدقيق، و يمكن توضيحها فيمايلي:

- عدم استيعاب المفهوم الكامل للإدارة الإلكترونية و كيفية استخدامها.
- ضعف البنية التحتية للمعلومات و الاتصالات، ارتفاع أسعار الأجهزة و البرمجيات الحديثة، ارتفاع تكلفة الاتصالات، مما يؤدي إلى صعوبات اللحاق بالتطور المستمر للمعلومة.
- عدم اقتناع القيادات الإدارية بفكر الإدارة الإلكترونية و عدم القدرة على التخلي عن الإدارة البيروقراطية.
- المخاوف المتعلقة بالأمن المعلوماتي، بسبب إمكانية اختراق المنظومة المعلوماتية .[5]

---

[1]. براهيمي سميحة، الإدارة الإلكترونية في الجزائر بين الواقع والأفاق، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر الدولي السادس حول النظام القانوني للمرفق العام الإلكتروني، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف"المسيلة"، 2019، ص2.

[2]. المكي دراجي، راشدة موساوي، مرجع سبق ذكره، ص35.

[3]. براهيمي سميحة، مرجع سبق ذكره، ص9.

[4]. محمد بن اعراب، تجربة الإدارة الإلكترونية في الجزائر بين مقتضيات الشفافية وتجويد الخدمة وإشكالية التخلص من منطق التسيير التقليدي، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد19، ديسمبر2014، ص69.

[5]. فرطاس فتيحة، عصرنة الإدارة العمومية في الجزائر من خلال تطبيق الإدارة الإلكترونية و دورها في تحسين خدمة المواطنين، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد02، العدد15، 2016، ص320.

- الفجوة الرقمية أي معانات المجتمع الجزائري من الأمية الإلكترونية إلى جانب عدم تكوين الثقة الكاملة للتعاملات الإلكترونية بسبب الطبقية التي تجعل هذه المعاملات في الإدارة الجزائرية تبقى كخيار و ليس كواجب إلى غاية زوال عائق الأمية الإلكترونية .
- ضعف الدخل الفردي، مما يمنع توصيل و دفع مستحقات الإنترنت تعتبر محرك الإدارة الرقمية.
- عدم اكتمال الترويج للثقافة الإلكترونية في المجتمع الجزائري، و بقاء عامل الخوف حاجز بينه و بين استخدام التقنية الحديثة.[1]
- غياب دورات تكوينية و رسكلة موظفي الإدارة و الأجهزة التنظيمية في ظل التحول الإلكتروني .
- عدم وجود بيئة عمل إلكترونية محمية وفق أطر قانونية نظرا لغياب تطبيق التشريعات القانونية التي تحدد العقوبات لمخترقي البرامج و النظم الإلكترونية.[2]

المطلب الثالث: رقمنة الإدارة العمومية في الجزائر مشروع 2013 (e-Algerie)

الفرع الأول: التعريف بالمشروع

يعد من أحد أكبر المشاريع الجزائرية، عرف انطلاقته على يد وزارة البريد والتكنولوجيا والمواصلات بدايته كانت سنة 2008 مع مشاركة مؤسسات وإدارات عمومية وخاصة، إضافة إلى جمعيات مهنية تنشط في ميدان العلوم و الاتصال، إجمالا بلغ عدد الأشخاص المشاركين في المشروع حوالي 300 شخص، حيث تواصل طرح الأفكار و مناقشتها لمدة 6 أ\هر بحصيلة 13 محور، تضمن أهداف مسطرة يتم إنجازها إلى غاية سنة 2013.[3]

يمكن تصنيف المشروع على استراتيجية الجزائر في المجال الرقمي، بحيث تم العمل عليها من الطرف اللجنة الإلكترونية تحت سلطة الوزير الأول بالتنسيق مع وزارة البريد و تكنولوجيا الإعلام و الاتصال بوضع مخطط استراتيجي الذي يعتبر الأول من نوعه في تاريخ هذا المجال في محيط مؤسساتي مضبوط لتحفيز روح المنافسة للمساعدة على تحسين الاستفادة من خدمات الاتصال.[4]

يرمي هذا البرنامج إلى الإسراع في تشييد مجتمع المعلومات و الاقتصاد الرقمي في الجزائر بحيث يعتبر نقطة تحول مهمة في التكنولوجيا الحديثة بالجزائر، بهدف عصرنة الإدارة العمومية و مختلف قطاعاتها و جعلها تقدم خدمات بشكل أفضل و أيسر للمواطنين.[5]

الفرع الثاني: محاور مشروع الجزائر الإلكترونية 2013

يعتمد مشروع الجزائر الإلكترونية على 13 محورا أساسيا وتتلخص هذه المحاور في :

1- تسريع استخدام تكنولوجيا الإعلام و الاتصال في الإدارات العمومية: إدخال تكنولوجيا الإعلام والاتصال وتعزيز استخدامها في الإدارات العمومية تحولا كبيرا في أساليب تنظيمها وعملها مما سيجعلها تعيد النظر في كيفية سيرها وتنظيمها وتكييف الخدم المقدمة للمواطنين بشكل أنسب.

2- تسريع استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الشركات: استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال أَضحى أمرا ضروريا من أجل تحسين الأداء ورفع القدرة التنافسية لدى الشركات.

---

[1]. آمال بوقاسم، التحول الإلكتروني كخيار استراتيجي وضرورة لإصلاح الإدارة الجزائرية، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد08، أكتوبر2015، ص39.
[2].غنية نزلي، مرجع سبق ذكره، ص189.
[3]. مسيردي سيد أحمد، سعيدي خديجة، مشروع الجزائر الإلكترونية "واقع وتحديات"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد الرابع، ص278.
[4]. بهلول سمية، محاضرة في مقياس الإدارة الإلكترونية موجهة لماستر1،جامعة محمد لمين دباغين سطيف، 2017-2018، ص18.
[5]. فرطاس فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص316.

3-تطوير الآليات والإجراءات التحفيزية الكفيلة بتمكين المواطن من الاستفادة من التجهيزات وشبكات تكنولوجيا الإعلام والاتصال: إعادة بعث عملية "أسرتك" عن طريق توفير حواسيب شخصية وخطوط توصيل ذات الدفع السريع مع توفير التكوين و مضامين متميزة لفئات المجتمع.

4-دفع تطوير الاقتصاد الرقمي: وذلك من خلال توفير الظروف الملائمة لتثمين الكفاءات العلمية والتقنية الوطنية مجال إنتاج البرمجيات وتوفير خدمات التجهيز .

5-تعزيز البنية الأساسية للاتصالات ذات التدفق السريع و الفائق السرعة: من خلال تأهيل البنية التحتية الوطنية للاتصالات.

6- تطوير الكفاءات البشرية عن طريق التكوين والتعليم من خلال إعادة النظر في برامج التعليم و التكوين العالي والتكوين المهني في ميدان تكنولوجيا الإعلام و الاتصال.

7-تدعيم البحث والتطوير و الابتكار: الابتكار هو الذي يضمن تطوير المنتجات والخدمات ذات القيمة المضافة مجال التكنولوجيا الإعلام والاتصال.

8-ضبط مستوى الإطار القانوني الوطني تماشيا مع الممارسات الدولية ومتطلبات مجتمع المعلومات: لابد من ضبط مستوى التشريعات القانونية تماشيا مع نظم المعلومات الدولية.

9-الإعلام و الاتصال: من خلال إعداد وتنفيذ مخطط اتصال حول مجتمع المعلومات في الجزائر .

10 - تثمين التعاون الدولي: من خلال إقامة شراكات استراتيجية بهدف تملك التكنولوجيات والمهارات.

11- آليات التقييم والمتابعة: وذلك من خلال إعداد قائمة مؤشرات ملائمة.

12- إجراءات تنظيمية: من خلال تدعيم الانسجام التنسيق وطنيا بين القطاعات.

13- الموارد المالية: بحيث يستلزم تنفيذ استراتيجية الجزائر الإلكترونية موارد مالية معتبرة، لذلك فإن برنامج الجزائر الإلكترونية يحتاج إلى ميزانية استراتيجية وفق المراحل التنفيذية المرتقبة.[1]

الفرع الثالث: برامج مشروع الجزائر الإلكترونية 2013

أولا: برنامج تطوير التشريعات

وذلك من جانب النصوص التشريعية بإعداد قانون يحكم وينظم المعاملات الحكومية الإلكترونية.

ثانيا: برنامج تطوير البنية المالية

والهدف الأساسي من هذا البرنامج هو تحديث المؤسسة المالية لتصبح أكثر مرونة مع التغيير.

ثالثا: برنامج تطوير البنية التحتية و الفنية

ويتم ذلك عن طريق التكوين غلى استخدام التكنولوجيا الرقمية في الجهات الحكومية بهدف تفجير الطاقات اللازمة لإنجاح مشروع الرقمنة الإدارية.

رابعا: تنمية الإطارات البشرية

من خلال ترسيخ فكر القيادات الحكومية لما يلائم الإدارة الرقمية.

[1]. الشيكر أيوب، الإدارة الإلكترونية في الجزائر تطبيقات وتحديات، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 8، العدد01، جامعة البليدة، 2019، ص293.

خامسا: برنامج الإعلام والتوعية

من خلال تثقيف المجتمع بمزايا التحول إلى مجتمع رقمي والاستفادة من مشروع رقمنة الإدارة.[1]

الفرع الرابع: أهداف مشروع الجزائر الإلكترونية 2013

تأسس مشروع الجزائر الإلكترونية بهدف تحسين الإدارة العمومية وتقديم خدمات جوهرية وفعالية في التسيير، حيث تكمن أهم أهدافه فيما يلي:

- ضمان الجودة والفعالية في تقديم الخدمات الحكومية للمواطنين.
- القضاء النهائي على البيروقراطية.
- تحقيق و ضمان مبدأ العدل والمساواة، و ذلك في الإدارة الجزائرية ومختلف الخدمات التي تقدمها.[2]
- عصرنة الإدارة العمومية من خلال إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- تقريب الإدارة العمومية من المواطنين بتطوير الخدمات الإلكترونية.
- دعم الاقتصاد بإدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصال.
- إنجاز منشأة الاتصال ذات التدفق السريع، والنوعية العالية.
- ضبط مستوى الإطار القانوني بهدف تهيئة جو يساعد على إقامة حكومة إلكترونية.[3]

المبحث الثالث: انعكاسات تطبيق الرقمنة

كما أشرنا إليه سابقا، يلعب منهج ونظام التحول الرقمي رقما هاما في معادلة فعالية وجودة الإدارة الحديثة، نظرا لما تقدمه الرقمنة من إيجابيات لم تكن متوفرة في وقت سابق، لكن وكأي منهج ونظرية للرقمنة أيضا سلبياتها نظرا لما يشير إليه الواقع، بمعنى أن تطبيق الرقمنة يحتاج إلى تدقيق مستمر ومتواصل و وضع خطط بديلة في حال تعثرها وسقوطها في أحد السلبيات المحتملة لتطبيق الرقمنة، التي يعد تنفيذها على الواقع وفي الميدان صعب، وذلك نظرا لسلسلة العوائق التي تقابل هذا النظام الحديث، والتي ستواجه قطعا عملية التحول الرقمي.

ومنه لقد تناولنا في هذا المبحث الانعكاسات المختلفة للرقمنة الإيجابية منها والسلبية مع الإشارة إلى العوائق التي قد تعرقل مسار استراتيجيات تطبيق الرقمنة.

المطلب الأول: ايجابيات الرقمنة

أصبحت الرقمنة جزءا لا يتجزأ من التعاملات الإدارية نظرا لمساهمتها في تغيير ملامح العالم، نظرا لما تقدمه من مزايا وتسهيلات لتأدية مختلف الأعمال بفاعلية عالية من جهة وجودة خدماتها من جهة أخرى، ونذكر أهم هذه المزايا والتسهيلات فيما يلي:

1- ساهمت الرقمنة في خلق فرص عمل عظيمة.

2- الاقتراب من العملاء بطريقة غير مسبوقة.

3- توفر الرقمنة استجابة فائقة في الوقت الحقيقي.

---

[1]. يتوجي سامية، أطر رقمنة الإدارة العمومية في "مشروع الجزائر الإلكترونية 2013"، مجلة معارف "قسم العلوم القانونية"، العدد18، جوان2015، ص135.

[2].مسيردي سيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص278.

[3]. رانية هدار، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص الإدارة العامة والتنمية المحلية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2017-2018، 135-136.

4- تعمل على خفض التكاليف و تبادل المعلومات الإلكترونية.[1]

5- نقل الوثائق إلكترونيا عن طريق الوسائط و البرمجيات الرقمية، وذلك بشكل أكثر فعالية.

6- التقييم الموضوعي لأداء العاملين وتنمية نظام متطور لمعرفة المقصرين.

7- تجنب الأخطاء إلى أقل ما يمكن فالنظام الرقمي أقل عرضة للأخطاء، خاصة عند مقارنته بالنظام الورقي التقليدي.

8- تخفيض الاستثمارات الخاصة بالمباني والعقارات .[2]

9- الوضوح و سهولة الفهم من قبل المتعاملين لما هو مطلوب منهم من الوثائق، أي سهلت عليهم فهم مختلف الإجراءات والتعاملات الإدارية.

10- تقليل تأثير العلاقات الشخصية على إنجاز الأعمال مما يضمن إدارة مستقلة ونزيهة.[3]

المطلب الثاني: سلبيات الرقمنة

رغم غنى الرقمنة بالعديد من الإيجابيات و الفوائد التي تساعد و تسهل في تقديم مختلف الخدمات للمتعاملين إلا أن ذلك لا يعني عدم وجود سلبيات وعيوب، حيث منذ بداية الاعتماد على الرقمنة في العديد من المجالات والميادين المختلفة، طفت إلى السطح وظهرت العديد من السلبيات والمساوئ سواء بالنسبة للإدارة من جهة، أو تلك السلبيات المتعلقة بالأفراد المتعاملين مع الإدارة من جهة أخرى، تكمن أهمها فيما يلي:

1- التجسس الرقمي(التجسس الإلكتروني): في ظل رقمنة المعلومات والبيانات في مختلف الوسائط والمنصات الالكترونية، ستصبح محاولات الاختراق شيئا واردا، بهدف الوصول وإتلاف مختلف الوثائق والتعدي على سرية وخصوصية المتعاملين، مما يجعل التجسس نقطة سوداء في الرقمنة عموما والإدارة الرقمية خصوصا، ولذلك يعتبر الجانب الأمني أولوية وعنصرا مهما خلال عملية تطبيق الرقمنة، حيث توفير الأمن يقلل من مخاطر التجسس .

2- التبعية للدول الصناعية المتطورة: وذلك من خلال اعتماد الدول النامية والأقل تطورا على استيراد التقنية واستهلاكها من الدول الكبرى والمتطورة، مع إهمال إنتاج وتصدير هذه التقنيات مما يخلق تأثر وتبعية الدول المستهلكة للدول الصناعية المصدرة للتكنولوجيات الحديثة، وهذا ما يزيد أيضا من مخاطر التجسس من الدول المصدرة على الدول المستهلكة.[4]

3- شلل الإدارة: ويحدث هذا الشلل كنتيجة لارتجالية وعشوائية قرارات عملية التحول من الأسلوب التقليدي إلى الأسلوب الرقمي بحيث عدم رسم مخططات استراتيجية لنجاح عملية التحول الرقمي يؤدي إلى عجز الإدارات وفشلها.[5]

المطلب الثالث: معيقات الرقمنة

وجه تطبيق الرقمنة في مختلف الإدارات جملة من العراقيل والصعوبات التي حلت كحاجز في طريق تطبيق الرقمنة بأسلوبها السليم و الشامل مما صعب تحقيق الأهداف التي تسعى إليها الرقمنة، ولذلك تطرقنا فيما يلي على أهم العراقيل التي تواجه الرقمنة:

---

[1].عبد الرحمان توفيق، الإدارة الإلكترونية في الشؤون الإدارية، مركز الخبرات المهنية للإدارة ،2007،ص22.

[2].السالمي، علاء عبد الرزاق محمد حسين، شبكات الإدارة الإكترونية، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص153.

[3].زاهية قايد، الإدارة الإلكترونية وتحسين أداء عمال المؤسسات، مذكرة تخرج، تخصص إستراتيجي دولي، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2015، ص37.

[4]. كلثم محمد الكبسي، متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في مركز نظم المعلومات التابع للحكومة الإلكترونية، أعدت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات نيل درجة ماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الافتراضية الدولية، قطر، 2008،ص43.

[5]. منوار بسمة ومرزوق وهيبة ، تطبيقات الإدارة الإلكترونية في الإدارات العمومية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم السياسية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، 2017-2018، ص16.

أولا: إخلاف النظم الإدارية داخل المنظمة الإدارية الواحدة

يعتبر تعدد و عدم تجانس النظم الإدارية في الإدارة الواحدة هاجسا على تطبيق الرقمنة مما يتطلب توحيد النظم الإدارية و من ثم تحويلها من الطرق التقليدية إلى الأساليب الرقمية الحديثة.

ثانيا: غياب الإرادة السياسية العليا وعدم اقتناع قيادات المنظمات الإدارية بدواعي التحول و متطلباته

يتطلب نجاح الرقمنة كأسلوب جديد لتقديم الخدمة ، وجود إرادة سياسية تريد و تهدف إلى السير في الاتجاه الحديث وكذلك اقتناع القيادات العليا بمدى ضرورة التحول والتغيير إلى الخدمة الرقمية الالكترونية.[1]

ثالثا: عدم توافر الحافز القوي لدى الموظفين العموميين لإنجاح عملية التحول وإحساسهم بأنهم جزأ من عملية التحول الرقمي و نجاحه

عدم إشراك وتحفيز الموظفين على تطبيق النظام الرقمي وتأمين مكانتهم في التحول الرقمي، يعتبر حاجز صعب لتجاوزه لضمان نجاح التحول الرقمي، مما سيعمل على إفشال المشروع بكل الطرق.

رابعا: عدم توفر البنية التحتية الفنية الملائمة

غياب البنية التحتية اللازمة لعمل الإدارة الرقمية، وعدم تهيئة الظروف المناسبة، يعد من أكبر معيقات تطبيق نظام التحول الرقمي ، إذ أن بدون بنية تحتية مناسبة وملائمة لا يمكن تحقيق هذا التحول على أرض الواقع.[2]

خامسا: محدودية البيئة التشريعية للرقمنة

تعتبر البيئة التشريعية نقطة جوهرية في تأسيس وانطلاقة التحول الرقمي نظرا لما تكسبه من مصداقية والقوة القانونية، حيث محدودية النصوص القانونية في المجال الرقمي يؤدي إلى زرع الشك في نفوس المتعاملين مع الإدارة الرقمية.[3]

سادسا: المعيقات والتهديدات الأمنية

وذلك بعدم الاقتناع بالتعاملات الإلكترونية خوفا عن ما يمكن أن تؤديه من مساس وتهديد لعنصر الأمن وخصوصية المتعاملين بالخدمات الرقمية، حيث يمثل فقدان الإحساس باتجاه الكثير من المعاملات الرقمية أحد أكبر المعوقات التي تواجه تطبيق الرقمنة على أرض الواقع.[4]

كما نذكر أيضا المعيقات التالية :[5]

- قلة الاعتمادات المالية للتطبيقات الحديثة .
- عدم الاطلاع على نماذج ناجحة في البيئات المجاورة.
- عدم توفير الانترنت بالصفة الكافية و اللازمة، وعدم توفر وسائل الاتصال المناسبة.
- عائق اللغة في بعض الأحيان.
- نقص الكفاءة الموجودة في ميدان الرقمنة مما يؤدي إلى التدريب والتكوين.
- تداخل المسؤوليات و ضعف التنسيق.
- قلة وعي الجمهور بالنتائج المرجوة.

---

[1]. حمدي القبيلات، قانون الإدارة العامة الالكترونية، ط1، دار وائل للنشر،2014، ص47.

[2]. سعد غالب ياسين، مرجع سبق ذكره، ص290.

[3]. أحمد محمد غني، الإدارة الالكترونية: آفاق الحاضر و تطلعات المستقبل، المكتبة العصرية، المنصورة، 2003-2004، ص339.

[4]. بدر بن محمد المالك، الأبعاد الإدارية والأمنية لتطبيقات الإدارة الالكترونية في المصارف السعودية، دراسة مسحية، رسالة ماجستر في العلوم. الإدارية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2007، ص43.

[5]. عامر طارق عبد الرؤوف، الإدارة الالكترونية نماذج معاصرة، دار السحاب، القاهرة، 2007، ص119.

خلاصة:

يمكن من خلال قراءة هذا الفصل، الاستنتاج بأن الإدارة الرقمية تعكس سعي الدول إلى إعادة ابتكار نفسها لكي تؤدي مهامها بشكل فعال في الاقتصاد العالمي المتصل ببعضه البعض عبر شبكة الإنترنت والإدارة الإلكترونية ليست سوى تحول جذري في الطرق التي تتبعها الحكومات لمباشرة أعمالها، وبالتالي عصرنة الإدارة العامة باتخاذ إجراءات تقنية للتحول نحو الإدارة الرقمية ستؤدي إلى تسيير وتفعيل العمل الإداري وتقديم الخدمات العمومية بقصد ربح الوقت والجهد والتكلفة، ومواكبة المتطلبات المجتمعية المتزايدة مع محاولة اللحاق بالعالم المتطور.

على الرغم من العمليات التي تم تجسيدها على أرض الواقع (مشروع الجزائر الإلكترونية) إلى أن درجة الإنجاز لم تصل إلى الدرجة المطلوبة، وذلك نضرا للعوائق التي تحول دون ذلك، لأن عملية التحول إلى الإدارة الرقمية مازالت في مراحلها أولى.

وفي الأخير فكل دولة راغبة في كسب هذا الرهان لابد لها من تفعيل الإجابيات ومعالجة السلبيات والتخفيف منها، وذلك بانتهاج استراتيجية تتعامل مع الواقع بحذر شديد.

الفصـــل الثاني:

عصرنة النظام المالي لعمليات

النظام الاجتماعي

تمهيد:

أصبح النظام المالي أحد أهم مؤشرات النهضة الاقتصادية المعاصرة، نظرا لكونه المحرك الأساسي لأي عملية تنمية، إذ بواسطته تحقق الدول الرخاء الاقتصادي المنشود، فمختلف الدول النامية تستفيد من تطور النظام المالي كأداة هامة وفعالة في التمويل فكلما كان النظام المالي أكثر تطورا ومتانة زادت مساهمته في تعزيز النمو الاقتصادي.

ويعرف الضمان الاجتماعي بأنه نظام كامل متكامل قائم على أساس التضامن الإجباري وإعادة توزيع الموارد، حيث تلعب صناديق الضمان الاجتماعي دورا هاما في ذلك، ويعتبر نظام الضمان الاجتماعي مؤشرا هاما للسياسة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد من خلال العلاقة التكاملية بين هذا النظام والاقتصاد الوطني، ونظرا لأهمية وفعالية هذه المنظومة في مساعدة المؤمنين على مواجهة مختلف المخاطر أصبح من الضروري اللجوء إلى إصلاحات جسدت في عصرنة نظام الضمان الاجتماعي التي ساهمت إلى حد ما في تحسين خدمات الضمان الاجتماعي.

والجدير بالذكر أن نظام الضمان الاجتماعي يحتاج إلى تسيير أنجع لضمان ديمومته وكفاءته عن طريق استخدام نظام مالي محاسبي فعال.

ولتقديم توضيح أكثر سنتطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول النظام.

المبحث الثاني: أساسيات النظام المالي.

المبحث الثالث: عصرنة النظام المالي للضمان الاجتماعي .

المبحث الاول : مفاهيم أساسية حول النظام

سنتناول في هدا المبحث النظام بشكل عام، من خلال التطرق الى مفهومه, مع الاشارة الى مكوناته وعناصره الاساسية، وايضا مستلزماته وصفاته المختلفة.

المطلب الاول: تعريف النظام

تبلور مصطلح النظام كمفهوم علمي في نهاية الأربعينات من القرن العشرين، وهو مصطلح مشتق من الكلمة اليونانية (systema) التي تعني الكل المتكون من عدة اجزاء[1]، كما تعني علاقة مؤسسة بين مجموعة من الوحدات او المكونات[2]، لكن هدا المصطلح لم يعد شامل وشائع الاستخدام في كل المجالات، وذلك لاكتسابه معاني ومفاهيم حديثة لوصف ظواهر متعددة. لذلك اختلف الكتاب علي إيجاد تعريف دقيق للنظام[3]،ومنه يمكن الاشارة الي بعض تعريفات النظام كما يلي :

- النظام هو "مجموعة من المكونات المرتبطة ببعضها البعض لتحقيق هدف مشترك، يمكن ان يتضمن علي: ادوات، توريدات، الات، اجراءات، ومعاملات اضافة الا الافراد"[4].
- يعتبر النظام علي انه "مجموعة من العناصر والاجزاء المتكاملة والمستلزمات الضرورية لتحقيق غاية معينة من خلال معالجة بيانات او مادة لتهيئة معلومات او مادة في مدة زمنية معينة"[5].
- النظام هو "تشكيلة من العناصر الممزوجة والمتفاعلة فيما بينها التي تعمل معا علي الوصول لبعض الشروط.

1) السعي لتحقيق هدف او مجموعة او العديد من الاهداف" .
2) تحديد معايير العمل انطلاقا من الاهداف المسطرة والقيود المالية، الاقتصادية والمادية.
3) التعريف بمكونات النظام ومحيطه وتوضيح التفاعلات بين عناصر النظام.
4) تحديد تفاعلات المحيط الخارجي مع مجموع عناصر المحيط، هده التفاعلات تتجسد في تدفقات المواد والطاقة والمعلومة "[6].

انطلاقا من التعريفات السابقة, يمكن اعطاء تعريف شامل للنظام كما يلي:

"النظام هو مجموعة من المكونات المادية التي تترابط و تتفاعل مع بعضها البعض وتعمل داخل حدود معينة للوصول الى هدف مشترك، عن طريق استقبال مدخلات نذكر منها (البيانات، المواد الخام والموارد البشرية) وبالمقابل انتاج مخرجات (كالمعلومات، المنتجات و الخدمات البشرية) في مجموعة من عمليات التحويل لدى المؤسسة (كالحسابات و عمليات التصنيع)، وتقوم حدود النظام بترشيح أنواع و نسب المدخلات و المخرجات بين النظام و البيئة التي يعمل فيها ,

و عادة يحتوي النظام على مجموعة من الأنظمة الفرعية للإنتاج، التسويق، التمويل، الأفراد والتموين[7].

---

[1]. محمد حسن ال فرج الطائي ، المدخل الي نظام المعلومات الادارية ، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان , الاردن ،الطبعة الاولي ،2005، ص17.

[2]. عاطف جابر عبد الرحيم ، نظم المعلومات الادارية ، شركة ناس للطباعة ، 2002، ص4.

[3]. محمد عبد حسين ال فرج الطائي ، مرجع سابق ، ص17.

[4]. بيني كيندال، تحليل وتصميم النظم، ترجمة: سرور علي ابراهيم سرور، دار المريخ للنشر –الرياض–، 2002، ص30.

[5]. محمد عبد حسين ال فرج الطائي، مرجع سابق ,ص18.

[6].Jeam pierre Briffant, systèmes d'information en gestion industrielle ,Hermes Paris,-2000 PP94_95.

[7]. عاطف جابر طه عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 5.

المطلب الثاني: مكونات النظام

تشير مكونات النظام و أجزاءه الى الأنظمة الفرعية المكونة للنظام، حيث يمكن تجزئة النظام الى مجموعة من الأنظمة الفرعية المتكاملة عن طريق تغيير حدود النظام، و تجزأ هذه الأنظمة الفرعية الى نظم ثانوية أصغر، و هكذا حتى نصل الى أصغر نظام فرعي لا يمكن تجزئته، و تتم عملية التجزئة على مستوى هرمي ,

ونجد أن هذه المكونات أو الأنظمة الفرعية تتكامل فيما بينها لتؤثر في المدخل مما يؤدي آليا لظهور المخرجات، و كل نظام فرعي داخل نظام أكبر يحكمه نظم التشغيل و اجراءات للعمل تختلف من نظام الى آخر باختلاف نوع و حجم النشاط و طبيعة القوى البشرية القائمة على تطبيق تلك النظم وتنفيذ الاجراءات[1]

والشكل التالي يمثل نظام يقبل المدخلات من البيئة و يحولها الى مخرجات تتجه نحو البيئة مرة ثانية :

الشكل رقم03: نموذج عام للنظام

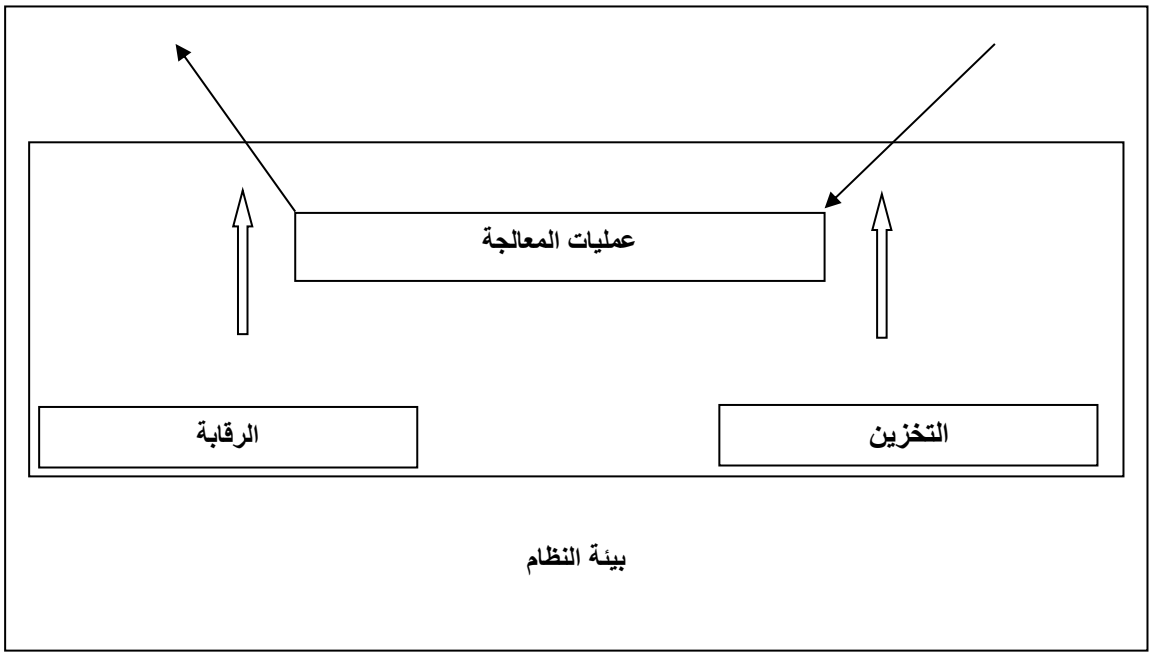

المصدر: عاطف جابر طه عبد الرحيم، نظم معلومات الادارية، شركة ناس للطباعة، 2002ص06.

ونعني بيئة النظام كل ما هو خارج عن حدود النظام ولكنه يؤثر في ادائه . ونجد أن بيئة النظام تتكون[2] :

عنصر نظامي: و هو العنصر الذي له علاقة بأداء النظام و يخضع لرقابة النظام.

عنصر بيئي: وهو العنصر الذي له علاقة بأداء النظام لكنه لا يخضع لرقابة النظام.

عنصر لا نظامي ولا بيئي: وهو العنصر الذي ليس له علاقة بأداء النظام سواء كان يخضع أو لا يخضع لرقابة النظام.

[1]. منال محمد الكردي، جلال ابراهيم العبد، مقدمة في نظم المعلومات الادارية، دار الجامعة الجديدة- الاسكندرية- 2003 ص 23.

[2].عاطف جابر طه عبد الرحيم مرجع سابق ص 11-12.

كما يمكن تقسيم النظام الى ثلاثة أنواع رئيسية [1]:

1-**البيئة الداخلية:** وهي البيئة الاقرب اللصيقة بالنظام.

2- **البيئة الخارجية:** وهي البيئة الاكبر التي تحيط بالبيئة الداخلية و تعتبر نظام أكبر له حدود وأهداف مختلفين.

البيئة البعيدة: وهي البيئة العالمية التي يمثل فيها العالم النظام الاعم والأشمل.

المطلب الثالث: عناصر النظام

يتكون أي نظام من العناصر الآتية:

1- **المدخلات:** تتمثل في القوة الدافعة والوقود اللازمة لتشغيل محرك النظام، تحدد هذه المدخلات حسب الهدف النهائي للنظام و هي تدخل لهذا الاخير لكي يتم تشغيلها [2] وتأتي هذه المدخلات من مصادر مختلفة ومتنوعة من البيئة المحيطة بالنظام أو قد تكون مخرجات لنفس النظام عندما تستخدم كمدخلات جديدة من خلال عملية التغذية العكسية[3] ويمكن اعطاء عدة أمثلة عن المدخلات، المواد الاولية، الطاقة، القوى البشرية، القرارات، البيانات والمعلومات، الأموال.

2- **عمليات المعالجة:** هي النشاط الذي يمارسه النظام على المدخلات بالاعتماد على المستلزمات الضرورية من قوى بشرية ومادية وإجراءات معينة و ذلك من أجل تحويل المدخلات الى المخرجات الضرورية و كمثال على ذلك:

الشكل رقم 4: نموذج عام لعناصر النظام

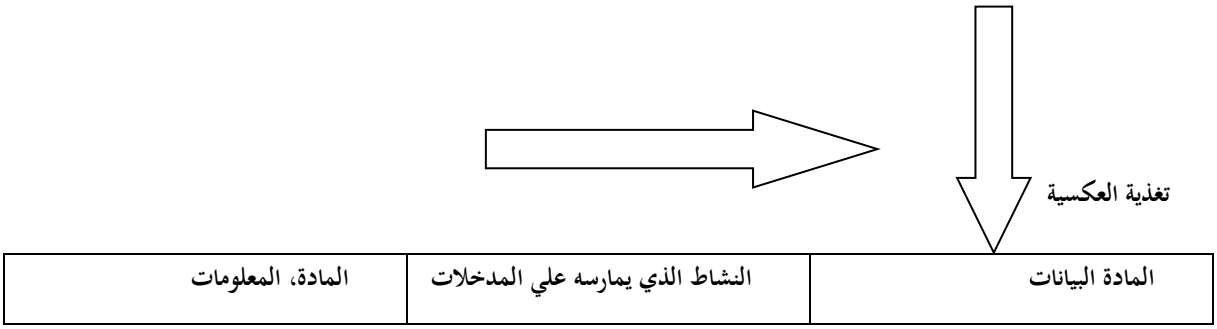

المصدر: محمد آل حسين الفرج مدخل الي نظم معلومات إدارية ص20.

3-**المخرجات:** هي نتيجة لعمليات معالجة المدخلات، هذه المخرجات تطرح في البيئة المحيطة او تستخدم كمدخلات جديدة للنظام نفسه، وترتبط المخرجات بصورة مباشرة بأهداف النظام، كمثال علا المخرجات: السلع، الخدمات، المعلومات[4].

4- **المعلومات المرتدة:** وهي عملية ارجاع نتيجة تقييم المعلومات التي تم الحصول عليها من المخرجات بما يفيد في تحسين نوعية المدخلات، والتي تؤدي بدورها الى تحسين نوعية المخرجات[5]

[1]. عبد السلام مفتاح زعينين، قياس كفاءة نظم المعلومات الانتاج بالشركة الليبية للحديد و الصلب، مذكرة ماجيستير في نظم المعلومات، اشراف: صباح نعيمة محسن، قسم المعلومات، مدرسة العلاقات الانسانية، أكاديمية الدراسات العليا، ليبيا، 2006 ص 18.

[2]. محمد عبد الحسين آل فرج الطائي مرجع سابق ص 19.

[3]. Jean pierre briffaut , op, cit, p 92.

[4]. Claud grenier, camile moine construire le système d'information de l'entreprise édition foucher p 10 paris 2003.

[5] عاطف جابر طه عبد الرحيم، مرجع سابق ص 13.

المبحث الثاني: أساسيات حول النظام المالي

يشكل النظام المالي أحد أهم مؤشرات النهضة الاقتصادية المعاصرة، نظرا لكونه المحرك الأساسي لأي عملية تنمية، فهو يلعب دورا هاما في حشد المدخرات وتحويلها بأقل تكلفة و أكثر جدارة الى الاستثمارات تدعم النمو و تزيد الرفاهية، لذلك يعتمد النمو الاقتصادي على درجة تطور النظام المالي ككل سواءا تعلق الأمر بالقطاع المصرفي أو أسواق رأس المال فالاقتصاد الكلي مرتبط بحالة النظام المالي و فعاليته، و الذي بدوره ينعكس على السياسات و أنظمة التمويل.

المطلب الأول : ماهية النظام المالي

يمثل النظام المالي الكفؤ أحد العناصر الهامة لتمويل الاقتصاد، و هذا لارتباطه بكثير من التحولات و متغيرات النشاطات الاقتصادية، فهو نظام مالي يشمل المعاملات المالية، كونه يتعامل بأصول مالية من خلال مؤسسات مالية وادراج أي تعريف للنظام المالي لا بد أن يبين الخصائص المميزة له بوصفه نظاما، أي أنه يتكون من مجموعة عناصر تعمل بشكل متناسق، و تؤدي وظيفة جزئية محددة موجهة لتحقيق هدف أو مجموعة أهداف محددة ومن هنا نذكر:

أولا: تعريف النظام المالي

هناك عدة محاولات لوضع تعريف للنظام المالي لعل أبرزها ما يلي:

يعبر النظام المالي عن شبكة من الأسواق المالية والمؤسسات المالية، ورجال الأعمال و العائلات و الحكومة، و كذلك الآليات التي تضبط عملياته وتراقبه[1]

يطلق اصطلاح " النظام المالي" على مجموع العملاء و المؤسسات المالية والوظائف والأسواق والآليات التي تهدف الى تلاقي أصحاب الفائض في التمويل وأصحاب العجز في التمويل، و يعد النظام المالي واحدا من الأمور الأكثر أهمية التي وجدها المجتمع الحديث، عن طريقه يتم تحريك الأموال النادرة القابلة للإقراض، حتى يتمكن الاقتصاد من النمو و يرفع مستوى معيشة مواطنيه[2].

هو كيان يتكون من مجموعة من العناصر تعمل على أداء مجموعة من الوظائف يأتي في مقدمتها نقل الأموال من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض الى الوحدات الاقتصادية ذات العجز[3].

هو مجموعة المؤسسات والمؤسسات المالية التي يتم من خلالها انتقال الأموال من المدخرين الى المستثمرين، أو من المقرضين الى المقترضين من خلال كافة الآليات التي تضمن تبادل وحيازة الأصول و الأدوات المالية المختلفة [4].

يمكن تعريف النظام المالي بأنه: تجمع من الأسواق والأفراد والمؤسسات والقوانين والأنظمة والتقنيات التي يتم من خلالها تداول الأسهم والسندات والأوراق المالية الأخرى، و كذلك انتاج و توزيع الخدمات المالية، اضافة الى تحديد معدلات الفائدة [5].

---

[1]. عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقص" أسواق المال و تمويل المشروعات" الدار الجامعية الاسكندرية، 2005، ص 109.

[2]. عبد القادر خليل، الاقتصاد البنكي مدخل معاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016، ص 209-10.

[3]. بن قبلية زين الدين، أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015-2016، ص20.

[4]. سعيد عبد الحميد مطاوع، الأسواق المالية المعاصرة، مكتبة أم القرى، مصر، 2001، ص2.

[5]. أحمد طه العجلوني، نظرية التمويل الاسلامي و أدواته ، مدخل مالي معاصر، جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية، 2004، ص28.

يتألف النظام المالي من عدد من العناصر المختلفة، وان كانت مترابطة في ذات الوقت، و هي البنية التحتية(النظم القانونية، ونظم المدفوعات، ونظم التسوية، والنظم المحاسبية) والمؤسسات (البنوك وشركات الأوراق المالية، والمؤسسات الاستثمارية)، والأسواق (الأسهم والسندات، والنقد والمشتقات)[1]

ان وجود نظام مالي فعال يعتبر أمر ضروري لأي نظام اقتصادي متقدم، فهو الذي يوفر الموارد الازمة لسير النشاط الاقتصادي، عن طريق توفير المنشآت والأدوات والأسواق القادرة على تجميع المدخرات اللازمة للاستثمار وبالتالي يمكن أن نحكم على مدى تقدم اقتصاد هذه الدولة من التقدم الذي بلغه النظام المالي فيها[2].

فمن خلال التعاريف السابقة يتبين أن النظام المالي يتألف من المؤسسات و الوحدات والأسواق التي تتفاعل فيما بينها، لفرض تعبئة الأموال واستثمارها وتقديم التسهيلات، بما في ذلك تمويل النشاط التجاري[3].

وبالتالي يعتبر النظام المالي الشريان الأساسي لاقتصاد الدول فسلامة هذا النظام يؤدي حتما لنمو اقتصاد يتطابق مع تطلعات الشعوب.

ثانيا: العناصر الأساسية للنظام المالي:

يتكون النظام المالي من ثلاثة عناصر أساسية وتتمثل هذه العناصر فيما يلي:[4]

1- **المتعاملون:** هم الركيزة الأساسية للنظام المالي، ويتشكل المتعاملون في ظل النظام المالي من المستثمرين والمقترضين والمشاركين:

أ- **المستثمرين:** المستثمر هو ذلك الشخص الذي يمتلك أرصدة فائضة من المال يرغب في توظيفها، بصرف النظر عن طبيعته القانونية(أفراد، مؤسسات عامة أو خاصة، حكومات الدول، المنظمات و الهيئات الدولية والاقليمية).

ب- **المقترضون:** هم الأفراد و المؤسسات العامة والخاصة، وحكومات الدول، والمنظمات والهيئات الدولية والاقليمية من ذوي الاحتياج المالي.

ج- **المشاركون:** هم في الواقع السماسرة و الوسطاء مثل البنوك، مؤسسات، الادخار والاقتراض، وشركات التمويل، شركات التأمين، صناديق الضمان الاجتماعي، وبنوك الاستثمار... الخ

2- **الاسواق المالية:** تمثل الشبكة الأساسية التي تنتقل من خلالها رؤوس الأموال و تنقسم الأسواق المالية من وجهة نظر الآجال الزمنية والأدوات المستخدمة الى أسواق نقد monymarket وأسواق رأس المال capital market,

3- **الأدوات:** التعامل في السوق المالية يكون بأدوات أو بأصول ذات طبيعة مالية، التي قد تكون طويلة الأجل (الأسهم، السندات، الرهانات العقارية... الخ)، و قد تكون قصيرة الأجل كما في أسواق النقد (أدوات الخزينة، شهادات الايداع القابلة للتداول، والقبولات المصرفية، الأوراق التجارية... الخ)

4- ويمكن توضيح العناصر الرئيسية المكونة للنظام المالي في الشكل الموالي:

---

[1]. غازي شيناسي، الحفاظ على الاستقرار المالي، مطبوعات صندوق النقد الدولي، سلسلة و قضايا اقتصادية 36، صدر في سبتمبر 2005، ص 02.

[2]. مصطفى عبد اللطيف، محمد بن بوزيان، أساسيات النظام المالي واقتصاديات الأسواق المالية، مكتبة حسن العصرية ط1، البنات، 2015، ص12.

[3].Overview of the financial system, financial soundness indicators: compilation guide, p:11, available on the site: https://www.imf.org/external/pubs/ft/fsi/guide/2006/pdf/chp2.pdf

[4]. بن الشيخ عبد الرحمن، اتجاهت تقييم استقرار النظام المالي في الاطار العولمي الجديد، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر،(2009-2008)، ص21.

الشكل رقم 5: العناصر الرئيسية المكونة للنظام المالي

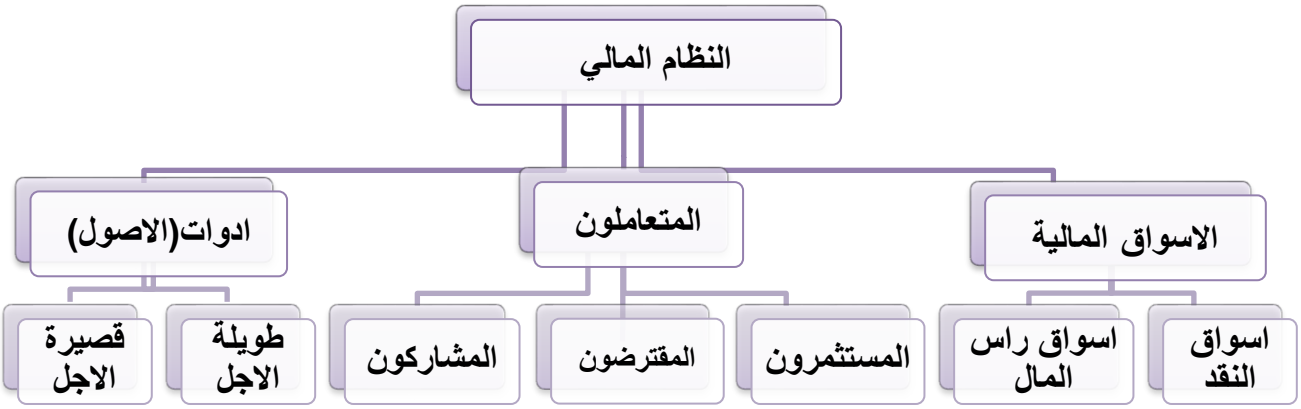

المصدر: من اعداد الطالبين بناءا على ما تطرقنا اليه سابقا في الجانب النظري.

ثالثا: وظائف النظام المالي

حسب Palatj.p[1] يمثل النظام المالي سوق يلتقي فيه العرض و الطلب على رؤوس الأموال وتجتمع فيه مختلف الأوراق المالية المصدرة وبالتالي يضمن الالتقاء بين الأعوان الاقتصاديين ذوي الاحتياجات المالية ووحدات الفائض المالي، وبالتالي الوظيفة الاساسية للنظام المالي تتمثل في تحويل الموارد المالية من الوحدات ذات الفائض الى الوحدات ذات العجز المالي أو تحريك الأموال من المدخرين الى المقترضين[2] وقد قام Levine (1997[3]،2005[4]) بتقسيمها الى خمسة وظائف نذكرها فيما يلي:

1- تسهيل الصفقات المالية و تخفيض تكاليفها

2- جمع المعلومات حول المشاريع الاستثمارية و تفضيل الأمثل للموارد

3-تخفيض الصراعات، و مراقبة المقاولين و المؤسسات.

4-تعبئة الادخار المحلي

5-تسهيل المبادلات للسلع و الخدمات

رابعا: هيكل النظام المالي

يحتل النظام المالي مركزا حيويا في الهيكل الاقتصادي للدول، حيث يتكون من مجموعة من المؤسسات المالية الأساسية و أهمها وزارة المالية والبنك المركزي والبنوك التجارية والأسواق المالية وشركات الاستئجار التمويلي ومجموعة من المؤسسات المالية الوسيطة الأخرى كشركات الاستثمارات

[1]. palatj. " monnaie , système financier et politique monètaire"6ème ècl,2002, économique, p540.

[2]. بن سعدة عبد الحليم، دراسة تحليلية، قياسية لأثر تطور النظام المالي على النمو الأقتصادي على المدى البعيد في الجزائر مقارنة مع بعض الدول النامية خلال الفترة (2019-1990) أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة زيان عاشور الجلفة،2021-2022

[3].Posslevine " financial development and economic growth:views and agenda" op.cit.p.691

[4].Levine R(2005)"finance and growth theory and evidence"In P.aghion and S. Durlauf (eds) handbook of economic growth, Amesterdam ,north Holland .pp.866-934.

المالية ومؤسسات الإئتمان من غير البنوك والوسطاء الماليين، أما المجموعة الثالثة فهي عبارة عن مؤسسات ذات رصيد مالي كبير و مؤثر على النظام المالي كصناديق التقاعد الضمان الإجتماعي وشركات التأمين[1].

الشكل رقم 6: مؤسسات النظام المالي

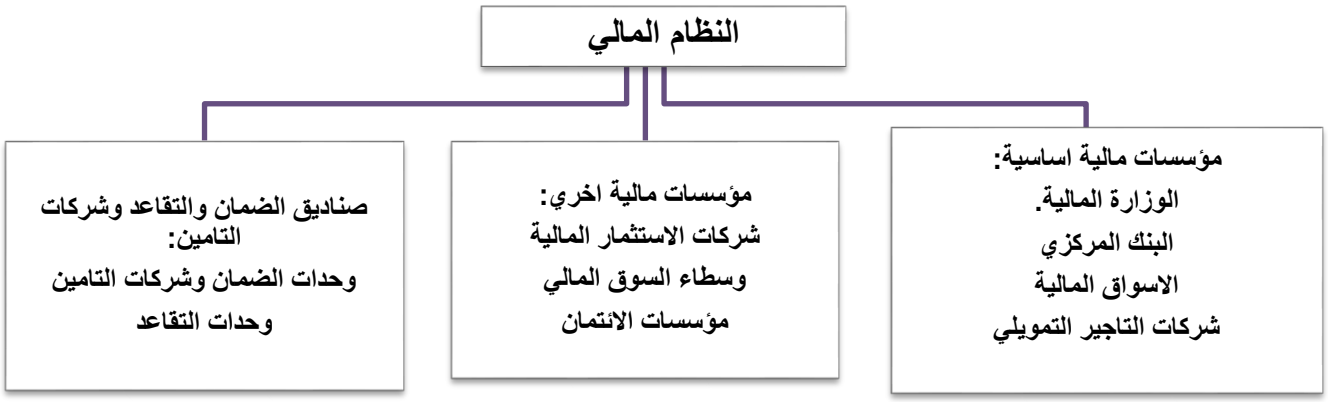

المصدر: دريد كامل ال شبيب، الاسواق المالية والتغذية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبقة الاولي، عمان، 2012، ص26.

المطلب الثاني: تطور النظام المالي.

كلما كان النظام المالي اكثر تطورا ومتنانة، زادة مساهمته في تعزيز النمو الاقتصادي، فمختلف الدول النامية تستفيد من تطور النظام المالي كاداة هامة وفعالة في التمويل وزيادة معدلات النمو الاقتصادي بحيث تعكس التطورات صحة الاقتصاد الوطني.

اولا :تعريف التطور المالي

ان التطور المالي متعدد الابعاد وليس من السهل ايجاد تعريف واحد محدد له وقد اكتسب قيمة اكبر مع مرور الوقت.

ففي سنة 1973 عرفه Shaw علي انه "تراكم للأصول المالية بوتيرة اسرع من تراكم الاصول غير مالية[2].

عرفت اللجنة الإقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة سنة 2005 بانه "عملية تتجسد في تحقيق تحسينات كمية ونوعية في تقديم خدمات مالية بشكل كفئ[3].

وفي سنة 2006 قدم kpodar في أطروحة تعريف من dfid حيث اعتبر أن النظام المالي يتطور عندما ينتج تراكم للأصول المالية، تنوع الأدوات و الأجهزة المالية، تحسين الفعالية والمنافسة في القطاع المالي، وزيادة اعتماد الأفراد على الخدمات المالية وعرفه mvogo[4] في أطروحته على أنه:

---

[1]. آمنة بن دحمان، التطور المالي والنمو الاقتصادي في الدول النامية، دراسة قياسية باستخدام بيانات لعينة من 25 دولة خلال الفترة 1989-2014، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، 2016 ص14,

[2]. Eshaw (1973), "financial deepening in economic development", oxford university press, new York, U.S.A, from 15th page.

[3]Escwa (Economic and Social commission for western asia), economic trends and impacts: banking sector lending Behavior and efficiency in selected ESCWA member countries, issue No 3. United nations, New York,2005, p22.

[4]. jean-paul mvogo ," les politiques de développement financier en Afrique subsaharienne, définition-enjeux-réalités et propositions ", thèse pour l'obtention du titre de docteur de l'université paris dauphine en sciences économiques, directeur de recherche, Joel Metais,p.80.

عملية متعددة الأبعاد يتمتع من خلالها النظام المالي بالسهولة، العمق، الفعالية، المردودية، الإستقرار، الجودة المؤسساتية، ويقدم للأعوان الاقتصاديين تنوع كبير في المؤسسات والأدوات كما يستقبل التدفقات الرأسمالية والأجنبية .

ثانيا: الأبعاد الأساسية في التطور المالي

توضح أهم الأبعاد الأساسية في التطور المالي و ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 7: الأبعاد الأساسية للتطور المالي

Source : Jehan-Paul Mvogo, « les politiques de développement financier en Afrique subsaharienne, définition-Enjeux-Réalités et proposition », thèse pour l'obtention du titre de Docteur de l'université Paris Dauphine en sciences économiques, Directeur de recherche, Joël METAIS.

المطلب الثالث: أركان ومتطلبات النظام المالي الفعال

لتحقيق متطلبات التنمية يقتضي وجود نظام مالي فعال و متطور، فهو في الواقع "دماغ" النظام الاقتصادي.

أولا: أركان النظام المالي:

يرتكز النظام المالي على ثلاث أركان تشكل معا تنظيما ماليا متكاملا وهي:[1]

1- أهداف النظام المالي:

لذا النظم المالية تتماشى وطبيعة النظام الاقتصادي: فحسب الدول التي تتبع النظام الرأس مالي يهدف النظام المالي فيها الى تحقيق التوزيع العادل للدخل الوطني ودعم النمو الاقتصادي والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي.

أما الدول التي أنظمتها المالية تتماشى وفقا للنظام الاشتراكي، فهدفها ينحصر في تحقيق أقصى مساهمة في اشباع الحاجات العامة للمجتمع مع تنفيذ الخطط المالية.

2- **أدوات النظام المالي:** هي الأدوات التي يعتمد عليها النظام المالي لتحقيق أهدافه السابقة في الإيرادات والنفقات والميزانية العامة.

3- **الإطار الفني للنظام المالي:** هي الطريقة التي تستخدم بها الأدوات المالية لتحقيق غرض النظام المالي.

[1]. أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الإقتصادي، دار الراية للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، الأردن،2013، ص33.

ثانيا: متطلبات النظام المالي الفعال

يتطلب النظام المالي الفعال توافر العناصر التالية:[1]

1- **توافر نظام نقدي**: أي توفر وحدة قياس مقبولة من الجميع، ويعمل النظام النقدي بطريقة تتناسب مع احتياجات المنشآت المختلفة على الاقتصاد الوطني.

2- توافر التسهيلات اللازمة لتجميع المدخرات اللازمة لتمويل الاستثمار، وذلك بإيجاد السبل ووضع الإجراءات التي تسمح بتدفق الادخار الى الاستثمار مثل صناديق الاستثمار وشهادات الإيداع... الخ عن طريق المؤسسات المالية.

3- **أسواق مالية كفئ**: تؤدي الأسواق المالية دورا هاما في تبادل الأدوات المالية والأسهم والسندات وشهادات الاستثمار بطريقة سهلة، وبذلك يمكن تجيع المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار، وفي الوقت ذاته توفير الظروف وتحويل الأصول المالية الى سيولة بأقل تكلفة ممكنة وفي وقت قليل نسبيا.

المبحث الثالث: عصرنة النظام المالي لعمليات الضمان الاجتماعي

مر نظام الضمان الاجتماعي بعدة تطورات، مست شرائح أوسع وضمت مزايا وخدمات أخرى، بحيث تسير نحو العصرنة، وتعمل مؤسسات الضمان الاجتماعي داخل النظام دورا أساسيا في مجال التغطية الاجتماعية، حيث يختص كل صندوق في تأمين شريحة اجتماعية معينة، وتوفير مزايا وخدمات محددة قانونيا، لتحقيق توازنها المالي والحفاظ على سلامتها المالية، لذلك فهي تحتاج إلى تسيير جيد لنظامها، هذا ما يستدعي تطبيق نظام مالي في تنظيم وتسجيل العمليات التي تقوم بها، وهو نظام يقوم بتنظيم المعلومة، ويعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية، بحيث تسمح باتخاذ القرارات المناسبة.

المطلب الاول: عصرنة نظام الضمان الاجتماعي

ان نجاح التنمية الاقتصادية في اي دولة لا يتأتى إلا بإرفاقها بتنمية اجتماعية حقيقية، تكون مبنية علا نظام ضمان اجتماعي فعال، يفترض ان يستجيب للواقع المعاش، وان يستند إلا أليات وادوات عمل تواكب مختلف التطورات في العالم، في المجال هذا مع استجابته للتطورات التكنولوجية والرقمية الحديثة[2]، وتبقي عصرنة نظام الضمان الاجتماعي مرتبطة بضرورة تنظيم التأمينات الاجتماعية وتوسيع فكرة التأمين في المجتمع.

اولا: مفهوم الضمان الاجتماعي

الضمان في اللغة يعني الكفالة. جاء في مقاييس اللغة: الضاد والميم والنون أصل صحيح، وهو جعل الشيء في شيء يحتويه، من ذلك قولهم: ضمنت(الشيء)، إذا جعلته في وعائه، والكفالة تسمي ضمانا من هذا: لأنه كأنه اذا ضمنه فقد استوعب ذمته[3].

فالضمين هو الكافل أي: القائل، وفي التنزيل العزيز: ﴿ وكفلها زكرياء ﴾ [4]، أي ضمنها إياه، حتي تكفل بحضانتها.

---

[1]. مصطفى عبد اللطيف، محمد بن بوزيان، مرجع سبق ذكره، ص 14-15.

[2]. عرابة الحاج، زرقون محمد،"عصرنة نظام الضمان الاجتماعي في الجزائر" "تجربة بطاقة الشفاء"، "مجلة الباحث الاقتصادي"، تلبية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، المجلد 02، العدد 02، 2014، ص125-135.

[3]. ابن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، معجم مقاييس اللغة، مخفق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1979، ص372.

[4]. القران الكريم، سورة أل عمران، الأية 37.

أما في الاصطلاح: فتتنازع الضمان فكرتان:

فكرة الهدف، وفكرة النظام[1].

- فباعتباره هدفا يتجاوز الضمان الاجتماعي فكرة "الضمان" بمضاه الغني ليعبر عن التضامن بين أبناء الجماعة الواحدة في سعيهم لتحرير الفرد من الفقر والفوز.
- وباعتباره نظاما يعبر الضمان الاجتماعي عن الوسيلة أو الوسائل الواجب اعتمادها لبلوغ الهدف.

لذلك فخير تعريف له ذلك الذي يشمل ويوفق بين الضمان الاجتماعي كهدف ونظام كما يلي:

"الضمان الاجتماع Security social نظام تقرره الدولة، ويرمي إلا حماية الفئات الضعيفة التي يحددها القانون، وضمان أمنها المعيشي، في حالات المرض والأمومة وإصابات العمل والبطالة والعجز والشيخوخة والوفاء، بمنحها دخلا يحل محل الدخل عندما ينقطع بسبب هذه االحالات، وبتغطية الأعباء العائلية والنفقات الاستثنائية التي تنجم عن المرض والإصابة والوفاء، مع العمل علي إنهاء حالة انقطاع الكسب، بالسرعة الممكنة، ويتم تمويل النظام عن طريق الاشتراكات او الضرائب في الحدود وبالنسب التي يحددها القانون"[2].

كما يعرف بلانشارد "Blanchard" الضمان الاجتماعي علا أنه[3]:

النظام الذي يتوفر فيه العناصر التالية:

1) عنصر الإلزام (الإجبارية في التأمين)
2) تحمل الحكومة لجزء من تكاليف التأمين (وجود مؤسسة التأمين)
3) قيام الحكومة بدور المؤمن

ويعرف الضمان الاجتماعي بأنه مجموعة من الوسائل المستخدمة لتحقيق وضمان الأمن الاقتصادي لأفراد المجتمع[4]. لأن نظامه يسري وفق قواعد ووسائل قانونية تهدف إلى الأمن والأمان[5]

وبتالي فالضمان الاجتماعي ما هو الا وسيلة من وسائل الحماية غايتها توفير الأمان والحماية للفرد من الأخطار او المخاطر التي قد تواجهه في حياته اليومية، والتي تهدد مصدر رزقه، ولهذا فالضمان الاجتماعي يوفر الحماية ضد كل المخاطر الناجمة عن فقدان الدخل او انتقاصه عند الأفراد، او بمعني أخر، إن اضمان الاجتماعي مرتبط بالأمن الاقتصادي.

ثانيا: عصرنة نظام الضمان الاجتماعي

يشكل الضمان الاجتماعي منظومة قانونية قائمة بذاتها، تحكمها قوانين وانظمة واليات خاصة بها، مستقلة الا حد بعيد عن المنظومة التي تخضع لها علاقات العمل الفردية والجماعية[6]، ونضرا لأهمية هذه المنظومة عرف نضام الضمان الاجتماعي في الجزائر عدة مراحل طورت من نشأته، والا حد اليوم وكل هذا بدا من سنة 1983 اين بدأت، الاصلاحات الفعلية[7].

---

[1]. حسين عبد اللطيف حمدان، الضمان الاجتماعي أحكامه وتطبيقاته" بدراسة تحليلية شاملة ،الطبعة الاولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2007، ص29.

[2]. حسين عبد اللطيف حمدان، الضمان الاجتماعي احكامه وتطبيقاته، نفس المرجع السابق، ص32.

[3]. درار عياش، أثر نظام الضمان الاجتماعي علي حركية الاقتصاد، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التحليل الاقتصادي، 2004-2005،ص39.

[4]. مصطفي احمد ابو عمرو,"الاسس العامة للضمن الاجتماعي «،منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان، 2010، ص65.

[5]. محمد شريف عبد الرحمان، أحمد عبد الرحمان، قانون التأمين الاجتماعي، دار الكتاب الحديث، الطبعة02، القاهرة، 2004، ص48.

[6]. سليمان، الية تسوية منازعات العمل والضمان الاجتماعي فالقانون الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص115.

[7]. ارجع الي :

- القانون 83-11 المؤرخ في 21 رمضان 1403هـ الموافق ل 02 جويلية 1983م المتعلق بالتأمينات الاجتماعية(الجريدة الرسمية، العدد 28-1983م)؛
- القانون 83-12المؤرخ في 21رمضان 1403هـ الموافق ل02 جويلية 1983م المتعلق بالتقاعد (الجريدة الرسمية، العدد 28-1983م).

شهد قطاع التامين الاجتماعي في السنوات الاخيرة استحداث انضمت عمل جديدة، مكنت المستفيدين من الحصول علا تعويضاتهم في اسرع وقت ممكن، وبصورة منظمة ومبسطة، وذلك من خلال ادخال انضمت الاعلام الالي، وخاصة بطاقة الشفاء الالكترونية بهدف تطبيق الادارة الإلكترونية، فقد شمل برنامج العصرنة الذي شرع في تطبيقه خلال السنوات الاخيرة[1]، الذي يتضمن عصرنة تسيير الضمان الاجتماعي، وتحسين نوعية الأداءات والعصرنة، والحفاظ على التوازنات المالية للمنظومة. مرتكزا في ذلك على[2]:

- ✓ تحسين نوعية الاداءات في تطور شبكة الهياكل الجوارية لهيئات الضمان الاجتماعي، وتطوير نضام الدفع من قبل الغير للمواد الصيدلانية الذي استمد الا العلاج الصحي عن طريق جهاز التعاقد مع الطبيب المعالج (طبيب العائلة)، وتطوير الهياكل الصحية والاجتماعية اهمها: المراكز الحكومية للتصوير الطبي الشفائي والعيادات المتخصصة.
- ✓ عصرنة تسيير ادارة الضمان الاجتماعي وتحديث البني الهيكلية، وتعميم العمل بالإعلام الالي، وتأهيل الموارد البشرية وادراج البطاقة الالكترونية للمؤمن له اجتماعيا "الشفاء" التي تم تعميمها علي مستوي كل التراب الوطني، ويمثل نظام الشفاء الفريد من نوعه قاريا و عربيا، اكبر مشروع في مجال العصرنة. يرمي هذا النظام الي تحقيق عدة اهداف من بينها[3]:
  - ➢ الغاء المستندات الورقية واجراءات العلاجات الصحية
  - ➢ عصرنة وتحسين العلاقات مع مقدمي العلاجات التابعيين للقطاع العام والخاص لاسيما في اطار عمليات التقاعد
  - ➢ تحسين نجاعة هيئات الرقابة وبالتالي، الوقاية من التحايل والغش في مجال التامين علي المرض.
  - ➢ تحسين وتأليه قواعد هيئات الضمان الاجتماعي.

وفي اطار عصرنة نضام الضمان الاجتماعي تعتبر الجزائر في مرحلة توطين التكنولوجيا العصرية في مجال الضمان الاجتماعي، وتبقي علا اتم الاستعداد لتقاسم تجربتها في سياق بناء انظمة الضمان الاجتماعي وعصرنتها عبر العالم.

المطلب الثاني: لمحة لعمليات الضمان الاجتماعي

يتكون نظام الضمان الاجتماعي في الجزائر من خمسة صناديق للتأمينات الاجتماعية [4]، جاءت في المرسوم التنفيذي رقم 92/07 الذي يتضمن الوضع القانوني لصناديق الضمان الاجتماعي والتنظيم الإداري والمالي للضمان الاجتماعي كالاتي: CNAS [5]، CNR، CASNOS، CNAC، CACOBATH، من خلال هذا العنصر سنحاول التعرف على هذه الهيئات وإعطاء لمحة حول عمليتها .

- القانون 83-13 المؤرخ في 21 رمضان 1403هـ رالموافق ل 02 جويلية 1983م المتعلق بحوادث العمل والامراض المهنية (الجريدة الرسمية، العدد 28-1983م).
- القانون 83-14 المؤرخ في 21 رمضان 1403هـ الموافق ل02 جويلية 1983م المتعلق بالالتزامات المتلقية في مجال الضمان الاجتماعي (الجريدة الرسمية، العدد 28-1983م).
- القانون 83-15 المؤرخ في 21 رمضان 1403هـ الموافق ل02 جويلية 1983م المتعلق بالمنازعات في مجال الضمان الاجتماعي (الجريدة الرسمية، العدد 28-1983م).

[1]. شنوفي نور الدين، خليل مولاي، "الاتجاه نحو ارساء الحكومة الالكترونية في الجزائر، الانجازات والمعوقات ، تجربة قطاع الضمان الاجتماعي، مجلة الاستراتيجية والتنمية"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، المجلد 06، العدد 10، جانفي 2016، ص257-288.

[2]. موقع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الاجراء (cnas):
/https://cnas.dz

[3]. فضيلة عاقلي،الاطار القانوني لنظام التأمينات الاجتماعية في الجزائر (الضمان الاجتماعي)، مجلت دراسات وابحاث اقتصادية في الطاقة المتجددة، المجلد 06، العدد 02، ديسمبر 2019، ص 163.

[4] . المرسوم 92-07، المؤرخ في 28 جمادي الثانية 1412 هـ الموافق ل 04 جانفي 1992م المتعلق بالتزامات المكلفين في مجال الضمان الاجتماعي المتمم والمعدل للقانون 85-233 المؤرخ في 14 ذي الحجة 1405 هـ الموافق 20 أوت 1985م المتضمن الوضع القانوني لصناديق الضمان الاجتماعي والتنظيم الإداري والمالي (الجريدة الرسمية، العدد 02-1992م).

[5] . موضوع الدراسة الفصل التطبيقي .

أولا: صناديق الضمان الاجتماعي

شهد نظام التأمينات الاجتماعية عدة تطورات منذ نشأته وقبل الاستقلال، خلص بإنشاء خمسة صناديق للتأمينات الاجتماعية نلخصها في الشكل الموالي:

الشكل رقم 8 : منظومة الضمان الاجتماعي .

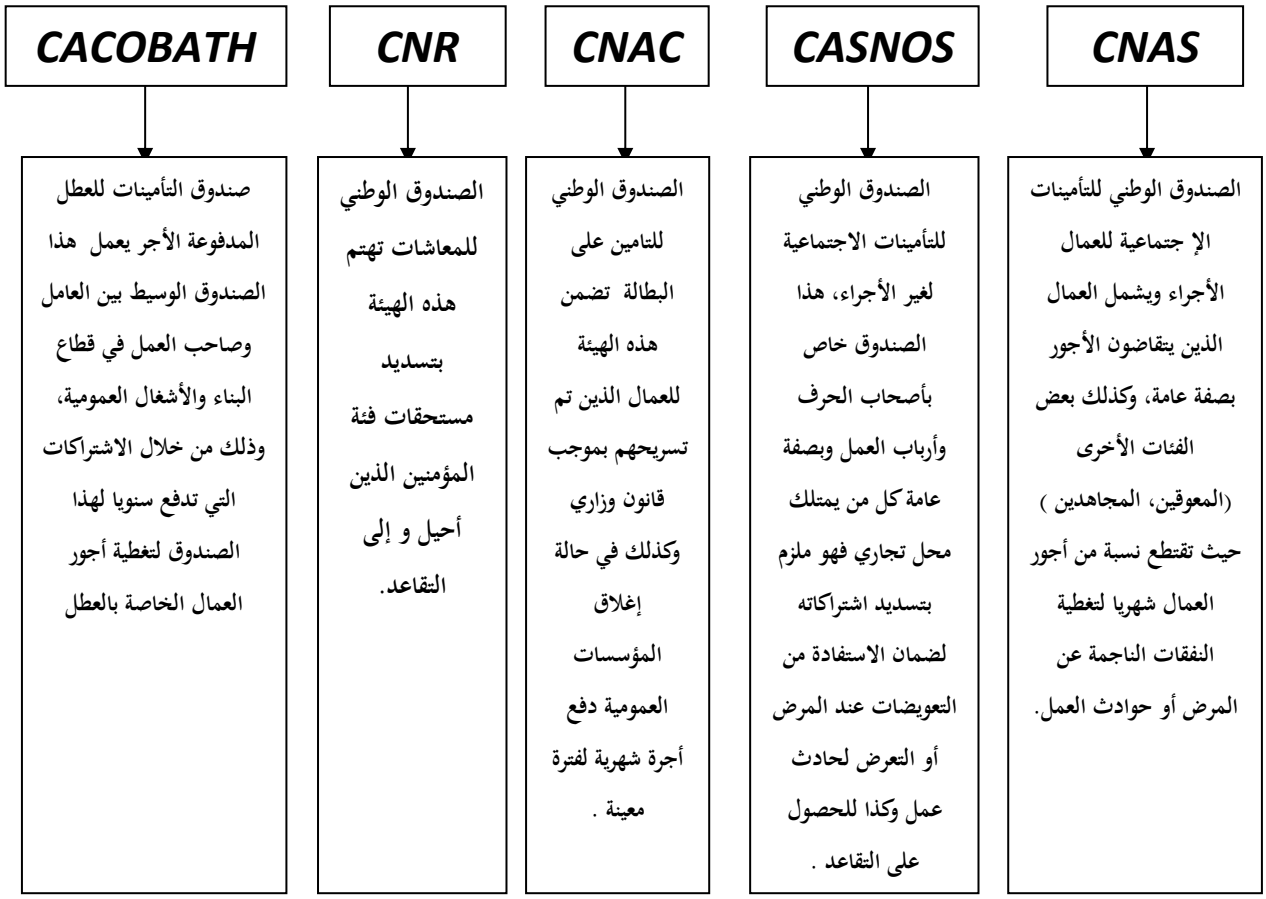

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بن دهمة هوارية، الحماية الاجتماعية في الجزائر– دراسة تحليلية لصندوق الضمان الاجتماعي –، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة تلمسان، 2015/2014، ص50–51.[1]

ثانيا: عمل صناديق الضمان الاجتماعي

1) تغطي صناديق الضمان الاجتماعي العديد من المخاطر والتي نجملها فيمايلي :

- ✓ المرض، وذلك بتقديم العناية الطبية والوقائية والعلاجية للمضمون ولأفراد عائلته؛
- ✓ الأمومة، بتقديم العناية الطبية قبل وأثناء وبعد الولادة؛
- ✓ الوفاة، بتقديم مساعدة مقطوعة للمضمون لقاء نفقات الدفن في حالة وفاة المؤمن، وذلك لعائلته أو لأصحابه الحق باشتراط مدة اشتراك لا تقل عن سنة؛
- ✓ منحة التقاعد المنقول، بتقديم تعويضات شهرية لأفراد العائلة وذوي الحقوق للمتوفي؛

[1] . للتفصيل أكثر في تعريف ونشأة هيئات الضمان الاجتماعي ارجع إلى : فاطمة الزهراء كاتب، آليات الحفاظ على التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي في الجزائر، مذكرة مكملة ضمن متطلبات الماستر أكاديمي في العلوم التجارية، تخصص المراجعة والتدقيق، جامعة أم البواقي، 2017/2016، ص55-60.

- ✓ العجز، بدفع مبلغ مع تعويض نهاية الخدمة، يساوي الفرق بين التعويض الفعلي المستحق للمضمون عن خدماته، والتعويض الذي يستحق عن خدمة؛
- ✓ البطالة الإجبارية والتقاعد المسبق؛
- ✓ التقاعد وحماية الشيخوخة.

2) وجدت صناديق الضمان الاجتماعي من أجل جملة من الأهداف نختصرها فيمايلي[1]:

- ✓ محاولة التقليل من حوادث العمل ومختلف الأخطار المحيطة بالعامل، من خلال دراسة هذه المعطيات ومحاولة إيجاد الحلول الممكنة للتقليل من آثارها من جهة، ثم التأمين على الضحايا في حالة وقوعها من جهة أخرى؛
- ✓ توفير الخدمات الاجتماعية المختلفة المتعلقة بالضمان الاجتماعي للفئات المأجورة والغير المأجورة؛
- ✓ لعب دور الوسيط مع بعض القطاعات والمؤسسات (الصيادلة، المؤسسات الصحية، مؤسسات المعالجة بالمياه المعدنية، عيادات إعادة التأهيل)، وذلك من خلال تحملها لجزء كبير من هذه الفئات؛
- ✓ ربط وتوجيه أهداف وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي فيما يخص برامجها المتعلقة بالصحة والبرنامج الاجتماعي (مناصب العمل، القطاع العائلي)؛
- ✓ ضمان واعتماد موافقات الأداءات الدولية؛
- ✓ تنظيم المراقبة الطبية le control médicale؛
- ✓ وضع صناديق وطنية، جهوية، وولائية، وتوفير الإمكانية المادية والبشرية للسهر على تطبيق واحترام تنظيم المراسم والتشريعات المتعلقة بالنظام، وجعل شعار وخدمة العامل الأولية الأولى؛
- ✓ ضمان ترقيم وتسجيل المؤمنين بما يسمح لهم بالاستفادة من الخدمات بطريقة سهلة من جهة، وبما يسهل دفع إشتراكاتهم، وتسوية إلتزاماتهم من جهة أخرى؛
- ✓ وأخيرا المساهمة في التوعية التأمينية للمكلفين للاستفادة من مختلف المزايا والخدمات التي تقدمها صناديق الضمان الاجتماعي.
- ✓ وبالتالي تضطلع هذه الصناديق بتوفير خدمات التأمين الاجتماعي والصحي للمواطنين، وحمايتهم من المخاطر التي تحل بهم.

المطلب الثالث: النظام المالي لعمليات الضمان الاجتماعي

سنتطرق في هذا المطلب إلى تقديم المعالجة المالية لعمليات الضمان الاجتماعي من خلال عرض مدونة الحسابات الخاصة بصناديق الضمان الاجتماعي، ثم المعالجة المالية لتحصيل الاشتراكات، وتقديم التعويضات.

أولا: مدونة الحسابات لمؤسسات الضمان الاجتماعي

إن مدونة الحسابات في شركات الضمان الاجتماعي هي نفسها مدونة حسابات النظام المالي في المؤسسات الاقتصادية، إلا في تبويب وتصنيف بعض الحسابات التي تتناسب مع أنشطتها مثل: حسابات التسيير، المجموعة السادسة تضم التعويضات والمجموعة السابعة تضم الاشتراكات، وفيما يلي جدول يوضح مدونة حسابات شركات الضمان الإجتماعي:

[1] Saliha Badaoui , Sécurité Sociale Et Etat En Algérie,Mémoire De Magisteres En Sciences Economiques, Ise, Université D'alger , 1994, P 109.

جدول رقم 02: حسابات شركات الضمان الاجتماعي

رقم الحساب	اسم الحساب
المجموعة الأولى والثانية والثالثة: هي نفسها حسابات النظام المحاسبي المالي	
المجموعة الرابعة: حسابات الغير	
401	موردو المخزونات والخدمات
404	موردو التثبيتات
412	المؤمنون، اشتراكات التأمين
419	اشتراكات في انتظار التقييد
443	منح وتعويضات خاصة مسترجعة من تقسيماته: ح/ منح عائلية، اشتراكات التعاضديات الاجتماعية، ح/ التقاعد التكميلي لأصحاب المعاشات الصغيرة
45	ديون صناديق الضمان الاجتماعي(CNR،CNAC ،FNPOS)
46	تعويضات للدفع
49	خسارة القيمة لحسابات الغير
المجموعة الخامسة: الحسابات المالية وهي نفسها في حسابات النظام المالي	
المجموعة السادسة: حسابات الأعباء	
600	التعويضات والأداءات المقدمة، ويقسم حسب نوعية التعويضات المقدمة كالتالي: ح/ تعويضات عن العطل المرضية، ح/ منحة العجز، ح/ منحة الوفاة، ح/ منحة التقاعد، ح/ تعويضات عن العطل الأمومة
باقي الحسابات هي نفسها حسابات النظام المالي لم تتغير	
المجموعة السابعة: حسابات المنتجات	
70	أقساط الاشتراكات المسددة من طرف المكلفين، ويتم تقسيمه حسب الأخطار المغطاة كالتالي: ح / اشتراكات موجهة للتأمينات الاجتماعية، ح/ اشتراكات موجهة للتقاعد، ح/ اشتراكات موجهة لتطبيق الاتفاقيات الدولية، ح/ اشتراكات موجهة لصندوق المساعدة والإغاثة، ح/ اشتراكات موجهة للتسيير الإداري، ح/ اشتراكات موجهة للمراقبة الطبية، ح/ اشتراكات موجهة للعمل الصحي والاجتماعي.
باقي الحسابات هي نفسها حسابات النظام المالي لم تتغير	

المصدر: من إعداد الطالبين استنادا على حسابات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للأجراء .

ثانيا : المعالجة المحاسبية لتحصيل اشتراكات صناديق الضمان الاجتماعي[1]

تقوم صناديق للضمان الاجتماعي بتسجيل اشتراكات التأمين على ثلاث مراحل كالتالي:

1. مرحلة إثبات الاشتراك : وتتم بعد التصريح بالاشتراك للشهر أو الفصل من طرف رب العمل، أو بالاشتراك السنوي بالنسبة لغير الأجراء، ويتم تقييده كمايلي:

[1] . رقيق برة زينب، المعالجة المحاسبية لنشاطات صناديق الضمان الاجتماعي في الجزائر بعد الفترة 2010، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم المحاسبة والمالية، تخصص محاسبة وجباية معمقة، جامعة المسيلة، 2019/2018، ص63-64.

412000		من ح/المؤمنون – أقساط الاشتراكات	xxxx	
	414000	إلى ح/ المؤمنون – اشتراكات محل استرداد إثبات الاشتراكات		xxxx

2. مرحلة التسديد: يقوم صاحب العمل بتسديد قسط الاشتراك حسب مبلغ التصريح، وتقيد كمايلي:

512000		من ح/ البنك	xxxx	
أو		أو		
515000		ح/ الخزينة العمومية	xxxx	
أو		أو		
517000		ح/ ح. ج. ب	xxxx	
أو		أو		
530000		ح / الصندوق	xxxx	
				xxxx
	412000	إلى ح/ المؤمنون – أقساط الاشتراكات		
		وصل رقم: ..... أو شيك رقم:		

3. **توزيع الاشتراكات:** في هذه المرحلة تقوم صناديق الضمان الاجتماعي بتوزيع مبلغ الاشتراك حسب نسب توزيع الاشتراكات .

1.3. بالنسبة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي CNAS: ويتم توزيع مبلغ الاشتراك حسب المرسوم التنفيذي رقم 50/2000، والموضح في الجدول رقم (01)، وبتم تقييدها وفق القيدين التاليين:

1.1.3 تحويل ديون الصناديق الأخرى

414000		**من ح/المؤمنون – اشتراكات محل استرداد**	**Xxxx**	
	419600	**إلى ح / توزيع اشتراكات الصندوق**		**xxxx**
	451100	**ح / الصندوق الوطني للتقاعد**		**xxxx**
	452100	**ح / صندوق التأمين على البطالة**		**xxxx**
	458400	**ح / صندوق معادلة الخدمات الاجتماعية**		**xxxx**
	458200	**ح / الصندوق الوطني للعطل مدفوعة الأجر**		**xxxx**
	458500	**ح / هيئة الوقاية من حوادث العمل في قطاع البناء والأشغال العمومية توزيع اشتراكات الصندوق**		**Xxxx**

توزيع حصة الصندوق من الاشتراكات

419600		**من ح/ توزيع حصة الصندوق**	**Xxxx**	
	700300	**إلى ح / اشتراكات موجهة للتأمينات الاجتماعية**		**xxxx**
	700310	**ح / اشتراكات موجهة لحوادث العمل**		**xxxx**
	700330	**ح / إشتراكات موجهة لصندوق الدعم والطوارئ**		**xxxx**
	700360	**ح / إشتراكات موجهة للخدمات العائلية**		**xxxx**
	700500	**ح / إشتراكات موجهة للتسيير الإداري**		**xxxx**
	700510	**ح / غرامة التأخير**		**xxxx**
	700515	**ح / عقوبة التأخير**		**xxxx**
	700520	**ح / اشتراكات موجهة للمراقبة الطبية**		
	700540	**ح / اشتراكات موجهة للعمل الاجتماعي والصحي**		**xxxx**
		توزيع حصة الصندوق		**xxxx**

ثالثا: المعالجة المحاسبية لتقديم التعويضات في صناديق الضمان الاجتماعي[1]

تقوم صناديق الضمان الاجتماعي بتقديم تعويضات عينية وتعويضات نقدية، حيث يكون التسجيل المحاسبي للتعويضات العينية متماثلا في كلا الصناديق، أما بالنسبة للتعويضات النقدية فتختلف معالجتها المحاسبية حسب نوع الخطر المؤمن عنه، ويتم التسجيل المحاسبي كما يلي:

[1] . رقيق برة زينب، مرجع سبق ذكره، ص70-75.

1. التعويضات العينية: ويتم تسجيلها محاسبيا وفق مرحلتين:

1.1. إثبات تعويضات ومصاريف:

600108		من ح/ مصاريف العقود الطبية 80%	xxxx	
600109		ح/ تعويضات شراء الأدوية 80%	xxxx	
600110		ح / مصاريف التداوي بالأجهزة الطبية 80%	xxxx	
600112		ح / مصاريف العقود الطبية 100%	xxxx	
600113		ح / تعويضات شراء الأدوية 100%	xxxx	
600114		ح / مصاريف التداوي بالأجهزة الطبية 100%	xxxx	
600115		ح / مصاريف النقل الطبي	xxxx	
600116		ح / موردو الخدمات الصحية 80%	xxxx	
600117		ح / موردو الخدمات الصحية 100%	xxxx	
600119		ح / مصاريف الإقامة بالمستشفيات	xxxx	
	406010	إلى ح/ صيدليات خاصة		xxxx
	406020	ح/ صيدليات عمومية		xxxx
	406120	ح/ عيادات خاصة		xxxx
	406150	ح / مراكز الأجهزة الطبية		xxxx
	406400	ح / أطباء متعاقدون		xxxx
	406500	ح/ صانعو نظارات متعاقدون		xxxx
	406600	ح/ ناقلون صحيون متنقلون		xxxx
		فاتورة رقم : ..... وصفات طبية		

2.1. تسديد الديون الناشئة عن المصاريف الطبية للمؤمنين:

40601		من ح/ صيدليات خاصة	xxxx	
		ح / صيدليات عمومية	xxxx	
406020		ح / عيادات خاصة	xxxx	
40612		ح / مراكز الأجهزة الطبية	xxxx	
		ح / أطباء متعاقدون	xxxx	
406150		ح / صانعو نظارات متعاقدون	xxxx	
40640		ح / ناقلون صحيون متنقلون	xxxx	
40650	512000	إلى ح / البنك		xxxx
	أو	أو		
40660	517000	ح / ح . ج . ب .		xxxx
		أو		
	أو	ح / الخزينة العمومية		xxxx
	515000	شيك رقم: ..... تحويل رقم:		

2. **تعويضات نقدية:** تقوم صناديق الضمان الاجتماعي بتقديم التعويضات النقدية حسب نوع الخطر المؤمن عنه، ويتم تسجيلها كالأتي:

1.2 . **تعويضات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي CNAS: ويتم تسجيلها أيضا وفق مرحلتين:**

1.1.2. إثبات المصاريف والتعويضات:

600136		**من ح/ تعويضات عن العطل المرضية 50 %**	**xxxx**	
600137		**ح / تعويضات عن العطل المرضية 100%**	**xxxx**	
600141		**ح / تعويضات عن عطلة الأمومة**	**xxxx**	
600144		**ح / منحة العجز**	**xxxx**	
600146		**ح / منحة الوفاة – مؤمن ناشط**	**xxxx**	
600147		**ح/ منحة الوفاة – مؤمن مقاعد**	**xxxx**	
431300		**ح / التعاضديات الاجتماعية**	**xxxx**	
443110		**ح / تكملة الفارق للمنح المقدمة للمجاهدين وأبناء الشهداء**	**xxxx**	
443200		**ح / تعويضات ضحايا أكتوبر 1988**	**xxxx**	
443400		**ح / منح عائلية**	**xxxx**	
	461015	**إلى ح / تأمينات اجتماعية للدفع**		**xxxx**
	461020	**ح / عطل مرضية للدفع**		**xxxx**
	461021	**ح / عطل الأمومة للدفع**		**xxxx**
	461022	**ح / منح الوفاة للدفع**		**xxxx**
	461030	**ح / حوادث عمل للدفع**		**xxxx**
		ملف طبي، شهادات طبية		

2.1.2. تسديد التعويضات للمؤمنين:

461015		**من ح/ تأمينات إجتماعية للدفع**	**xxxx**	
461020		**ح / عطل مرضية للدفع**	**xxxx**	
461021		**ح / عطل الأمومة للدفع**	**xxxx**	
461022		**ح / منح وفاة للدفع**	**xxxx**	
461030		**ح / حوادث عمل للدفع**	**xxxx**	
	512000	**إلى ح / البنك**		**xxxx**
	أو	**أو**		
	517000	**ح / ح . ج . ب.**		**xxxx**
		شيك رقم:		

بالنسبة لاقتطاع الاشتراك الخاص بأعضاء التعاضديات يتم تسجيله كما يلي:

512000		**من ح/ البنك**	**xxxx**	
أو		**أو**		
517000		**ح / ح .ج . ب.**	**xxxx**	
		إلى ح/ التعاضديات الإجتماعية		**Xxxx**
		شيك رقم:		
	431300			

أما بالنسبة للفارق التكميلي المقدم للمجاهدين وأبناء الشهداء وذوي حقوقهم، وكذا المنح العائلية، فتتكفل بها ميزانية الدولة، وبعد تحصيل هذا الفارق، يقوم الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بتسجيل القيد التالي:

515000		**من ح/ الخزينة العمومية**	**xxxx**	
	443110	**إلى ح/ تكملة الفارق للمنح المقدمة للمجاهدين وأبناء الشهداء**		**xxxx**
	443400	**ح/ المنح العائلية**		**Xxxx**
		سند تحويل رقم:		

في حالة صرف تعويضات إلى المؤمن بالزيادة يتم إخطاره بذلك، ويقوم بإرجاع الفارق فيتم تسجيل القيدين التاليين:

استرجاع مبلغ الزيادة :

515000		من ح / الخزينة العمومية	xxxx	
		أو		
517000		ح / الحساب الجاري البريدي	xxxx	
	460115	إلى ح/ تعويضات ممنوحة بالزيادة – تأمينات إجتماعية		
	460120	ح/ تعويضات ممنوحة بالزيادة – عطلة مرضية		
	460121	ح / تعويضات ممنوحة بالزيادة – عطلة أمومة		xxxx
	460130	ح / تعويضات ممنوحة بالزيادة – حوادث العمل		
	460170	ح / تعويضات ممنوحة بالزيادة – منح عائلية		xxxx
		وصل رقم: ..... شيك رقم:		xxxx
				xxxx
				xxxx
				xxxx

إلغاء التعويض:

460115		من ح/ تعويضات ممنوحة بالزيادة – تأمينات إجتماعية	xxxx	
460120		ح/ تعويضات ممنوحة بالزيادة – عطلة مرضية	xxxx	
460121		ح / تعويضات ممنوحة بالزيادة – عطلة أمومة	xxxx	
460130		ح / تعويضات ممنوحة بالزيادة – حوادث العمل	xxxx	
460170		ح / تعويضات ممنوحة بالزيادة – منح عائلية	xxxx	
	600137	إلى ح/ تعويضات عن العطل المرضية		
	600141	ح/ تعويضات عن عطلة الأمومة		xxxx
	600144	ح / منحة العجز		xxxx
	600146	ح / منحة الوفاة – مؤمن ناشط		xxxx
		إلغاء التعويض الممنوح بالزيادة		xxxx

خلاصة:

من خلال ما تطرقنا إليه من هذا الفصل، فإننا توصلنا أن النظام المالي هو العمود الأساسي لاقتصاد أي دولة وهذا لارتباطه بكثير من تحولات ومتغيرات النشاطات الاقتصادية.

كما يعتبر الضمان الاجتماعي من أهم النظم الاجتماعية الحديثة التي تحقق الأمن الاجتماعي والاقتصادي ونظرا لأهميته الكبيرة وهذا ما أدى بالدول إلى الاهتمام لهذا النظام وإعطاءه أولوية كبيرة، وتطويره، وجعله شامل لمعظم شرائح المجتمع من خلال إصلاحات الضمان الاجتماعي التي ساهمت بشكل كبير في الحفاظ على توازناته المالية، حيث يتمكن نظام الضمان الاجتماعي من مواكبة المستجدات .

لإنجاح عصرنة وتطور منظومة الضمان الاجتماعي، من الضروري الاعتماد على نظام مالي محاسبي متطور بغرض تحقيق الفعالية اللازمة في معالجة المعلومات (العمليات المحاسبية)، وتنسيق الخدمات بين المصالح في مؤسسات الضمان الاجتماعي.

الفصل الثالث: دراسة حالة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء وكالة بومرداس – Cnas –

تمهيد:

بعد الدراسة النظرية للرقمنة ومختلف مفاهيمها وانعكاساتها ومعرفتنا لماهية النظام عامة والنظام المالي بصفة خاصة، سننتقل الآن إلى لجزء والفصل التطبيقي الذي سنحاول فيه إسقاط الجانب النظري على المؤسسة محل الدراسة: الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية على العمال الأجراء –وكالة بومرداس–أي محاولة رؤية مدى أهمية الرقمنة في الوكالة ودور الذي تلعبه هذه الأخيرة في معادلة أنشطة الوكالة ومدى تأثيرها على خدماتها المتنوعة.

لتحقيق هذا الهدف قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: تقديم المؤسسة محل الدراسة.

المبحث الثاني: واقع الرقمنة في المؤسسة.

المبحث الأول: تقديم المؤسسة

سنتعرف في هذا المبحث على الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء بصفة عامة و "وكالة بومرداس" بصفة خاصة، حيث سنعمل على معرفة الهيكل التنظيمي للوكالة وتاريخ إنشائها ومهام مختلف مصالحها.

المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة

يعتبر الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية أحد أكبر صناديق الضمان الاجتماعي في الجزائر، نظرا لدوره الفعال في قطاع الضمان الاجتماعي.

في هذا المطلب سنقوم بتقديم الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية على العمال الإجراء وأحد وكالته وكالة بومرداس الوكالة المستقبلة لإجراء الجانب التطبيقي من بحثنا.

الفرع الأول: التعريف بالصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء cnas

تم إنشاء الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء في **سنة 1985** بمقتضى **المرسوم 85/223 المؤرخ في 20 أوت 1985 المتعلق بالتنظيم الإداري للتأمينات.**

الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء هو **مؤسسة عمومية ذات تسيير خاص، طبقا للمادة 49 من القانون 88–01 المؤرخ في 12 جانفي 1988 والمادة 2 من المرسوم التنفيذي المؤرخ ب 4 جانفي 1992** المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، **يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المادية.**

يعد من **أقدم الصناديق الموجودة في نظام التأمينات الاجتماعية في الجزائر.**

الفرع الثاني: تنظيم الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء

يتولى مجلس الإدارة إدارة الصندوق وهو خاضع لوصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.

وحتى يتمكن الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية على العمال الأجراء من القيام بمهامه على المستوى المركزي والولائي فهو يتكون من:

- المديرية العامة
- 49 وكالة ولائية (اثنان منها في العاصمة)
- 839 هيكل للدفع:
  - 368 مركز للدفع
  - 405 ملحقة للدفع
  - 66 ملحقة محلية
- أربع عيادات متخصصة (الجراحة القلبية للأطفال، العظام والتأهيل، أمراض الأذن والحنجرة وجراحة الأسنان)
- أربع مراكز للتصوير الطبي والشعاعي.
- 35 مركز للتشخيص والعلاج.
- 55 صيدلية تابعة للصندوق.
- 30 حديقة ورياض الأطفال إضافة إلى وكز عائلي ذو طابع اجتماعي.
- مطبعة.

ولا يزال مسؤولوا الصندوق يطمعون في اكتساب المزيد من المرافق الاجتماعية والصحية بالإضافة إلى إنشاء مراكز الدفع الفوري التي أصبحت تتوزع على كافة أنحاء وحدات القطاع.

الشكل رقم (9): هيكلة الوكالة الوطنية

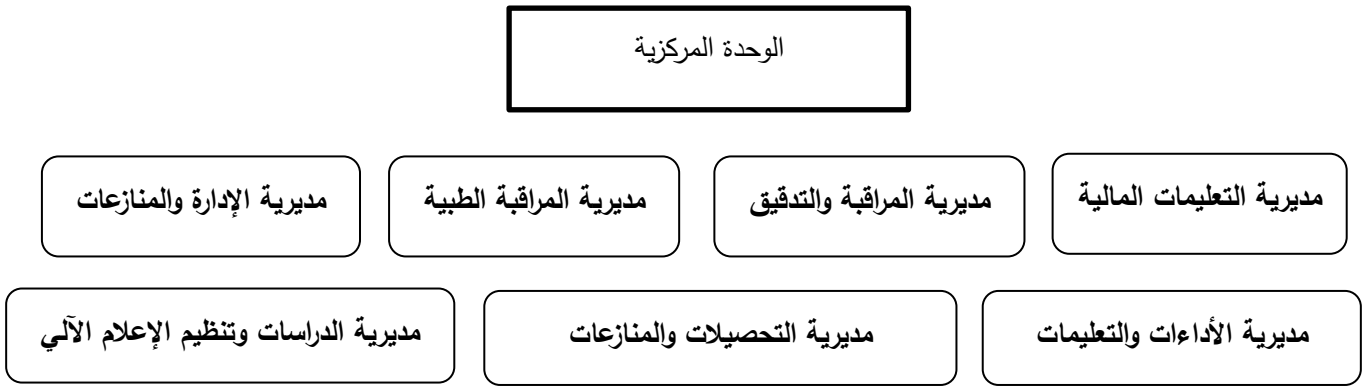

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على معلومات من الموقع الرسمي للصندوق www.cnas.dz

الفرع الثالث: تعريف الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء –وكالة بومرداس–

أنشأت وكالة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء بولاية بومرداس **سنة 1988** في إطار **لا مركزية الضمان الاجتماعي** بحيث تعتبر **مركز فعلي مستقل الخدمات** ومتكونة من جميع المصالح، كما تعتبر كوكالة ولائية بموجب **القرار الوزاري المؤرخ في1998/03/11** المتضمن التنظيم الداخلي للصندوق التأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء (cnas) من أجل القيام بمهامها.

تتوفر وكالة بومرداس على **23 مركز دفع** موزعين على كامل الولاية من أجل تقريب المواطن وأرباب العمل الذين يشتكون صعوبة الاتصال بالصندوق اشتراكاتهم المستحقة.

المطلب الثاني: البيئة التنظيمية للمؤسسة المستقبلة

في هذا المطلب سنعرض الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية وكالة بومرداس مع التطرق للمهام المختلفة لأبرز مديرياتها.

الفرع الأول: الهيكل التنظيمي

يعرف الهيكل التنظيمي على أنه الإطار الذي ينبغي أن تعمل المؤسسة ضمنه فانسجام الوظائف وترابطها مع أنماط التسيير والاستراتيجيات المتبعة تؤدي إلى سلاسة وسهولة تقديم خدماتها، وهو الأمر الذي تسعى إليه الوكالة دوما.

تسير الوكالة من طرف مدير عام في حين أن التقسيمات الأخرى يتضمنها الهيكل التنظيمي المبين في الشكل الأتي:

الشكل رقم (10): الهيكل التنظيمي لوكالة بومرداس

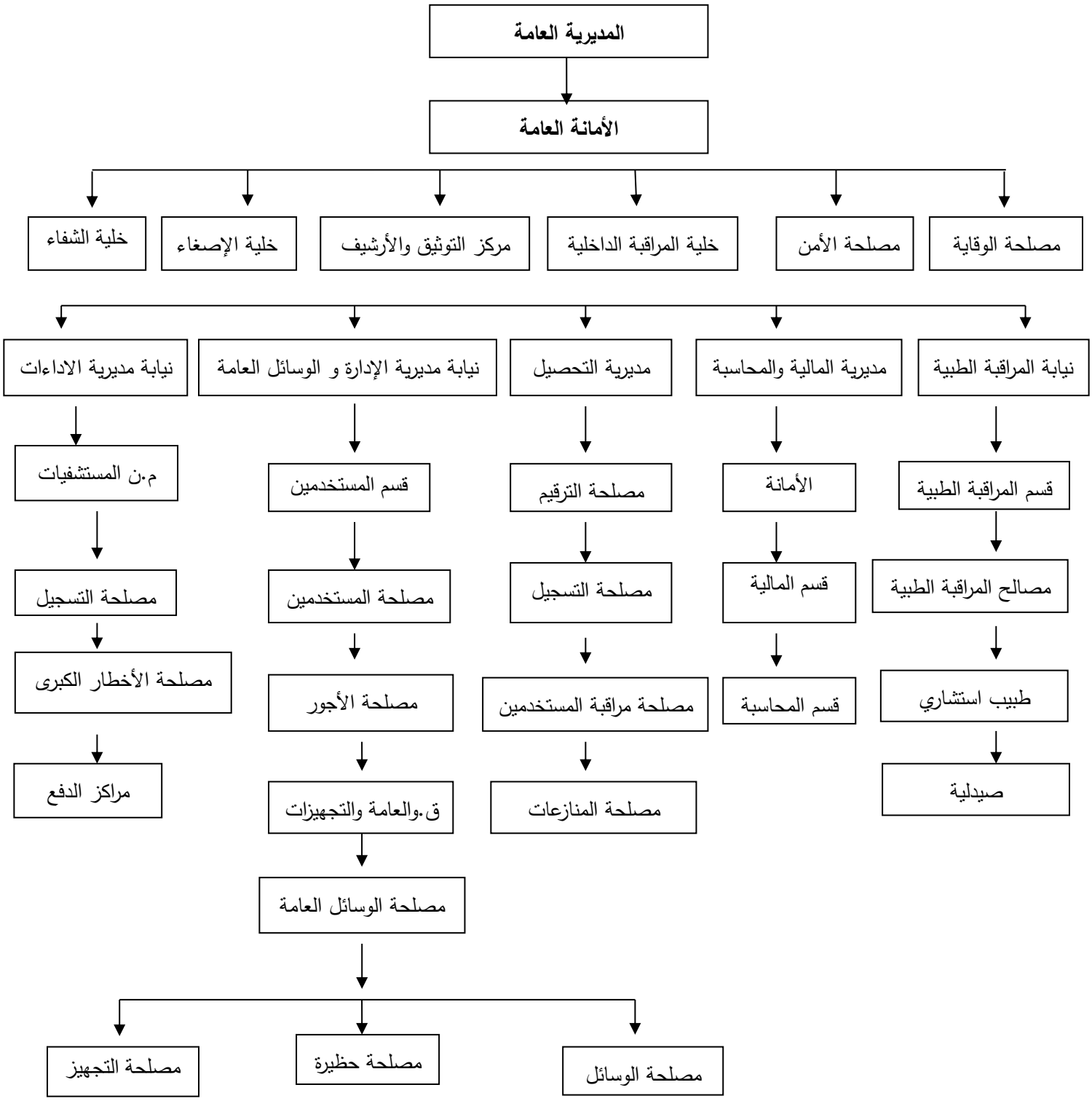

المصدر: الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية –وكالة بومرداس–.

الفرع الثاني: مهام مختلف مديريات الوكالة

يشمل تنظيم هيكل الوكالة العديد من المديريات والأقسام لكل منها مهامها ونشاطها الخاص، نتطرق فيما يلي إلى أهم المديريات ونشاطاتها:

1-المديرية العامة (المدير العام)

يقوم برئاسة المديرية العامة بحيث يعتبر العنصر الأساسي في المؤسسة، لقيامه بأعمال التسيير بصفة عامة واتخاذ القرارات اللازمة من موافقة ورفض فكل وثيقة إدارية لا تصبح سارية المفعول إلا بإمضائه أو ختمه ومن أهم مهامه ما يلي:

- التوصل إلى الطرق المناسبة والوسائل الممكنة لتحقيق نتائج مرضية.
- الممثل الرسمي للمؤسسة في مختلف الندوات والمناسبات.
- التنسيق بين أعمال المؤسسة.

وهناك بعض المصالح التي تخضع للإشراف المباشر من طرف المديرية العامة وهي كالأتي:

- مركز التوثيق والإشراف: وهي الخلية المسئولة عن جمع تقارير فروع الوكالة، كما تعمل على رسم ووضع الجداول الإحصائية للمهام التي تقوم بها كل المصالح كما تشرف على أرشيف الوكالة وتحافظ عليه.
- خلية الإصغاء تعمل على تحسين نوعية الخدمات بغية متابعة المؤمنين لهم اجتماعيا الذين غالبا ما يقعون مع أعوان الوكالة في سوء تفاهم، كما تقوم بحملات تحسيسية ولها دور إعلامي.

2-نيابة مديرية الأداءات (التعويضات)

تعتبر أكثر أهمية ومن بين أهم المصالح ارتباطا بالمؤمنين اجتماعيا على اختلاف أنواعهم (مؤمن عادي، معاق، طالب أو مجاهد)، كما تشرف على القيام بتعويض المخاطر المختلفة سواء تلك المتعلقة بالمرض أو الأمومة أو العجز أو الوفاة وتهدف إلى تسهيل عملية الحصول على حقوقهم المستحقة لدى صندوق الضمان الاجتماعي.

3-نيابة المراقبة الطبية

تسير هذه المصلحة عن طريق الطبيب الرئيسي والأطباء المستشارين الآخرين، حيث يمارس هؤلاء مهامهم المخولة لهم قانونيا والمتمثلة في الرقابة الطبية على الملفات الموضوعة أمامهم حيث يبدون أرائهم حول:

- مصاريف الأدوية
- التنقل للعلاج خارج الولاية أو خارج الوطن.
- التجهيزات المدعمة لذوي الهمم.

4-نيابة مديرية الإدارة والوسائل العامة

هي الجهة المسئولة عن قيادة وتوجيه وتسيير إدارة العمليات المختلفة بالمؤسسة، قصد تحقيق الأهداف المنشودة وتسعى إلى تلبية جميع الطلبات عن طريق تدخلات مختلفة ومتنوعة وعلى إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل التي قد تواجهها الوكالة وتنقسم إلى:

- قسم المستخدمين.
- مصلحة المستخدمين.
- مصلحة الأجور.
- مصلحة الوسائل العامة.
- قنوات الوسائل العامة والتجهيزات.

5–مديرية التحصيل

تقوم هذه المديرية بعملية تحصيل أموال اشتراكات الضمان الاجتماعي ومراقبة المال مستخدمين للقوانين السارية المفعول وتنقسم إلى:

- مصلحة الترقيم: لها وظيفتان أساسيتين وهما ترقيم العمال المؤمنين لهم اجتماعيا وترقيم المستخدمين، حيث تقوم بتعداد المؤمنين لهم اجتماعيا حسب السلم الترتيبي للعمل.
- مصلحة مراقبة المستخدمين: تعتبر مصلحة المراقبة ذات قيمة وأهمية كبيرة ينبثق ذلك من خلال النشاطات التي تقوم بها إذ تسهر على تطبيق القوانين المتعلقة بالمستخدمين، وتعمل للقضاء على ظاهرة التحايل والغش على القوانين وضرب حقوق العمال المتبعة من طرف المستخدمين.
- مصلحة التحصيل: بعد انتساب المستخدم تقدم شهادة الانتساب بهذه المصلحة لفتح ملف ومنه يقوم المستخدم بتقديم تصريح الاشتراك في جميع الصناديق الأخرى (صندوق التقاعد، صندوق البطالة...)
- مصلحة المنازعات: تعتبر العمود الفقري للوكالة حيث تقوم أساسا بالتعامل مع المستخدمين الذين يملكون محلات وعقارات ويشغلون أعمال مثلك المقاهي، صناعة الأجهزة. الخ.وكذا المؤسسات الخاصة كمقاولة البناء مؤسسات توزيع مواد البناء وبدورها تنقسم إلى منازعات عامة ومنازعات خاصة.

6- مديرية المالية والمحاسبة

هي مديرية هامة وفعالة في الوكالة نظرا لدورها في كل ما يتعلق بالجانب المالي المحاسبي حيث تنقسم إلى:

- قسم المالية: حيث مهامها الأساسية في تسوية جميع النفقات والتعويضات الشاملة للعائلية والاجتماعية وذلك بواسطة الدفع بالبريد كما تهتم بتزويد مختلف المراكز والفروع بما يحتاجونه بالمال إضافة إلى متابعة عمليات السحب والدفع للحساب البريدي الجاري.
- قسم المحاسبة: يقتصر مهامها فيما يلي:
  - مسك حسابات المقر المركزي.
  - تحضير حسابات الوكالة مع الفروع.
  - السهر على حسن تنفيذ العمليات المالية.

المطلب الثالث: عرض الخدمات والأداءات المختلفة للمؤسسة والفئات المستفيدة منها

الهدف الرئيسي للصندوق الوطني للعمال الأجراء ومختلف وكالاته هو حماية المواطن أو المؤمن عليه من أي مخاطر تحدث لهم وتحت هذا الهدف الرئيسي تندرج أهم الخدمات والأداءات التي تقدم وتعرض على مختلف الفئات المستفيدة.

الفرع الأول: خدمات ومهام الوكالة

يقدم الصندوق الوطني الوطني للتأمينات على العمال الأجراء وكالة بومرداس العديد من الخدمات نذكر منها ما يلي:

- تسيير المنح العائلية لحساب الدولة
- تسيير أداءات التأمينات الاجتماعية كالمرض، الأمومة والعجزة الوفاة وكذا حوادث العمل والأمراض المهنية.
- تحصيل الاشتراكات.
- الرقابة والمنازعات المتعلقة بتحصيل الاشتراكات الموجهة لتمويل الأداءات.
- منح رقم تسجيل وطني للمؤمن لهم اجتماعيا وكذا أصحاب العمل.

- المساهمة في ترقية السياسة الرامية إلى الوقاية من حوادث العمل.والأمراض المهنية.
- تسيير الأداءات المتعلقة بالأشخاص المستفيدين من الاتفاقيات الثنائية للضمان الاجتماعي.
- إجراء الرقابة الطبية لفائدة المستفيدين.
- القيام بالنشاطات الرامية إلى تمكين العمال وذوي حقوقهم من الأداءات الجماعية على شكل إنجازات ذات طابع صحي واجتماعي.
- تسيير صندوق المساعدة والنجدة.
- إبرام اتفاقيات مع مقدمي العلاج.
- إعلام المستفيدين وأصحاب العمل بحقوقهم والتزاماتهم.

الفرع الثاني: أداءات الصندوق – وكالة بومرداس–

يتميز الصندوق الوطني للتأمينات على العمال الأجراء ومختلف وكالاته بتقديم العديد من الاداءات المهمة التي نذكرها فيما يلي:

- التكفل بمصاريف العلاج الطبي والأدوية بنسبة 80% وبنسبة 100%في بعض الحالات لاسيما المرضى المصابين بالأمراض المزمنة.
- تعويض فترات التوقف عن العمل بسبب المرض بنسبة 50% من الأجر خلال الخمسة عشر يوم الأولى ثم ترتفع إلى 100% من الأجر بعدها، وتصل المدة القصوى لهذا التعويض إلى ثلاث سنوات.
- التكفل بالتأمين على الأمومة بنسبة 100% حيث تستفيد المرأة العاملة من عطلة أمومة تصل إلى 98 يوم.
- يساوي المبلغ الأدنى لمنحة العجز إلى نسبة 75% من الأجر الوطني الأدنى المضمون.
- عند وفاة المؤمن له اجتماعيا يستفيد ذوي حقوقه من منحة الوفاة.
- تمنح الأخطار المهنية حق تغطية بنسبة 100%في مجال العلاج والتوقف عن العمل بسبب المرض.
- يتم تسديد الريوع في حالة الآثار الجسدية الناجمة عن الحوادث، وتسدد الريوع لفائدة ذوي الحقوق في حالة وقوع حادث العمل المؤدي إلى الوفاة.

الفرع الثالث: المستفيدون

بعدما ذكرنا مهام وخدمات ومختلف أداءات الوكالة نتطرق فيما يلي إلى الأطراف والفئات المستفيدة:

- العمال الأجراء مهما كان قطاع النشاط.
- الممتهنين والمتربصين في مجال التكوين المهني.
- فئة الطلبة.
- فئة ذوي الاحتياجات الخاصة.
- فئة المجاهدين.
- المستفيدون من امتيازات الضمان الاجتماعي (المنح والريوع).
- المستفيدون من المنح الجزافية للتضامن (الأشخاص المرضى أو المسنين وغير الناشطين)
- ذوي الحقوق وهم:
  - الزوج، الزوجة.
  - الأطفال القصر.
  - الفتيات الغير متزوجات والغير العاملات.
  - الأصول.

المبحث الثاني: واقع الرقمنة في الوكالة

تعتبر الرقمنة من أهم مكونات نظام الوكالة نظرا لمختلف الامتيازات والحلول التي تقدمها، لذلك تبنى الصندوق الوطني للتأمينات على العمال الأجراء إستراتيجية لعصرنة نظامه ومختلف وكالاته وعملياته سواء الداخلية أو الخارجية التي لها علاقة مباشرة مع المؤمن له.

سنتناول في هذا البحث واقع الرقمنة في وكالة بومرداس بالتطرق إلى أهم البرامج التي يعتمد عليها أعوان الوكالة كما سنذكر أهم الفضاءات الرقمية للصندوق.

المطلب الأول: رقمنه التسيير الإداري للصندوق –وكالة بومرداس–

يعتمد التسيير الإداري للوكالة على الرقمنة للقيام بمختلف أنشطته اعتمادا على البرامج الإلكترونية التي تساعد المرؤوسين في القيام بمهامهم المختلفة. سنذكر فيما يلي أهم المكونات والبرامج الرقمية في التسيير الإداري للصندوق:

1- الحواسيب وملحقاتها

حيث نجد أن لكل عامل في الوكالة حاسوبه الخاص باستثناء أعوان الرقابة والأمن، لتسجيل فيه مختلف المعلومات والعمليات المتعلقة بمهامه.

2- البرمجيات

تستعمل الوكالة العديد من البرمجيات في مختلف مصالحها،سنتطرق فيما يلي إلى البرامج المستخدمة في مصلحة الأجور ومصلحة المالية والمحاسبة إضافة إلى برنامج التحويلات البنكية.

الفرع الأول: البرنامج المخصص لمصلحة الأجور PC–PAIE

1- **تعريف برنامج PC–PAIE**:

هو برنامج متعلق بمعالجة و تسيير الأجور، حيث يهدف إلى تنظيم كل المعلومات المتعلقة بالأجراء والأجور، باعتباره برنامج لحساب رواتب الموظفين وإنشاء وحساب اشتراكات الضمان الاجتماعي، يتميز بإدارة وأتمته جميع عمليات إدارة الموارد البشرية المتعلقة بكشوف رواتب الوكالة، نظرا لكون إدارة كشوف المرتبات مهمة ثقيلة لحد ما، فالبرنامج يساعد أعوان الوكالة على إنتاج قسائم الرواتب لكل موظف، و تحويلات الأجور، و إدارة الإجازات و الغيابات، ويعتبر برنامج فريد من نوعه لإمكانيته على معالجة عدد كبير من ملفات الرواتب، كما يعتبر نظامه مرن يختلف مهامه حسب القطاع والنشاط مما يسهل على أعوان الإعلام الآلي في الوكالة على تصميمه حسب نشاط الوكالة بحيث يجب أن يتوافق أولا مع النشاط اليومي للوكالة.

يسمح برنامج **PC–PAIE**بإمكانية التكوين القوية له بالتكيف مع المواقف الأكثر تعقيدا، لذلك بمجرد تقديم كشوف رواتب الشهر الأول سيكون الحصول على الأشهر اللاحقة أمرا بسيطا وبعيدا عن التعقيدات حيث يقترح نفس الراتب للشهر السابق سوى تغيير البيانات المتغيرة مثل الغياب والعمل الإضافي وتغير الراتب وما إلى ذلك مما يساعد الأعوان على توفير الوقت والجهد عكس ما كانوا عليه في الأساليب التقليدية القديمة.

الشكل التالي يبين واجهة البرنامج لحساب الأجور:

الشكل رقم(11) : واجهة حساب الأجور في برنامج Pc-Paie

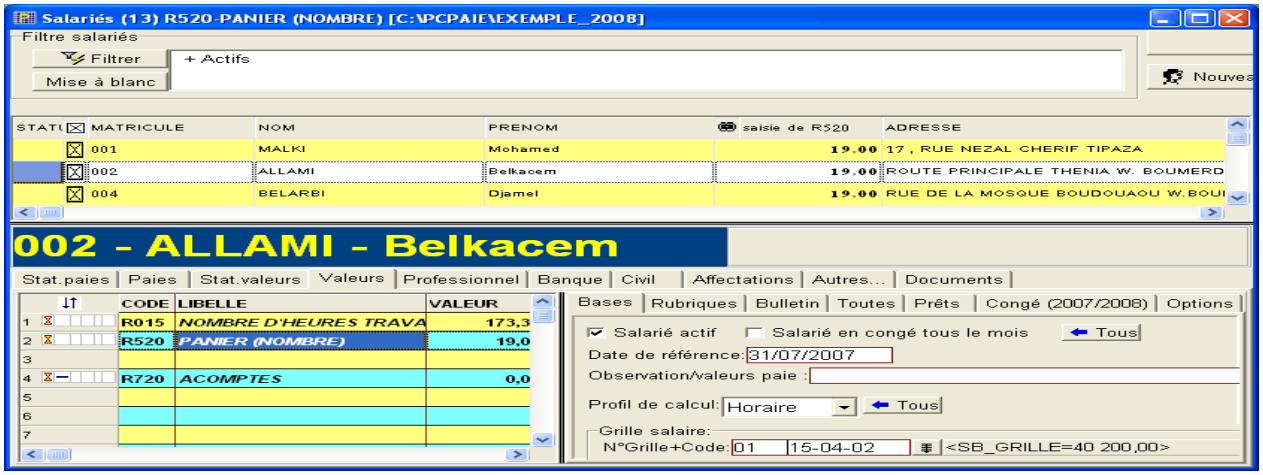

المصدر: الموقع الرسمي للمؤسسة المطورة للبرنامج www.dlg-net.com

2- خصائص ومميزات برنامجPC-PAIE في الوكالة:

يتميز البرنامج بعدة خصائص تسهل القيام بنشاطات الوكالة نذكر أهمها فيما يلي:

- سعة التطبيق الكبيرة والمعتبرة بأكثر من 1000 موظف .
- محرك البحث: محرك بحث باستعمال اسم الموظف أو رقم التأمين.
- إمكانية البرنامج على إدارة عقود العمل والتنبيه للمواعيد أليا.
- إمكانية إدارة البرنامج للعطل المرضية والتنبيه لمواعيدها أوتوماتيكيا.
- إدارة وثائق العمال أليا بنموذج إدارة التأمين CNAS.
- إدارة الأرشيف لبيانات الموظفين مع الاحتفاظ به في البرنامج.
- حساب اشتراكات الصندوق الشهرية والثلاثية.
- إمكانية تغيير إعدادات التطبيق لأيام العمل 22، 26، 30.
- استعمال الجدول الضريبي 2022.
- التصريح السنوي للأجور DAS الخاص بالصندوق.
- متابعة عقود العمل المنتهية والغير منتهية.
- إعداد سند العطل السنوية.
- متابعة الحضور والغياب و الغياب المرخص والخصومات والتعويضات وأيام الراحة.
- استعمال معظم العلاوات والمنح والاقتطاعات.
- كشف الحضور لأيام العمل الشهرية والسنوية.
- يعالج PC-PAIEالعديد من الوثائق أهمها:
  - شهادة العمل وشهادة نهاية العمل.
  - إعداد قائمة BIS-301السنوية.
  - التصريح السنوي G-29وG-50.

- وضعية حركة الأجراءEMS.
- شهادة العمل والأجر ATS.
- تصريح بمباشرة أو عدم مباشرة العمل DRT.
- كشف الراتب الشهري أو السنوي.
- سجل الأجور الشهري.

الفرع الثاني: البرنامج المخصص لمصلحة المالية والمحاسبة PC-COMPTA [1]

1- تعريف برنامج Pc-Compta

يعتبر برنامج **PC-COMPTA** أحد أهم البرامج المحاسبية، لكونه برنامج محاسبة عام ومساعد وتحليلي يعتمد حجمه فقط على حجم القرص الصلب، حيث يجلب استعماله بساطة كبيرة للعمل وموثوقية كبيرة كما يوفر الوقت لأعوان الوكالة الذي يسجل المستندات المحاسبية في البرنامج مع الإشارة إلى المعلومات الضرورية فقط (التاريخ، مرجع المعاملة..الخ..) بالإضافة إلى المبالغ التي تظهر في الفاتورة.

برنامج شامل لجميع العمليات المحاسبية، حيث بفضله يستطيع أعوان الوكالة على الحصول مختلف التقارير والقوائم المالية، كما يسهل عملية المراجعة ويوفر لها مجموعة من الأدوات الخاصة، كما ينتج لنا معلومات محاسبية مما يتجاوب مع المتطلبات القانونية والجبائية للقوائم المالية المعتمدة.

يعتبر برنامج المحاسبة المالية من أهم البرامج التي يتم الاعتماد عليه في مصلحة المالية في الوكالة إذ ترتكز المديرية العامة للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية على العمال الأجراء على هذا البرنامج في العديد من الأنشطة المحاسبية والمالية.

2- خصائص ومميزات برنامج PC-COMPTA:

نذكر فيما يلي أهم مهام ومميزات التطبيق في الوكالة:

- إعداد القوائم المالية في نهاية السنة المالية.
- إغلاق وفتح الحسابات الاجتماعية. .
- المعالجة الآلية لجرد التثبيتات.
- القيام بمختلف المعالجات المحاسبية والتسويات الأزمة في محاسبة الوكالة.
- تحليل مختلف الحسابات.
- حفظ البيانات وضمان سريتها.
- إمكانية إنشاء عدد لا منتهي من الحسابات واليوميات حسب حجم الوكالة ومتطلباتها.
- سهولة ومرونة كبيرة في تسجيل البيانات المحاسبية.
- ميزة حفظ البيانات بصفة آلية إضافة إلى الحفاظ بنسخ احتياطية.
- إمكانية جلب البيانات من قواعد بيانات أخرى.
- حل المشاكل التقنية وتوفير تحديثات حسب متطلبات الزبون.

سوف نوضح البرنامج في الصيغة التالية من خلال الشكل الموالي (أنظر الملحق رقم 1).

[1]. وثائق مقدمة من الوكالة . أنظر الملحق رقم 1 .

الشكل رقم (12) برنامج المحاسبة المالية Pc–Compta

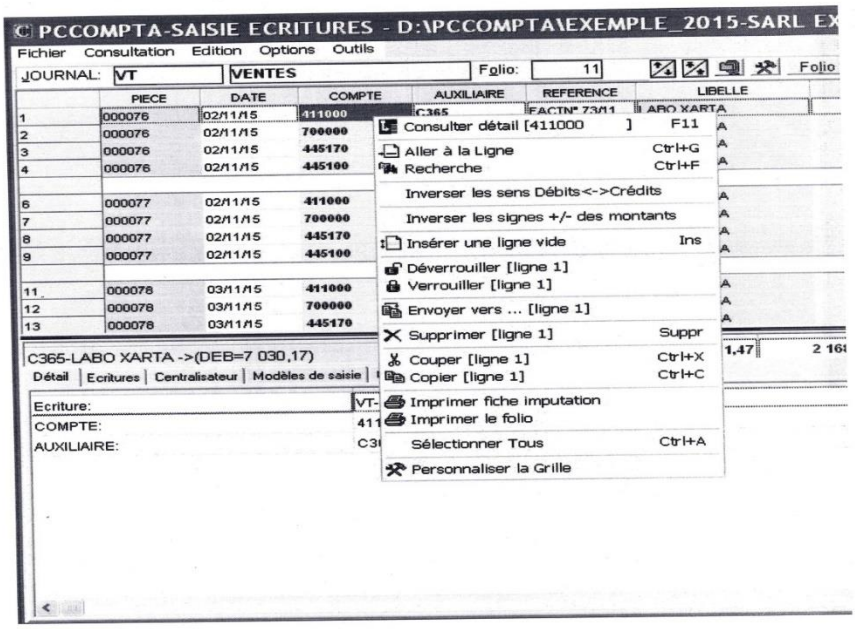

المصدر : البطاقة التقنية الخاصة بالبرنامج مقدمة من طرف الوكالة.

الفرع الثالث: برنامج التحويلات البنكيةNetscape [1]

1- **تعريف برنامج Netscape**:

تم إنشاء هذا البرنامج من قبل أخصائيين في البرمجة المعلوماتية بولاية عنابة إذ يقوم برنامج التحويلات البنكية بجميع العمليات المالية التي تخص نفقات الوكالة حسب نوع خطر التأمين نذكر منها: التأمين على المرض، التأمين على الأمومة،التأمين على العجز، التأمين على حوادث العمل والأمراض المهنية.

سنوضح البرنامج من خلال الشكل التالي (أنظر الملحق رقم 2).

الشكل رقم (13) واجهة برنامج التحويلات البنكية netscape

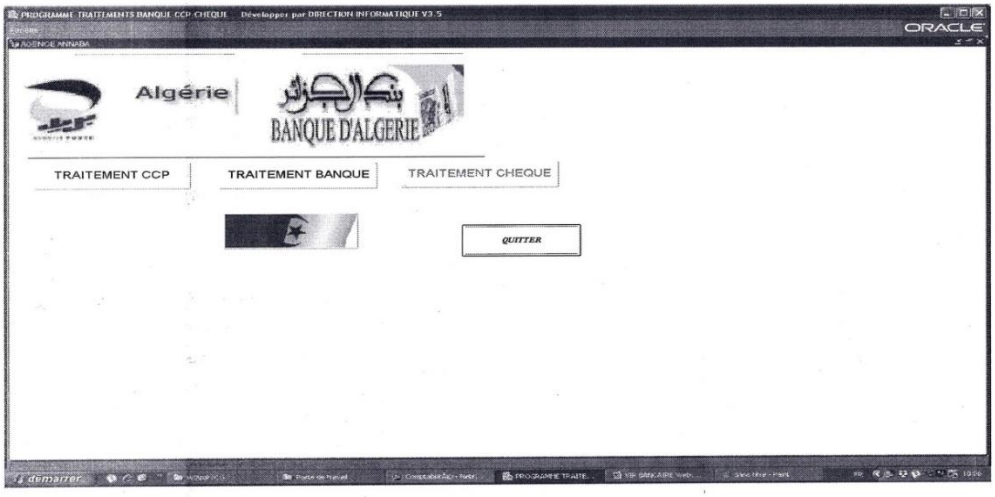

المصدر: البطاقة التقنية للبرنامج مقدمة ممن طرف الوكالة.

[1] .وثائق مقدمة من طرف الوكالة. أنظر الملحق رقم 2 .

2- أهم استعمالات البرنامج في الوكالة:

ينقسم البرنامج إلى قسمين:

- **مراكز الدفع:**

يسمح بالكشف عن الحسابات البنكية الغير صحيحة بعد القيام بالتأكيد على التحويل البنكي بالإضافة إلى ذلك يجب معالجته من الناحية المالية قبل الأمر بالدفع، إذ أن هذه الإجراءات تسمح بحذف جميع الحسابات البنكية غير الصحيحة إلا في حالة المتابعات الغير مستمرة من قبل مصلحتي الأداءات والإعلام الآلي للحسابات البنكية الجديدة.

- **محاسبة الأداءات:**

الأمر بالدفع الخاص بالمؤمنين اجتماعيا "الأداءات العينية والنقدية":

تأتي رسالة تبين لهم حالة ووضعية الدفع البنكي (دفع جديد، دفع في طور الإنجاز) بالإضافة إلى رقم التحويل البنكي (أنظر الملحق رقم 2).

الشكل رقم (14) معالجة التحويلات البنكية للمؤمنين لهم اجتماعيا.

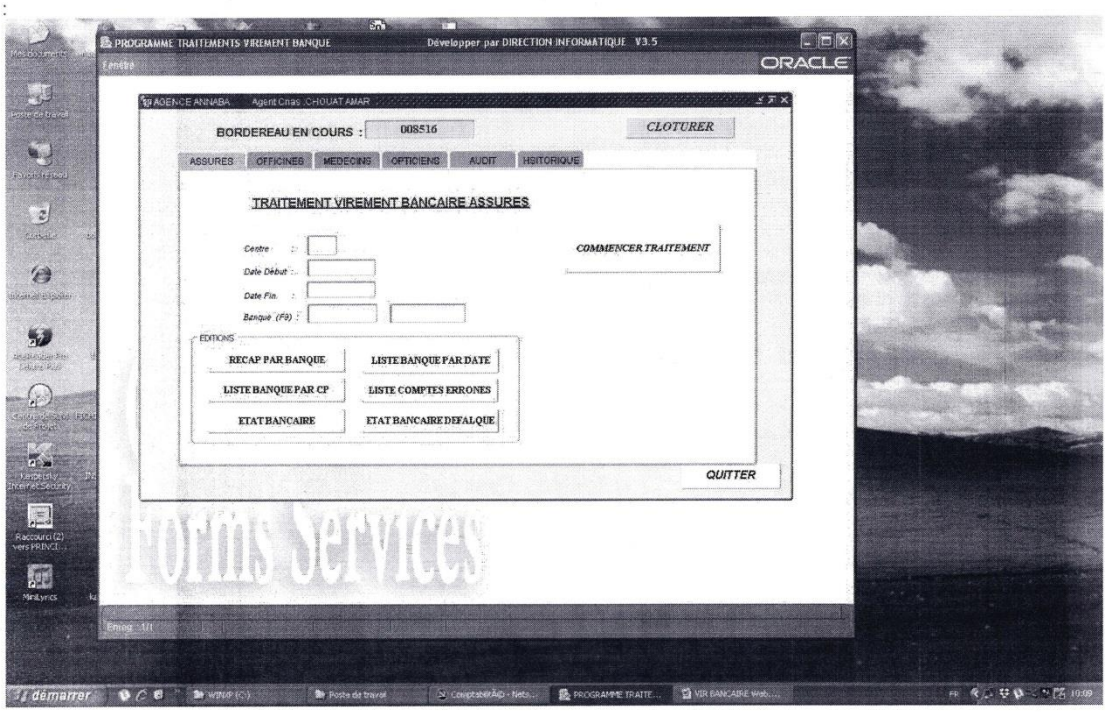

المصدر: البطاقة التقنية للبرنامج مقدمة من طرف الوكالة .

3- أنواع التحويلات وأحداث العمليات البنكية في البرنامج:

- أنواع التحويلات البنكية:

- الصنف الأول: عندما يتجاوز قيمة الأداءات 1.000.000 دج يتم القيام بالتحويل البنكي عن طريق الملف.
- الصنف الثاني: عندا لا يتجاوز مبلغ الأداءات 1.000.000 دجيتم التحويل البنكي بصفة عادية في

برنامج الأداءات

الشكل الموالي يبين أصناف المعالجات البنكية (أنظر الملحق رقم 2):

الشكل رقم (15) : أصناف المعالجات البنكية.

المصدر: البطاقة التقنية للبرنامج مقدمة من طرف الوكالة.

4- أحداث العمليات البنكية:

يحتوي البرنامج على كشوفات بنكية للمؤمنين والصيادلة والأطباء خلال الفترة المعنية بعد القيام بالدفع البنكي، الشكل الأتي يوضح ذلك (أنظر الملحق رقم 2).

الشكل رقم (16) : أحداث العمليات البنكية

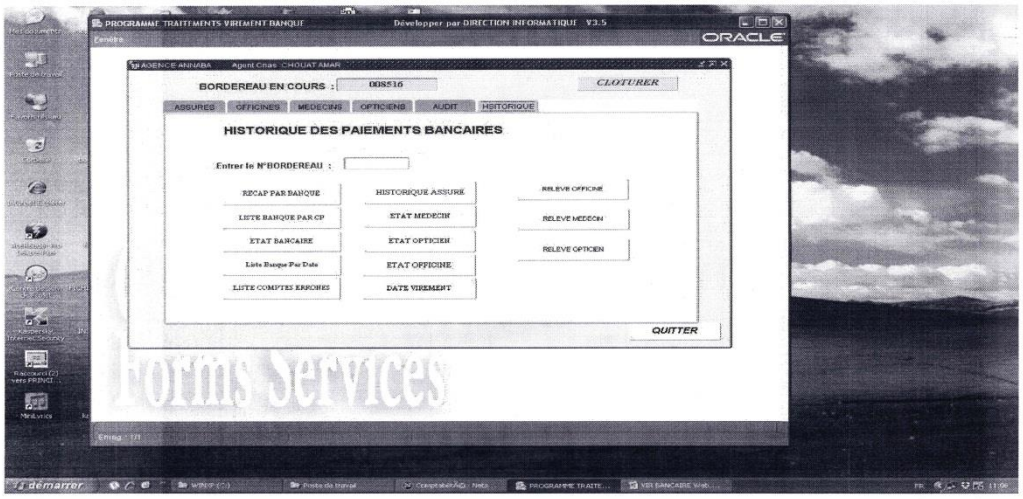

المصدر: البطاقة التقنية للبرنامج مقدمة من طرف الوكالة.

المطلب الثاني: عمليات التسيير عن بعد

بهدف تسهيل وتبسيط خدماتها من جهة والقضاء على البيروقراطية والغش من جهة أخرى، أطلق الصندوق الوطني للتأمينات على العمال الأجراء العديد من الفضاءات والأنظمة الإلكترونية لتسيير عملياتها عن بعد، نذكر أهمها في مطلبنا هذا.

الفرع الأول: فضاء الهناء

1- تعريف فضاء الهناء

تعتبر الهناء منصة رقمية عصرية، تقدم للشخص المؤمن له اجتماعيا الكثير من مزايا الصندوق بحيث تتيح لهم الحصول على حساب خاص لمتابعة ومعالجة ملفاتهم الخاصة عن بعد دون التنقل إلى الوكالات.

الشكل رقم (17): واجهة تسجيل الدخول في منصة فضاء الهناء

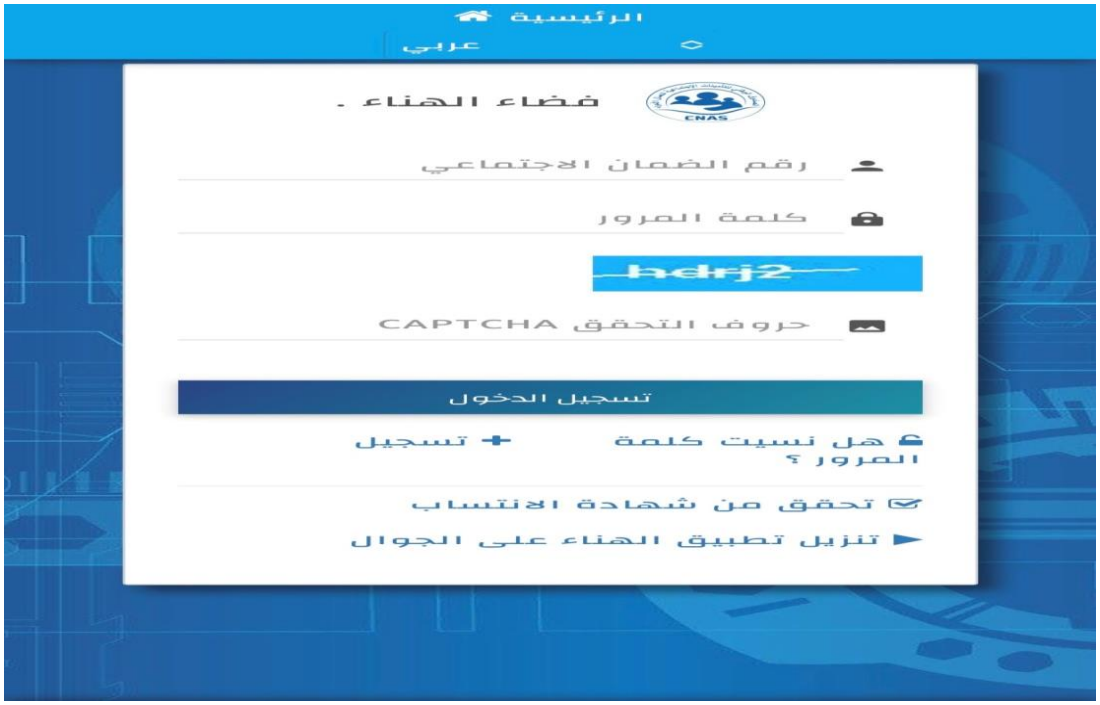

المصدر: الموقع الرسمي لمنصة فضاء الهناءwww.elhanaa.cnas.dz

2- الخدمات عن بعد التي تقدمها منصة الهناء:

يقدم فضاء الهناء العديد من الخدمات للمؤمن لهم نذكر أهمها فيما يلي:

- الحصول على شهادة الانتساب.
- متابعة تعويض المنتجات الصيدلانية.
- الحصول على بيان التعويضات على المرض والأمومة.
- تقديم طلب بطاقة الشفاء.
- الحصول على شهادة الأحقية في الأداءات الخاصة للمؤمن لهم اجتماعيا وذوي حقوقهم.
- معرفة نسبة التعويضات.
- الإطلاع عن حالة بطاقة الشفاء إن كانت مفعلة أم لا.
- معلومات عامة كمعلومات عن مكان العمل والعنوان.
- قائمة دعوات الرقابة .
- قائمة الأدوات المرفوضة.
- تاريخ انتهاء صلاحية بطاقة الشفاء.
- إمكانية إيداع الشكاوى والاستفسارات.

الفرع الثاني: نظام الشفاء (بطاقة الشفاء)

يعتبر مشروع نظام الشفاء الطموح مشروع يعتمد على استعمال التكنولوجيا الرقمية الدقيقة، بإنتاجه بطاقة ذات شريحة تسمى الشفاء ويأتي هذا النظام في إطار العصرنة الشاملة لقطاع الضمان الاجتماعي، تعتبر الجزائر السباقة في العمل به قاريا وعربيا، فهو نظام معقد سواء من الناحية التقنية أو العملية أو الوظيفية، متعدد الأبعاد ذو انعكاسات هيكلية على سير الصندوق وبيئته.

1- بطاقة الشفاء:

إن نظام البطاقة الإلكترونية المسماة "**الشفاء**"وفقا **لنص المادة الثانية من المرسوم التنفيذي رقم 10-116**، يهدف إلى إدخال التكنولوجيا الحديثة في التسيير، على غرار بعض الدول **كبريطانيا** التي وزعت فيها أولى البطاقات العائلية للضمان الاجتماعي منذ **سنة 1998**، و**فرنسا**، و التي سميت "**Carte vitals**" ، وهي تهدف إلى تيسير العلاقات بين المؤمن لهم و صناديق الضمان الاجتماعي، و تفادي إجراءات التعويض و الإنقاص من الضغط على هذه الهيئات.

هي بطاقة للضمان الاجتماعي تسمح بالتعرف على المؤمن له اجتماعيا وكذا ذوي حقوق، حتى تتسنى لهم الاستفادة من أداءات الضمان الاجتماعي، تتضمن البطاقة معلومات خاصة حول المؤمن له اجتماعيا (الحالة الصحية، المتابعة الطبية، تعويض الأدوية ومجمل الفحوصات الطبية).

وقد أوكلت مهمة صنع هذه البطاقة إلى شركة فرنسي تدعى " **Gemalto** " ، والتي نتجت عن اندماج شركتي " **Gemplus** " و " **Axalto** " و ذلك بناءا على العقد الذي وقع في الجزائر بين المدير العام للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية السيد خنشول أحمد، و ممثل الشركة الفرنسية مع الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية يوم **03 جويلية 2006** .

2- مراحل مشروع نظام الشفاء: عرف مشروع نظام الشفاء العديد من المراحل قبل نهايته ونلخص أهم هذه المراحل في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3): المراحل التي مر عليها نظام الشفاء في الجزائر

المرحلة	الفترة
نشر الإعلان عن مناقصة	14- أوت – 2005
فتح الأظرفة	01 - أكتوبر- 2005
التقويم التقني والمالي	19- فيفري – 2006
اختيار الممون	14 -ماي – 2006
توقيع العقد	03 - جويلية – 2006
انطلاق الدراسات التقنية	19 - جويلية – 2006
انطلاق أشغال تهيئة مركز الشخصنة	سبتمبر – 2006
استلام مركز الشخصنة	فيفري – 2007
إطلاق إجراءات التعميم	جانفي – 2007
تدشين مركز الشخصنة	19 - أفريل – 2007
انطلاق عملية إنتاج البطاقات	ماي – 2007
توزيع أولى البطاقات	جوان – 2007
Réception premières factures électroniques	جوان – 2007 / جويلية - 2007
التعميم إلى باقي الولايات	جانفي – 2009
توسع الاستفادة من نظام الدفع من قبل الغير للمواد الصيدلانية إلى كافة المؤمن لهم اجتماعيا الحائزين على بطاقة الشفاء بإقليم الولاية.	1 - أوت – 2011
تعميم استعمال بطاقة الشفاء في إطار نظام الدفع من قبل الغير للموارد الصيدلانية على المستوى الوطني.	3 - فيفري – 2011

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الموقع الرسمي للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية على العمال الأجراء www.Cnas.Dz

الشكل رقم(18) : بطاقة الشفاء

المصدر: الموقع الرسمي للصندوق وطني للتأمينات على العمال الأجراءwww.Cnas.Dz

3- الخصائص التقنية لبطاقة الشفاء:

- قدرة استيعاب 32 كيلوبايت.
- بطاقة مطابقة لمقاييس ISO 7816,7810 .
- المرونة وقوة التأمين وحفظ البيانات.
- تسمح باستعمال الرمز السري.
- قابلة للعمل البيني عن طريق نظام تسيير الملفات بطاقات PET (الحياة 5 سنوات على الأقل.

4- استعمالات البطاقة الإلكترونية للشفاء:

تسمح بالقيام بالعديد من العمليات وتمنح الكثير من المزايا أهمها:

- مراقبة صلاحية البطاقة.
- مراقبة حقوق المؤمن لهم اجتماعيا في أداءات الضمان الاجتماعي.
- مراقبة إنتاج المنتجات الصيدلانية.
- الإعداد الأوتوماتيكي للفاتورة الإلكترونية (ورقة العلاجات).
- التأكد من هوية حامل البطاقة.
- التوقيع الإلكتروني للفاتورة.
- إنتاج وإرسال الفواتير الإلكترونية من قبل مهني وعمال الصحة إلى وكالات الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء.[1]

5- أهداف نظام الشفاء:

- تحسين نوعية الأداءات المقدمة عن طريق:
  - ✓ تبسيط الإجراءات المنتهجة في الحصول على الأداءات.
  - ✓ التعويضات المنتظمة والسريعة
  - ✓ تحسين العلاقات فيما بين مقدمي الخدمات الصحية (الهياكل الصحية، الأطباء، الصيادلة)

[1] . الموقع الالكتروني الرسمي للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء www.cnas.dz

- التحكم في التسيير عن طريق:
  - ✓ القوة الإنتاجية.
  - ✓ الدقة في المراقبة.
  - ✓ مكافحة كل أشكال الغش والتجاوزات.[1]

الفرع الثالث: الدفع الإلكتروني والتصريح عن بعد، البوابة الرقمية الوطنية للتعاقد

1- الدفع الالكتروني والتصريح عن بعد:

هو بمثابة إجراء يتعلق بخدمة تسمح بتسديد اشتراكات الضمان الاجتماعي المصرح بها عبر بوابة التصريح عن بعد **Teledeclaration.Cnas.Dz** المتوفرة فورا (24 ساعة/24 ساعة) و (7 أيام/7 أيام) دون أي تنقل إلى الوكالة ودون تقديم أي وثيقة، حيث تم إقرار آلية التصريح عن بعد لتجنب كل العراقيل الممكنة.

كما توفر هذه الخدمة ثلاث طرق للدفع الالكتروني وذلك ب:

- ✓ البطاقة الإلكترونية للدفع بين البنوك CIB للدفع الإلكتروني.
- ✓ الصيرفة الإلكترونية.
- ✓ الاقتطاع بواسطة تبادل البيانات المعلوماتية.

كما يهدف هذا الأجراء إلى:

- ✓ القضاء على العراقيل البيروقراطية.
- ✓ تسهيل عمليات دفع الاشتراكات على أرباب العمل.
- ✓ عصرنة عمليات الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء.

2- البوابة الرقمية الوطنية للتعاقد

هي إجراء أخر يدخل ضمن استراتيجيات الصندوق لعصرنة وتبسيط عملياته، حيث هذه المنصة الرقمية موجهة للتسيير الإلكتروني للعلاقات التعاقدية مع مهني الصحة الخواص المتعاقدين مع مختلف وكالات الصندوق كوكالة بومرداس، كما تسمح للمرضى الاطلاع عن بعد على سير ملفاتهم الطبية المودعة لتلقي العلاج بصفة أمنية مما يقيهم عناء التنقل لطلب المعلومة كما تساعد هذه البوابة على جمع المعلومات الخاصة بالمريض في ملف رقمي واحد، كما تهدف إلى:

- ✓ تحسين الخدمة ومرافقة المؤمن له اجتماعيا.
- ✓ الشفافية في معالجة ملفات المؤمن له اجتماعيا.
- ✓ سرعة معالجة الملفات الطبية.
- ✓ عصرنة الصندوق ومواكبة التطور التكنولوجي.

المطلب الثالث: مدى تأثير الرقمنة في عصرنة الصندوق

سعى دوما الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية على العمال الأجراء إلى تحسين خدماته وتقديم الأفضل لعملائه وذلك بتطبيق سياسة الرقمنة على مختلف عملياته ومختلف النشاطات سواء الداخلية أو الخارجية مع المؤمن به.

نذكر فيما يلي مدى تأثير **الرقمنة** على الصندوق الوطني عامة وعلى **وكالة بومرداس** خاصة:

[1]. الموقع الالكتروني الرسمي للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية على العمال الأجراء www.cnas.dz

- ✓ تسهيل وتبسيط الإجراءات الإدارية والتحسن المستمر في الخدمة المقدمة.
- ✓ محاربة كل أشكال البيروقراطية والسعي للقضاء عليها.
- ✓ ترسيخ الثقافة الرقمية لدى العملاء.
- ✓ سرعة وفعالية التكفل بانشغال المؤمنين لهم دون عناء التنقل إلى شبابيك الوكالة.
- ✓ تخفيف مختلف الإجراءات الإدارية.
- ✓ تخفيف الضغط على أعوان الوكالة. إزالة الطابع المادي للوثائق.
- ✓ توفير القدرات البشرية المؤهلة عن طريق التكوين المكيف والمخصص.
- ✓ ضمان جودة الخدمة ونيل رضي المؤمن له.
- ✓ التقييم الموضوعي لأداء الأعوان.

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل إلى دراسة توضيحية للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية على العمال الاجراء من خلال تعريفه و ذكر أبرز مهامه كما استعرضنا الهيكل التنظيمي للمؤسسة المستقبلة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية على العمال الأجراء وكالة بومرداس حيث أشرنا إلى مهام مختلفة مصالح الوكالة و مختلف الخدمات التي تقدمها للمؤمن لهم، كما تمحورت دراستنا على واقع و تأثير الرقمنة في الوكالة مختلف عملياتها من خلال دراستنا لثلاث برمجيات أساسية في النشاطات المالية للوكالة، كما تطرقنا أيضا لأهم العمليات التي تعتمد عليها الوكالة للتسيير نشاطاتها و تقديم خدماتها عن بعد .

خاتمة

خاتمة:

إن ما سبق التعرض له من أفكار جاء ليعكس بوضوح أهمية الإدارة الرقمية في استخدام الأنظمة المالية في تحسين وتطوير الأداء الإجمالي لنظام الضمان الاجتماعي، نظرا لما يقدمه من خدمات وبرامج تساهم في المعالجة الرقمية الفائقة الدقة والسرعة للكم الكبير من البيانات والمعلومات الخاصة، رغم أن هذا النظام يستغرق وقتا لإستعابه من قبل المشغلين، نظرا للكم الكبير من الإجراءات والعمليات والنوافذ التي يحتويها، لأنه يعتبر أداة للتسيير.

الرقمنة أصبحت من سمات الحكومات ومنشآت الأعمال والمنظمات والمرافق العمومية، فهي قادرة على تفعيل التكنولوجيا وترسيخ قوتها والانتفاع بقدراتها، فقد أصبح الإعتماد على تقنيات المعلومات والاتصالات، أحد أهم الركائز التي تنطلق منها الإدارة الحديثة.

ومن بين أحد أهم هذه المرافق العمومية الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، بحيث تعد هذه المنظومة من المنظومات الرائدة في مجال ترقية الخدمة العمومية، والاعتماد على التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال والعصرنة، ولهذا الأساس قمنا بدراسة تطبيقية لهذا الموضوع في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء وكالة بومرداس، بهدف التعرف على طبيعة وأنواع نظم المعلومات الإلكترونية، والمنصات التكنولوجية بالإضافة إلى الفضاءات الرقمية المستخدمة في تسيير الصندوق، ودورها الهادف في تطوير نشاطاته الداخلية منها والخارجية.

وفي نهاية دراستنا التطبيقية توصلنا إلى أن CNAS يعتمد على تكنولوجيا المعلومات في تطويره لنظم المعلومات الخاصة به، وهو يسعى بإستمرار لاستخدام هذه التكنولوجيا في مختلف عملياته الإدارية الخاصة، وتحسين خدماته المقدمة لشريحة واسعة من المنخرطين لديه، ولعل إستخدام هذه المنظمات لنظم المعلومات المحوسبة ذات الكفاءة والفعالية من شأنه أن يحقق أهدافها، فقد تزايد الإهتمام بهذه النظم لما تلعبه من دور حاسم في تطوير المنظمات، حيث توفر كافة المعلومات المناسبة في الأوقات الأكثر ملائمة لمختلف المستويات الإدارية، وذلك لدعم جميع المهام والوظائف الإدارية، بالإضافة إلى تحسين وتطوير حركة الإتصالات، وتدفق المعلومات بين تلك المستويات، وكل ذلك من شأنه أن ينعكس إيجابيا على أدائها الإجمالي.

خلاصة:

من خلال هذه الدراسة التحليلة وباستغلال الخبرات الميدانية، وبعد الإحتكاك مع موظفي CNAS، يمكن القول أن المنظومة لها مكانة جيدة وهامة في أوساط موظفيها، من خلال أساليب التميز التنظيمي، والتقنيات الحديثة في مجال المعاملات الإلكترونية التي تعتمدها حاليا، والتي أثرت على ولائهم وإلتزاماتهم إتجاه المنظومة، وعلى أدائهم للعمل فيها.

- وبعد إتمام البحث والوقوف على جوانبه النظرية والتطبيقية، وجب علينا تقديم النتائج التي توصلنا إليها، وتتبع مدى صحة أو خطأ الفرضيات المقدمة سابقا، ثم تقديم مقترحات وإقتراحات بعض الدراسات المستقبلية.

1. **إختبار الفرضيات**

- ✓ **إثبات الفرضية الأولى:** بحيث نجد أن الرقمنة تؤثر بشكل إيجابي على أداء الصندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية للعمال الأجراء وكالة بومرداس، وهذا ما لاحظناه في المؤسسة محل الدراسة عندما قامت برقمنة مختلف الوثائق والوسائل الإلكترونية بحيث سهلت عناء التنقل للمواطنين وتقليص الوقت، إلا أنها لا تخلو من الجانب السلبي للرقمنة على هذه المؤسسة من خلال تعرضها إلى عدة مشاكل المذكورة سابقا.
- ✓ **إثبات الفرضية الثانية:** حيث تضمن القانون 88-01 المؤرخ في 1988/01/12 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الإقتصادية، تسمية هيئات الضمان الإجتماعي بالهيئات العمومية ذات التسيير الخاص (EPGS)، تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، وتولى تنظيمها المرسوم التنفيذي 07/92 المؤرخ في 1992/01/04 المتضمن الوضع القانوني لصناديق الضمان الإجتماعي، ووضعت تحت وصاية الوزير المكلف بالضمان الإجتماعي، حيث تمول ذاتيا عن طريق إشتراكات المنتسبين إليها، وبالتالي فمن حقهم أن يكونو على دراية بوضعيات أموالهم.

- ✓ **إثبات الفرضية الثالثة:** بإعتبار أن النظام المالي يمثل حلقة وصل تتفاعل فيها مختلف النشاطات المالية بين أنظمة الضمان الإجتماعي، من خلال مايوفره من خدمات مالية.
- ✓ **إثبات الفرضية الرابعة:** أنه لايكون هناك دور فعال لمؤسسات الضمان الإجتماعي في تقديم الخدمة الإجتماعية، دون حتمية العصرنة التي يجب أن تقوم على قواعد تنظيمية وأنظمة مالية، كون أتمتة وحدها لا تكفي.
- ✓ **إثبات الفرضية الخامسة:** توصلت دراستنا إلى هذه إلى وجود علاقة بين الرقمنة وتطور النظام المالي بمديرية الضمان الإجتماعي للعمال الأجراء ببومرداس، حيث تكشف عن مساهة العمل الإلكتروني في عصرنة النظام المالي، من خلال إختصار الوقت والجهد وتقليل التكلفة و تسهيل المعاملات المالية والإجراءات وتحديث الخدمات وجعلها أكثر جودة وأكثر إستجابة لمتطلبات المتعاملين في إطار ترقية وتطوير الإدارة العامة.

2. نتائج البحث

من خلال الدراسة التي قمنا بها بإعتماد على الملاحظة والمقابلة والإحتكاك بالموظفين بصندوق الضمان الإجتماعي CNAS تحصلنا على عدة نتائج يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

- ✓ يتطلب توفر موارد بشرية ذات كفاءة ومهارة في تسيير النظام المالي لإنجاح عصرنة وتطور مؤسسات الضمان الإجتماعي من خلال التوظيف والتدريب والتكوين.
- ✓ نقص التكوين والمهارات والخبرات يعد من أهم التهديدات التي تعيق الرقمنة.
- ✓ إستغلت الرقمنة مزايا التطور التكنولوجي والإتصالات، ما جعلها تتمتع بعدة خصائص، كالدقة والسرعة والشفافية وتخفيض التكاليف، ما يجعل منها أسلوب لتحسين كفاءة المرافق العامة.
- ✓ الرقمنة تؤثر على الوظائف الإدارية من تخطيط تنظيم ورقابة وقيادة، وتحسنها من حيث دقتها وسرعتها وأهدافها، وبالتالي جهاز إداري كفئ يستوعب حاجات المتعاملين معه، ويتكيف مع كل مستجد.
- ✓ تساهم الرقمنة في تقليص المسافة بين المواطن والإدارة نتيجة عصرنة قطاعها.
- ✓ إن فعالية النظام المالي والأداء الجيد لضمان نجاح أهم العمليات المحاسبية والمالية المستعملة في الضمان الإجتماعي، والمتمثلة في (تحصيل الإشتراكات، تقديم التعويضات)، ومن خلال دراستنا نبين أن المعالجة المالية لعمليات الضمان الإجتماعي عملية مهمة في هذه المؤسسات.
- ✓ إن التسيير الجيد للنظام المالي للضمان الإجتماعي، وبطريقة عصرية، يعتبر أداة لتحقيق التطور الإجتماعي والإقتصادي.
- ✓ تتأكد أهمية نظم المعلومات الإلكترونية، من خلال كونها تساهم في زيادة وتحيسن أداء صندوق الضمان الإجتماعي، كما تساهم في تطوير أساليب الإدارة والعمل بشكل عام.
- ✓ إستجابة الفضاءات الرقمية إلى تطلعات المؤمنين لهم، التي تمثل اليوم الوسيلة الناجحة في مجال التوجيه والإعلام عن بعد، عبر تقديمها لكل المعومات والخدمات التي يطلبها المستفيدون.

3. التوصيات والمقترحات

على ضوء النتائج المتوصل إليها، نحاول تقديم جملة من الإقتراحات التي نراها ضرورية وذات صلة بموضوعنا وهي كالآتي:

- ✓ يجب أن يكون مشروع التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية ذا رؤية شاملة، تبدأ من أعلى المستويات في الدولة إلى أدناها، وذلك بتظافر الجهود وللوصول إلى تنمية إدارية شاملة ضمن إستراتجيية واضحة على المدى الطويل.
- ✓ من أهم المتطلبات التي يجب إدراكها عند عملية إرساء الإدارة الإلكترونية، حل المشاكل الموجودة في الواقع قبل الإنتقال إلى الجانب الإلكتروني.
- ✓ يجب شرح آليات العمل بالإدارة الإلكترونية، سواء بالنسبة للمستخدمين أو طالبي الخدمة بطريقة سهلة وواضحة، وذلك لتعميم الفكرة وجعلها روتينية في المعاملات الإدارية، وجعل تطبيقات الإدارة تتلاءم مع كامل فئات المجتمع.
- ✓ الحرص على تدريب وتكوين الموظفين والقوى العاملة، على تقنيات وأساليب الإدارة الإلكترونية.

- ✓ الحرص على وضع هيئات مختصة للرقابة الإلكترونية، للحفاظ على سر العمل وعلى المعلومات الشخصية للمواطنين.
- ✓ يجب التركيز على توعية المواطن بكيفية إستخدام تقنيات الرقمنة وإحصار فوائدها من خلال تبين أهميتها في تسجيل الإجراءات للمواطنين، والتواصل بالمؤسسة محل الدراسة عن بعد.
- ✓ الإهتمام أكثر بمصلحة التكوين وتزويدها بالوثائق والمعلومات الضرورية المتعلقة بالمؤسسة من أجل تسهيل عملية التربص للطلبة المتربصين.
- ✓ إنشاء هيئة متخصصة في الإدارة الرقمية والتغطية الشبكية والإرتقاء بالمستوى العام للتعامل مع الزبائن بما يعكس ثقافة الجودة في التعامل والأسلوب العصري في تقديم الخدمات وتنجب عراقيل الأداء الفعال.
- ✓ الإستثمار في تكنولوجيا المعلومات والإتصال إذ تعتبر الحلقة الأهم.
- ✓ التثقيف المستمر المتعلق بالبيئة والإدارة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات والإتصال والتأكيد على إظهار مزايا الإدارة الإلكترونية وما تقدمه من خدمات وسرعة في إتخاذ القرارات

4. آفاق الدراسة

بعد الدراسة التي قمنا بها، ولأن الموضوع واسعا ومتشبعا ويحتاج لمزيد من البحوث الأخرى للإلمام بمختلف جزانبه، يمكن إقتراح بحوث للباحثين والمهتمين، والتي يمكن أن تشكل إشكاليات بحثية مستقبلا ومنها:

- ❖ الدور الذي لعبته الرقمنة في صناديق الضمان الإجتماعي تزامنا مع أزمة كوفيد19.
- ❖ دور نظم المعلومات الإلكترونية في إضفاء الشفافية في صناديق الضمان الإجتماعي.
- ❖ دراسة العلاقة بين النظام المالي والرقمنة.

في الأخير نتمنى أن نكون قد وفقنا في إختيار الموضوع ومعالجته، وأن يكون نافذة لبحوث أخرى وإثراء للمكتبة الجامعية.

قائمـــــة المراجع

قائمة المراجع

أولا: اللغة العربية

I- الكتب:

- **الكتب المقدسة :**

1. القران الكريم، سورة أل عمران، الأية 37.

- **الكتب المتخصصة :**

2. أحمد طه العجلوني، نظرية التمويل الاسلامي و أدواته ، مدخل مالي معاصر، جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية، 2004.
3. أحمد محمد غني، الإدارة الالكترونية: آفاق الحاضر و تطلعات المستقبل، المكتبة العصرية، المنصورة، 2003-2004.
4. أسامة أحمد المناعسة جلال محمد الزعبي، الحكومة الالكترونية بين النظرية والتطبيق،دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
5. أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الإقتصادي، دار الراية للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، الأردن،2013.
6. السالمي، علاء عبد الرزاق محمد حسين، شبكات الإدارة الإكترونية، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005،.
7. أيمن عودة المعاني، الإدارة العامة الحديثة، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
8. بيني كيندال، تحليل وتصميم النظم، ترجمة: سرور علي ابراهيم سرور، دار المريخ للنشر -الرياض-، 2002.
9. حسين عبد اللطيف حمدان، الضمان الاجتماعي أحكامه وتطبيقاته" بدراسة تحليلية شاملة ،الطبعة الاولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2007.
10. حمدي القبيلات، قانون الإدارة العامة الالكترونية، ط1، دار وائل للنشر،2014.
11. سعيد عبد الحميد مطاوع، الأسواق المالية المعاصرة، مكتبة أم القرى، مصر، 2001.
12. سليمان، الية تسوية منازعات العمل والضمان الاجتماعي فالقانون الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002.
13. طارق المجذوب، الإدارة العامة والعملية الإدارية، منشورات الحلبي، بيروت، لبنان، 2003.
14. عاطف جابر عبد الرحيم ، نظم المعلومات الادارية ، شركة ناس للطباعة ، 2002.
15. عامر طارق عبد الرؤوف، الإدارة الالكترونية نماذج معاصرة، دار السحاب، القاهرة، 2007.
16. عبد الرحمان إدريس ثابت، نظم المعلومات الإدارية في المنظمات المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية،2005.
17. عبد الرحمان توفيق، الإدارة الإلكترونية في الشؤون الإدارية، مركز الخبرات المهنية للإدارة ،2007.
18. عبد الرزاق الشيذلي ، الإدارة المحلية، دار المسيرة للنشر، عمان، 2011.
19. عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقص" أسواق المال و تمويل المشروعات" الدار الجامعية الاسكندرية، 2005
20. عبد الفتاح بيومي حجازي، النظام القانوني لحماية الحكومة الالكترونية، ط1، دارالفكر الجامعي،مصر، 2003.
21. عبد القادر خليل، الاقتصاد البنكي مدخل معاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016.
22. علي السلمي، خواطر في الإدارة المعاصرة، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة، مصر، 2001،.
23. محمد حسن ال فرج الطائي ، المدخل الي نظام المعلومات الادارية ، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان , الاردن ،الطبعة الاولي ،2005.
24. محمد سمير أحمد، الإدارة الإلكترونية، ط 1، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2009.
25. محمد شريف عبد الرحمان، أحمد عبد الرحمان، قانون التأمين الإجتماعي، دار الكتاب الحديث، الطبعة02، القاهرة، 2004.
26. محمد محمود الخالدي، التكنولوجيا الالكترونية، دار كنوز للمعرفة والنشر، عمان، 2007.
27. مزهر شعبان العاني، شوقي ناجي جواد، الإدارة الإلكترونية، دار الثقافة للنشر والتوزيع،عمان، 2014.
28. مصطفى عبد اللطيف، محمد بن بوزيان، أساسيات النظام المالي واقتصاديات الأسواق المالية، مكتبة حسن العصرية ط1، البنات، 2015.
29. مصطفي احمد ابو عمرو,"الاسس العامة للضمن الاجتماعي"،منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان، 2010.
30. منال محمد الكردي، جلال ابراهيم العبد، مقدمة في نظم المعلومات الادارية، دار الجامعة الجديدة - الاسكندرية- 2003 .
31. نجم عبود نجم، الإدارة الإلكترونية الإستراتيجية والوظائف والمشكلات، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2004.

32. ياسين سعد غالب، الإدارة الإلكترونية وآفاق تطبيقاتها العربية، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، 2005.
33. ياسين سعد غالب، الإدارة الإلكترونية، دار اليازوري للنشر و التوزيع، عمان، 2010.

II– الجرائد والمجلات العلمية:

- **الجرائد والقوانين الرسمية :**

34. القانون 83-11 المؤرخ في 21 رمضان 1403هـ الموافق ل 02 جويلية 1983م المتعلق بالتامينات الاجتماعية(الجريدة الرسمية، العدد 28-1983م).
35. القانون 83-12المؤرخ في 21رمضان 1403هـ الموافق ل02 جويلية 1983م المتعلق بالتقاعد (الجريدة الرسمية، العدد 28-1983م).
36. القانون 83-13 المؤرخ في 21 رمضان 1403هـ رالموافق ل 02 جويلية 1983م المتعلق بحوادث العمل والامراض المهنية (الجريدة الرسمية، العدد 28-1983م).
37. القانون 83-14 المؤرخ في 21 رمضان 1403هـ الموافق ل02 جويلية 1983م المتعلق بالالتزامات المتلقية في مجال الضمان الاجتماعي (الجريدة الرسمية، العدد 28-1983م).
38. القانون 83-15 المؤرخ في 21 رمضان 1403هـ الموافق ل02 جويلية 1983م المتعلق بالمنازعات في مجال الضمان الاجتماعي (الجريدة الرسمية، العدد 28-1983م).
39. المرسوم 92-07، المؤرخ في 28 جمادي الثانية 1412 هـ الموافق ل 04 جانفي 1992م المتعلق بالتزامات المكلفين في مجال الضمان الإجتماعي المتمم والمعدل للقانون 85-233 المؤرخ في 14 ذي الحجة 1405 هـ الموافق 20 أوت 1985م المتضمن الوضع القانوني لصناديق الضمان الإجتماعي والتنظيم الإداري والمالي (الجريدة الرسمية، العدد 02-1992م).

- **لمجلات العلمية:**

40. الشيكر أيوب، الإدارة الإلكترونية في الجزائر تطبيقات وتحديات، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 8، العدد01، جامعة البليدة، 2019.
41. العياشي زرزار، الإدارة الإلكترونية نظرة جديدة لإدارة المنظمات، مجلة الحقيقة ، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، العدد33.
42. المكي دراجي، راشدة موساوي ،دور الإدارة الإلكترونية في تطوير الخدمة العمومية والمرفق العام في الجزائر، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد17، جانفي2018
43. آمال بوقاسم، التحول الإلكتروني كخيار إستراتيجي وضرورة لإصلاح الإدارة الجزائرية، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد08، أكتوبر2015.
44. زينب قريوة، الحوكمة الإلكترونية وجودة الخدمات بمديرية الضمان الإجتماعي" دراسة ميدانية "، مجلة أبحاث، المجلد 06، العدد02، 2021.
45. شنوفي نور الدين، خليل مولاي، "الاتجاه نحو ارساء الحكومة الالكترونية في الجزائر، الانجازات والمعوقات ، تجربة قطاع الظمان الاجتماعي، مجلة الاستراتيجية والتنمية"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، المجلد 06، العدد 10، جانفي 2016.
46. عرابة الحاج، زرقون محمد،"عصرنة نظام الضمان الاجتماعي في الجزائر" "تجربة بطاقة الشفاء"، "مجلة الباحث الإقتصادي"، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، المجلد 02، العدد 02، 2014.
47. علي حسين باكير، المفهوم الشامل لتطبيق "الإدارة الإلكترونية "، مجلة أراء دول الخليج –مركز الخليج للأبحاث (الإمارات)- ، العدد23، أوت 2006، منشور على الموقع الإلكتروني : www.alibakeer .makttoobblog.com .
48. غازي شيناسي، الحفاظ على الاستقرار المالي، مطبوعات صندوق النقد الدولي، سلسلة و قضايا اقتصادية 36، صدر في سبتمبر 2005.
49. غنية نزلي، دورالإدارة الإلكترونية في ترقية خدمات المرافق العمومية المحلية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 12، جانفي 2016.
50. فرطاس فتيحة، عصرنة الإدارة العمومية في الجزائر من خلال تطبيق الإدارة الإلكترونية و دورها في تحسين خدمة المواطنين، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد02، العدد15، 2016.

51. فضيلة عاقلي،الاطار القانوني لنظام التامينات الاجتماعية في الجزائر (الضمان الاجتماعي)، مجلة دراسات وابحاث اقتصادية في الطاقة المتجددة، المجلد 06، العدد 02، ديسمبر 2019.
52. فيصل بوخالفة، الإدارة الإلكترونية: بين متطلبات الترشيد ومعوقات التطبيق، مجلة الإمتياز لبحوث الإقتصاد والإدارة، المجلد 02، العدد02، ديسمبر 2018.
53. للتفصيل أكثر في خصائص الرقمنة إرجع إلى راضيا سنقوقة ، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد المرفق العام، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 12، جانفي2018.
54. محمد بن اعراب، تجربة الإدارة الإلكترونية في الجزائر بين مقتضيات الشفافية وتجويد الخدمة وإشكالية التخلص من منطق التسيير التقليدي، مجلة العلوم الإجتماعية، العدد19، ديسمبر2014.
55. محمد بودالي، موسي بوشنب، رقمنة الإدارة كأسلوب لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر، مجلة دراسات جبائية، العدد02، ديسمبر2016.
56. محمود شرقي، صليحة حدوش، دور رقمنة الإدارة المحلية في إضفاء الشفافية وتعزيزها في الجزائر، مجلة صوت القانون، المجلد 07، العدد 03، 2021.
57. مسيردي سيد أحمد، سعيدي خديجة، مشروع الجزائر الإلكترونية "واقع وتحديات"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد الرابع.
58. نورالدين شنوفي، مولاي خليل، الاتجاه نحو إرساء الحكومة الالكترونية في الجزائر الانجازات والمعوقات تجربة قطاع الضمان الإجتماعي، مجلة الإستراتيجية والتنمية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، العدد16، 2016.
59. يتوجي سامية، أطر رقمنة الإدارة العمومية في "مشروع الجزائر الإلكترونية 2013"، مجلة معارف "قسم العلوم القانونية"، العدد18، جوان2015.

III– الملتقيات والمؤتمرات :

60. أحمد ناصف، ندوة عن: منهجية التخطيط المنظومي نحو الحكومة الإلكترونية في إطار المؤتمر الدولي للإدارة عن بعد والتجارة الإلكترونية، القاهرة فن ق سيمراميس، 22-24 أبريل 2003.
61. محمد المتولي، إعداد الموارد البشرية لتطبيق الإدارة الالكترونية في الدول العربية، المؤتمر العلمي الأول الذي نظمته شرطة دبي بين 24-26 أفريل.
62. موفق نور الدين، مداخلة بعنوان الإدارة الإلكترونية ضرورة حتمية لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر، 2019.

VI– القواميس:

63. ابن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، معجم مقاييس اللغة، مخفق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1979.

V– الرسائل العلمية

64. آمنة بن دهمان، التطور المالي و النمو الاقتصادي في الدول النامية، دراسة قياسية باستخدام بيانات لعينة من 25 دولة خلال الفترة 1989-2014، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، 2016 .
65. بدر بن محمد المالك، الأبعاد الإدارية والأمنية لتطبيقات الإدارة الالكترونية في المصارف السعودية، دراسة مسحية، رسالة ماجستر في العلوم. الإدارية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2007.
66. بن الشيخ عبد الرحمن، اتجاهت تقييم استقرار النظام المالي في الاطار العولمي الجديد، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر،(2009-2008).
67. بن سعدة عبد الحليم، دراسة تحليلية، قياسية لأثر تطور النظام المالي على النمو الأقتصادي على المدى البعيد في الجزائر مقارنة مع بعض الدول النامية خلال الفترة (1990-2019) أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة زيان عاشور الجلفة،2021-2022
68. بن قبلية زين الدين، أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015-2016.
69. درار عياش، أثر نظام الضمان الإجتماعي علي حركية الإقتصاد، مذكرة الماجستار في العلوم الإقتصادية فرع التحليل الإقتصادي، 2004-2005.

70. رانية هدار، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص الإدارة العامة والتنمية المحلية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2017-2018.
71. رقيق برة زينب، المعالجة المحاسبية لنشاطات صناديق الضمان الإجتماعي في الجزائر بعد الفترة 2010، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم المحاسبة والمالية، تخصص محاسبة وجباية معمقة، جامعة المسيلة، 2019/2018.
72. زاهية قايد، الإدارة الإلكترونية وتحسين أداء عمال المؤسسات، مذكرة تخرج، تخصص إستراتيجي دولي، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2015.
73. عبد السلام مفتاح زعينين، قياس كفاءة نظم المعلومات الانتاج بالشركة الليبية للحديد و الصلب، مذكرة ماجيستير في نظم المعلومات، اشراف: صباح نعيمة محسن، قسم المعلومات، مدرسة العلاقات الانسانية، أكاديمية الدراسات العليا، ليبيا، 2006 .
74. فاطمة الزهراء كاتب، آليات الحفاظ على التوازنات المالية لصناديق الضمان الإجتماعي في الجزائر، مذكرة مكملة ضمن متطلبات الماستر أكاديمي في العلوم التجارية، تخصص المراجعة والتدقيق، جامعة أم البواقي، 2017/2016.
75. كلثم محمد الكبسي، متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في مركز نظم المعلومات التابع للحكومة الإلكترونية، أعدت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات نيل درجة ماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الافتراضية الدولية، قطر، 2008.
76. منوار بسمة ومرزوق وهيبة ، تطبيقات الإدارة الإلكترونية في الإدارات العمومية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم السياسية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، 2017-2018.

VI- المحاضرات :

77. بهلول سمية، محاضرة في مقياس الإدارة الإلكترونية موجهة لماستر1،جامعة محمد لمين دباغين سطيف، 2017-2018.

ثانيا : قائمة المراجع باللغة الأجنبية

I- باللغة الفرنسية

78. Claud grenier, camile moine construire le système d'information de l'entreprise édition foucher paris 2003.
79. Commission ''finances lovales'' projet d'étude 30ème session,juillet, 2016.
80. Jeam pierre Briffant, systèmes d'information en gestion industrielle ,Hermes Paris, 2000.
81. jean-paul mvogo ,"les politiques de développement financier en Afrique subsaharienne", définition-enjeux-réalités et propositions thèse pour l'obtention du titre de docteur de l'université paris dauphine en sciences économiques, directeur de recherche, Joel Metais.
82. OCDE ,l'administration electronique:un imperatif, Paris, France,2004.
83. palatj.p,"monnaie , système financier et politique monètaire" 6ème ècl, 2002, économique.
84. Saliha Badaoui , Sécurité Sociale Et Etat En Algérie,Mémoire De Magisteres En Sciences Economiques, Ise, Université D'alger , 1994.

II- باللغة الإنجليزية

85. International encyclopedia of information and library sciences -2nd-london, rout eadge, 2003.
86. levine R(2005)"finance and growth theory and evidence"imp.aghion and s. durlauf (eds) handbook of economic growth, amesterdam ,north holland
87. Eshaw (1973), "financial deepening in economic development", oxford university press, new York, U.S.A, from 15th.
88. Escwa (Economic and Social commission for western asia), economic trends and impacts: banking sector lending Behavior and efficiency in selected ESCWA member countries, issue No 3. United nations, New York,2005.

ثالثا: المواقع الالكترونية

89. الموقع الالكتروني الرسمي للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية على العمال الأجراء www.cnas.dz
90. Overview of the financial system, financial soundness indicators: compilation guide, p:11, available on the site: https://www.imf.org/external/pubs/ft/fsi/guide/2006/pdf/chp2.pdf

قائمة الملاحق

DLG DEVELOPPEMENT LOGICIELS DE GESTION

Cité Château d'eau N° 2 Lot 27 Alliliguia BOUMERDES 35000 Tél : (024)-79-62-71 /62-67 Fax: (024)-79-62-61

Mail: sarldlg35@gmail.com

PCCOMPTA WIN

FICHE TECHNIQUE

PCCOMPTA ***est un logiciel de comptabilité générale, auxiliaire, analytique et budgétaire. Il intègre une gestion des immobilisations. Il est multi dossiers, multi exercices, le volume des données n'est limité que par la taille du disque dur. Versions réseau et monoposte avec même interface.***

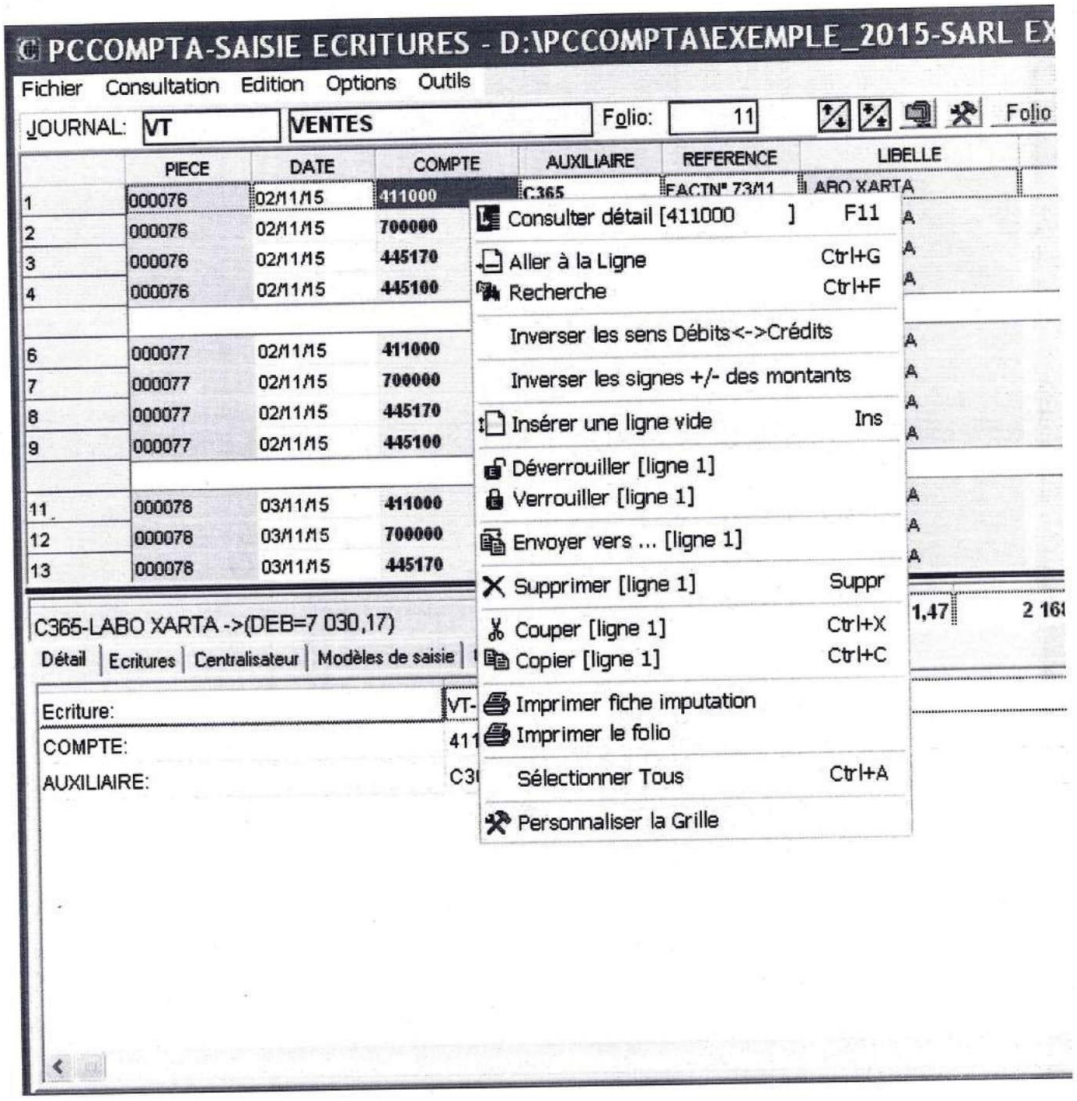

TABLES

1. JOURNAUX

- Nombre de journaux illimité.
- Code jusqu'à 30 caractères alphanumériques.
- .Intitulé sur 100 caractères alphanumériques.
- Nature Journal : Achats, Ventes, Trésorerie, etc.

2. COMPTES

- Livré avec un plan comptable général, intégrable dans vos dossiers.
- Compte jusqu'à 30 caractères alphanumériques.
- Intitulé sur 100 caractères alphanumériques.
- Compte lettrable ou non: au début d'exercice, un compte lettrable reçoit, à la place d'un solde unique, toutes les écritures non lettrées justifiant ce solde.
- Soumis à auxiliaires: Rattachement avec des codes auxiliaires. Un code auxiliaire peut être rattaché à plusieurs comptes comme 401, 411, 416 par exemple.
- Préfixe auxiliaire: Permet pour un compte soumis à auxiliaires de n'accepter que les codes commençant par un préfixe donné. Par exemple, pour le compte 411, il ne doit accepter que les codes commençant

par la lettre 411, dans ce cas les codes clients doivent commencer par 411.

- En plus des codes auxiliaires, qui permettent d'avoir des situations par clients, fournisseurs, familles de produits, etc. Vous aurez besoin peut être d'avoir (en parallèle) des situations par projet, par région, etc. PCCOMPTA permet d'affecter une écriture à trois codes supplémentaires. En plus de la table des auxiliaires, 03 tables sont disponibles,qu'on nomme par défaut **Postes**, **Natures** et **Unités.** Vous pouvez changer leurs noms. Ainsi, vous pouvez renommer **Postes** en **Projets**, etc. Techniquement, tout ce que vous pouvez obtenir au niveau des auxiliaires vous pouvez l'obtenir au niveau de ces 03 tables.

3. AUXILIAIRES

Pour un suivi correct et individuel de vos clients, fournisseurs, salariés, familles de produits, sections budgétaires, etc. donnez leurs des codes au niveau de la table auxiliaires.

- Numéro auxiliaire sur 30 caractères alphanumériques.
- Intitulé sur 100 caractères alphanumériques.
- Mémorisation des coordonnées complètes: Adresse, Identifiant fiscal, N°RC, Article d'imposition, Téléphone, Télex, etc.
- Tri/Recherche par code/intitulé.

4. POSTES, NATURES et UNITES : Pour suivre votre plan de production par atelier ou par chantier, ou analyser vos charges par structure, définissez des codes. d'affectation. Ainsi, chaque fois que vous enregistrez un mouvement dans un compte, il est possible de l'affecter à trois codes parallèlement.
Chacune des 03 tables possède les mêmes caractéristiques que les codes auxiliaires.

le verrouillage des codes comptes/auxiliaire/ journaux ...

5. INVESTISSEMENTS:

Code investissement sur 40 caractères alphanumériques.
Code affectation, N° d'inventaire, Valeur d'origine, écart de réévaluation. Date d'acquisition et date de comptabilisation séparées. Dotations aux amortissements séparées sur valeurs d'origines et sur écarts de réévaluation,inventaire avec code à barre etc.

Investissements (7)

Im	CODE	Compte Actif	LIBELLE	Mode Amort.	Mo
	10G000102CM	213000	CHARPENTE METALLIQUE/ATELIER MAINTENACE	Linéaire- Taux=10.00 %	Pa
	10G000103GR	215000	GRUE FIXE /ATELIER MAINTENACE	Linéaire- Taux=5.00 %	No

10G000102CM-CHARPENTE METALLIQUE/ATELIER MAINTENACE | Évènements | Observations | Photo | Tableau d'amortissem

Exercice	Mois	Amort. Antérieur	Dotation Exerc.
2011	12	0,00	1 500 000,00
2012	12	1 500 000,00	1 500 000,00
2013	12	3 000 000,00	1 500 000,00
2014	12	4 500 000,00	1 500 000,00
2015	12	6 000 000,00	1 500 000,00
2016	12	7 500 000,00	1 500 000,00
2017	12	9 000 000,00	1 500 000,00
2018	12	10 500 000,00	1 500 000,00
2019	12	12 000 000,00	1 500 000,00
2020	12	13 500 000,00	1 500 000,00

La largeur des codes que vous utilisez réellement est paramétrable pour chacune des tables.
Les commandes : Copier/Coller permettent de transférer les données entres dossiers.
L'importaion/exportation des données depuis/vers Excel.

SAISIE DES ECRITURES

- Les écritures d'un journal sont subdivisées en folios, pour chaque journal 9999999999 folios disponibles, le nombre d'écritures par folio est illimité.
- Vous pouvez corriger une écriture par trois méthodes: revenir sur l'écriture et la modifier, par contre passation ou en introduisant un montant négatif (à la place du complément à zéro).
- Les écritures d'ouverture sont considérées par PCCOMPTA comme étant relatives à l'exercice antérieur. Ceci permettra d'analyser séparément les soldes initiaux et les mouvements du premier jour de l'exercice. Pour un compte, au lieu de saisir un solde unique, vous pouvez y reporter toutes les écritures le composant, à leurs dates de réalisation antérieures.
- Le montant d'une écriture peut aller jusqu'à 9.999.999.999.999.999,99 DA, le montant cumulé de tous les mouvements de l'exercice ne doit pas dépasser la valeur 999.999.999.999.999.999,99 DA
- En plus des renseignements classiques composant une écriture, des informations supplémentaires sont prévues. Ainsi, pour une écriture au débit, dans un compte d'investissement, on peut y indiquer si il s'agit d'une acquisition, d'une régularisation, etc. Ces données supplémentaires permettent d'éditer correctement les tableaux de synthèse de fin d'année.

LES FONCTIONS DISPONIBLES EN SAISIE

- Possibilité de créer automatiquement en cours de saisie un journal, un compte, un auxiliaire, etc.
- Consultation des comptes, des journaux, le grand livre, etc. directement depuis un champ de saisie.
- Création des fiches d'investissements dès que vous débitez un compte d'investissement.
- Génération automatique d'un folio contenant les écritures de reclassement qui soldent les comptes 6 et 7 par les comptes 12.
- Génération automatique des écritures de dotations aux amortissements.
- Traitement par bloc de plusieurs écritures: Suppression, déplacement vers un autre endroit dans le folio ou, vers un autre folio dans un autre journal, classement du folio par date, etc.
- Génération automatique des écritures de contrepartie.
- Importation des écritures générées par d'autres logiciels: Paie, Ventes, etc.
- Le vérificateur de saisie contrôle les pièces comptables du folio en cours de saisie.

Saisie parallèles : vous pouvez copier/coller les écritures entre dossiers.

ANALYSE DES COMPTES

1. RECHERCHE MULTICRITERES

Afficher et éditer des écritures choisies selon des critères multiples : ventes en gros, charges déductibles, dotation amortissement fiscal,date échéance etc.

2. LETTRAGE / POINTAGE DES COMPTES

Lettrage automatique ou manuel de comptes. Tri des écritures sur n'importe quel critère.

LES EDITIONS

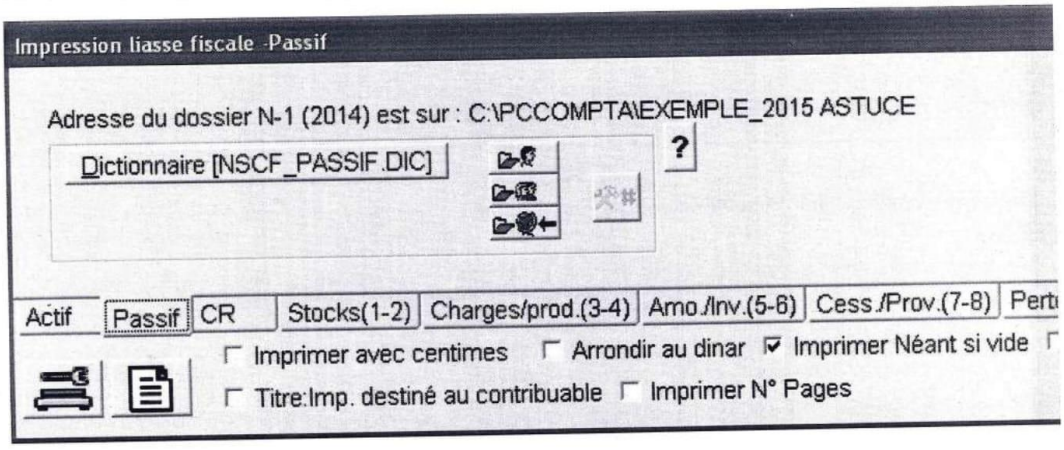

Toutes les éditions sont possibles à n'importe quel moment de l'exercice:

- Journaux, centralisateurs ou centralisateur global. Centralisateurs avec rupture des comptes à 1, 2, 3...

chiffres.

- Grand- livres: général, auxiliaire et analytique. On peut imprimer les écritures lettrées et/ou non lettrées.
- Balances générale, auxiliaire et analytique. Balances à 1, 2,... chiffres, sous totaux à 1, 2,... chiffres, colonnes de la balance au choix.
- Balance Compte->Auxiliaires.
- Balance cumulée des auxiliaires. Par exemple le solde global des comptes 411, 416 et 419 pour un client.
- Balance Auxiliaire->Comptes. Pour un auxiliaire donné éditer les mouvements et les soldes des comptes généraux 411, 416 et 419 par exemple.
- Pour l'édition des balances, classement des listes par code, intitulé, solde, etc. Imprimer uniquement les soldes dans une fourchette donnée. On peut imprimer les écritures lettrées et/ou non lettrées.Possibilite d'exporter vers excel.

Ø . Balance aggée des (créances / dettes) : qui permet la génération de la Balance sous Excel sur plusieurs périodes .

- Tous les états prévus pour les auxiliaires sont prévus pour les 3 tables supplémentaires Postes , Natures et Unités.
- Bilan arabiser sous excel plus les états annexes(Amort-Prov.,INV-AMO-PERTE,Comptes tiers etc).
- Tableaux des investissements, amortissements, acquisitions, etc. cumulés par compte ou détaillés par élément.

EDITION DES ETATS DE SYNTHESE

1. **BILAN ENTREPRISE**
   - Édition paramétrable du C.R et du Bilan (prise en charge des comptes inter-unités).
   - C.R par code auxiliaire, par codes analytiques.
   - Le C.R de type Nature ,Fonction et Fiscale.
   - Tableaux Actif, Passif , Trésorerie (parametrable).
   - Édition Bilan en Arabe .
2. **LIASSE FISCALE**
   - Édition des 13 tableaux de la liasse fiscale (Avec format PDF).
   - Édition de l'état 104 (Avec exportation vers Excel).
   - Les comptes affectés aux différentes rubriques de l'actif, passif , CR ,Amo./Inv. ... sont paramétrables.

CONSOLIDATION DE PLUSIEURS DOSSIERS COMPTABLES

Vous pouvez consolider un nombre illimité de dossiers, le résultat sera un dossier comptable. Tous les traitements comptables cités ci-dessus y sont applicables.

- Consolidation de plusieurs dossiers d'un exercice comptable.
- Consolidation de plusieurs exercices d'un même dossier.
- Avec les possibilités d'analyse offertes par PCCOMPTA, vous pouvez effectuer aisément les rapprochements inter -unités.

CLOTURE DE L'EXERCICE

Vous pouvez commencer un nouvel exercice, sans que vous soyez obligé de terminer l'ancien:

1. Créez un nouveau dossier, en transférant le plan comptable depuis l'ancien dossier.
2. Travaillez en parallèle sur les deux dossiers.
3. Une fois que l'ancien exercice terminé, vous pouvez en importer automatiquement les à-nouveaux.
4. Au moment de l'importation, les soldes des comptes 6 et 7 seront transférés automatiquement sur le compte 12.

SECURITE

1. **CONTROLE D' ACCES AU PROGRAMME**
   - Contrôle d'accès au programme géré par le superviseur du programme.
   - Table des utilisateurs avec droits d'accès aux commandes concernant les dossiers.

2. **CONTROLE D' ACCES AU DOSSIER**
   - Table des utilisateurs par dossier gérée par le superviseur du dossier. Cette table fait partie du dossier.
   - Droits d'accès aux traitements sur le dossier: création des comptes, journaux, saisie des écritures, etc des données.
   - Mot de passe par utilisateur.
   - Verrouillage des périodes pour interdire toute modification des écritures d'une période donnée. Une option de déverrouillage est disponible. Le Verrouillage et le déverrouillage des périodes sont protégés par des mots de passes indépendants.

SAUVEGARDES

- Protection des données contre les coupures de courant. Copie supplémentaire en compressé sur disque dur (parametrage automatique des sauvegardes).
- sauvegarde sur disque amovible.

RESEAUX

- Les dossiers peuvent êtres implantés sur le serveur ou, sur les postes de travail sur les réseaux poste-à-poste.
- Indépendance de l'emplacement du programme et des données sur le réseau.
- Localisation automatique des dossiers sur les différents disques durs du réseau poste-à-poste.

VIREMENT BANCAIRE
Version WEB 3.5

Introduction :

Avant d'utiliser cette application, il faut vérifier les points suivants :

1- Alimenter le champ COMPTE_BANQUE de la table PARAMETRE avec celui du compte bancaire de votre agence.
2- Alimenter le champ NO_BORDEREAU_BANQUE avec la valeur 1

3 -Création d'un utilisateur dans la table agentcnas ayant :
* le champs centre comme suit :1WW00 WW=code wilaya exp :12300 pour Annaba .

4- Attribution des rôles selon les taches des agents :

- COMPTABILITE : Tous les agents Comptabilité.
- BANQUE_ASS_AM : Traitements prestations PN / PE
- BANQUE_OFFICINE_AM : Traitements bordereaux OFFICINES
- BANQUE_MEDECIN_AM : Traitements bordereaux MEDECINS.
- BANQUE_CLOTURE_AM : Ce rôle doit être affecté à un seul agent qui aura la tache de vérifier que tous les utilisateurs ont terminés leur saisie avant de générer le fichier texte, et de clôturer le bordereau en cours après l'envoi du fichier texte à la banque domiciliataire de l'agence.

Pour les agents cnas, partie centre payeur, il suffit de leur attribuer le rôle COMPTABILITE_CP et laisser leur USER sans changement.

http://10.236.1.10:7778/forms/frmservlet?config=compta

REAMRQUE **: La génération du fichier texte est assurée PROVISOIREMENT par un programme en EXTRA .fmx**
En attendant son intégration dans le programme WEB.
Le fichier résultat sera toujours mis dans le dossier c:\vir_banque

Le programme virement bancaire se divise en deux parties :

Centre payeur :

Permet de détecter les comptes bancaires erronés après la VALIDATION et de les corriger ou de les dé valider avant le paiement (Voir guide Banque CP)

Ceci permet d'éliminer les retours des comptes erronés sauf en cas de négligence des agents de prestations.

Edition des relevés bancaires (Assuré,medecin ….),Bordereau en PDF,XML .. pour éviter le déplacement à la S/D finances.

Comptabilite :

- **Paiement Assures (PN/PE):**

Un message vous indique l'état du bordereau (Nouveau- En cours) ainsi que son numéro.

:

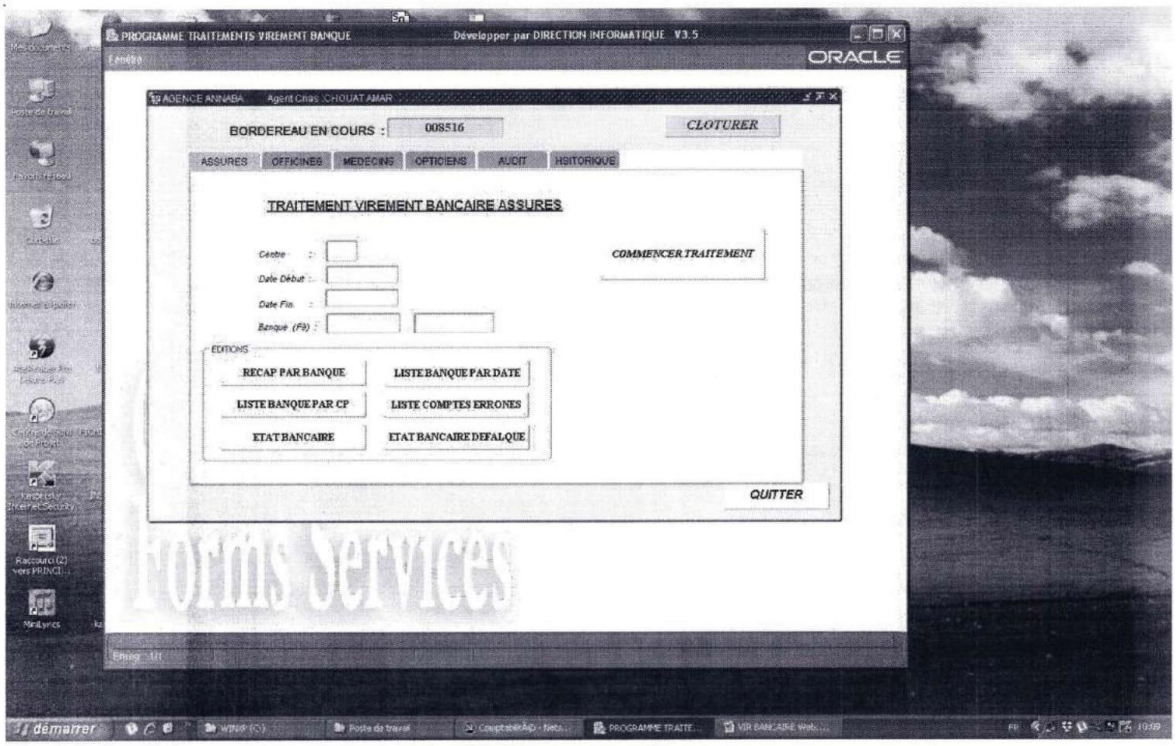

Apres saisie des paramètres (centre, date paiement début et fin , banque avec touche F9) , on click sur bouton **COMMENCER TRAITEMENT .**

Une fenêtre affiche un montant qui correspond à la somme des journaux PN/PE ou à l'état bancaire du centre payeur.

Si le montant est bon alors on valide, sinon on sélectionne NON.

- **Paiement Officines**

On introduit les paramètres du journal de paiement OFFICINE du centre payeur .
Code (F9) : On obtient l'officine avec touche F9 et on saisie soit les premiers chiffres du code ou bien les premiers lettre du nom (après le symbole %) puis touche ENTER, alors la liste sera rafraichit.

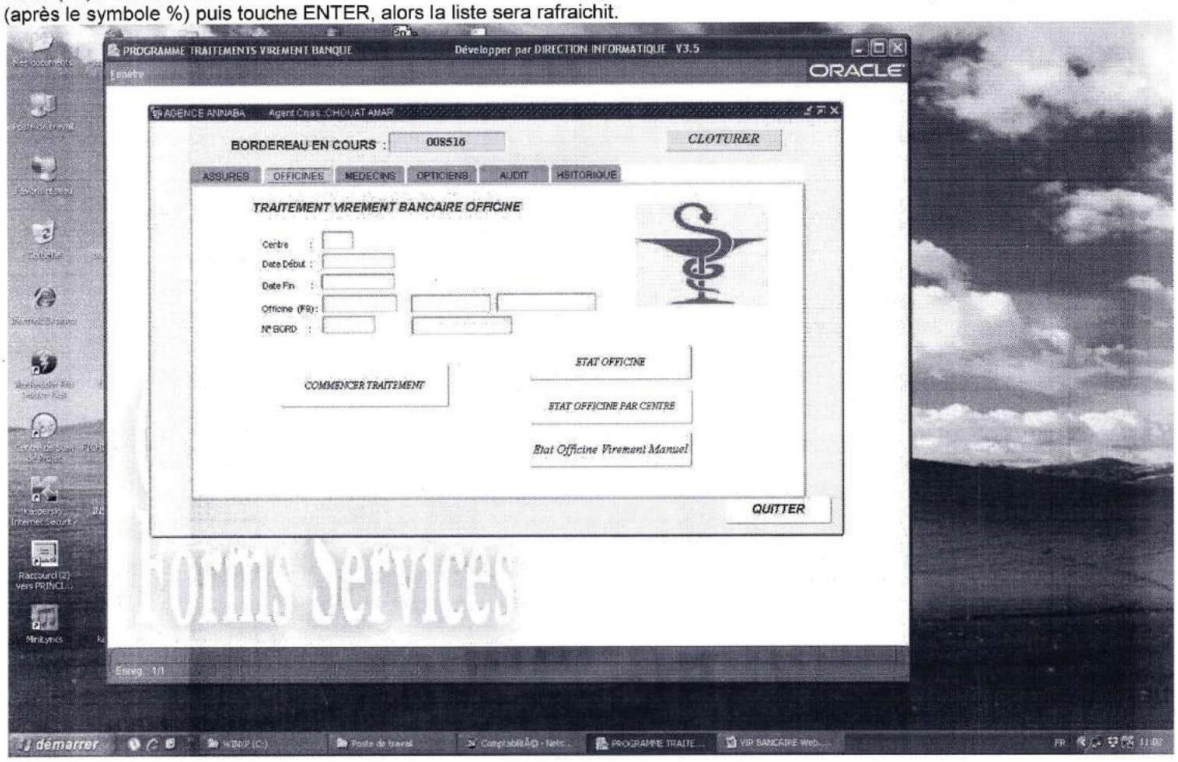

Il ya deux types de paiement :

A- Virement Electronique (par fichier) : Si le montant des bordereaux ne dépasse pas 1.000.000,00 DA

B-Virement Manuelle (par état): Si le montant des bordereaux dépassent 1.000.000,00 DA, alors chaque nouveau bordereau sera redirigé automatiquement vers un paiement Manuelle.

Le bouton *ETAT OFFICINE* : permet d'éditer les paiements Officine selon leur statut (virement automatique ou manuelle ou la totalité)

Le bouton *ETAT OFFICINE VIREMENT MANUEL* : Permet d'éditer un état comportant les officines ayant dépassés le seuil 1.000.000,00 et qui feront l'objet d'un paiement manuelle.

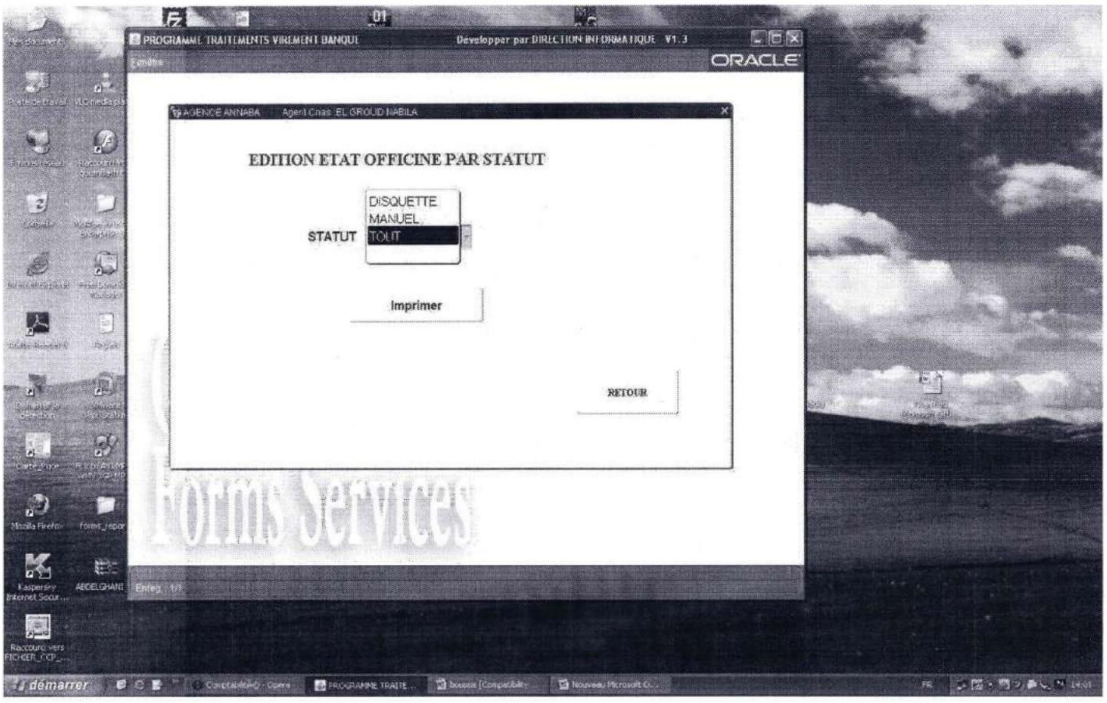

Paiement Médecin : Même principe que celui Officine.

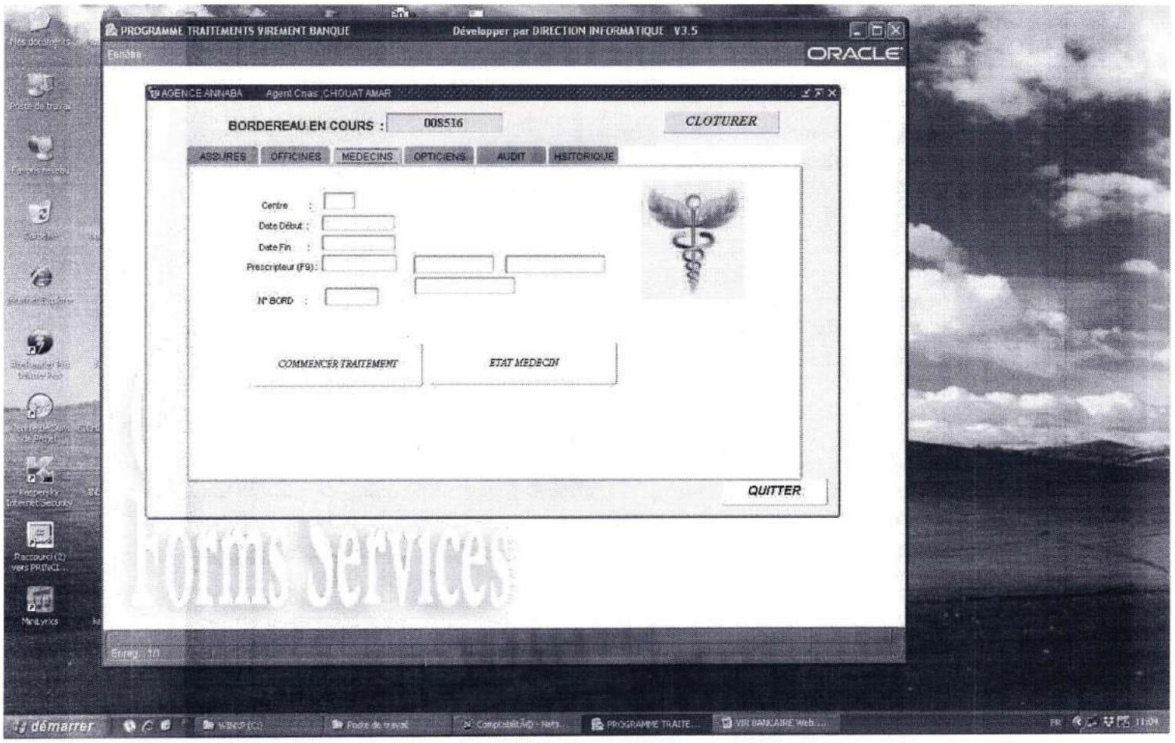

Paiement Opticien : Même principe que celui Officine .

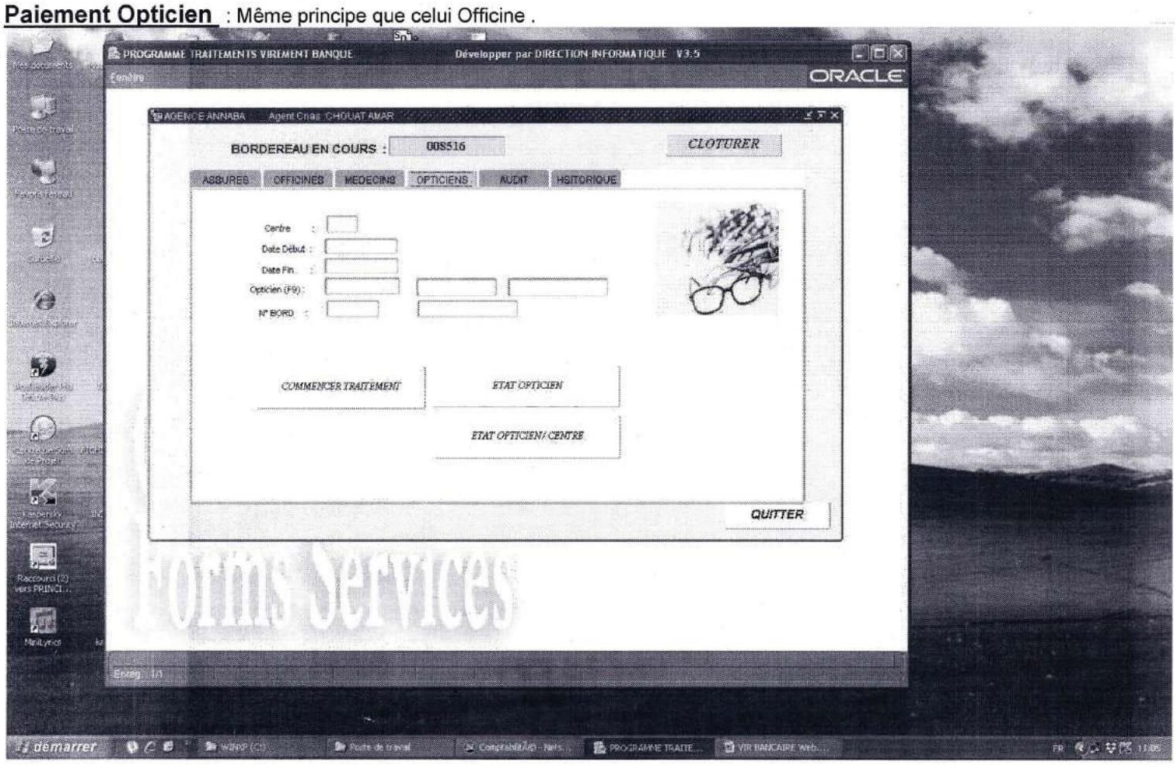

Géneration Des Etats Bancaires :
Tous les états Comptables nécessaires sont édités ainsi que l'état des comptes erronés non traites au niveau des centres payeurs.

Clôture :
Une fois tout le traitement Effectué, on génère un fichier texte et on clôture le bordereau en cours.
Ceci va incrémenter le numéro du bordereau prochain.

HISTORIQUE DES BORDEREAUX :
Apres clôture, tous les bordereaux peuvent être édités :
Ce volet comporte aussi un relevé bancaire des paiements pour les ASSURES et OFFICINES et Médecins durant une période donnée.

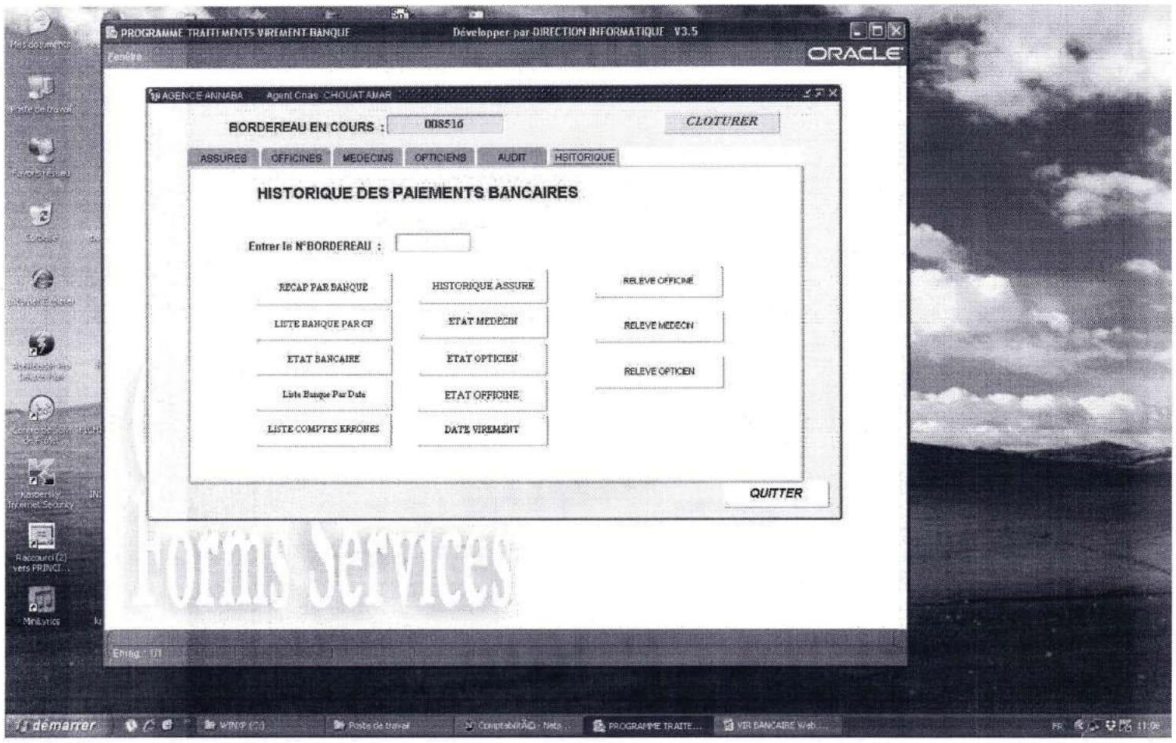

Bouton DATE VIREMENT :
Ce bouton permet à l'utilisateur de saisir la date de virement qui représente la date où le fichier à été inséré dans le système de la banque après le retour de l'agent CNAS de la banque .Ceci va permettre au centres payeurs d'informer les assures et officines si leurs paiements sont effectues au niveau de leurs banque (Relevé bancaire Assures/Officines) et éviter ainsi le désagrément de leurs déplacement vers la comptabilité (siège).

Des tables audits nous permettent a chaque saisie d'un paiement centre ou d'une officine de connaitre :
- le code de l'agent CNAS ayant effectué cette opération et la date de l'opération.
- la banque saisie, le centre, et la date de paiement.
- l'officine saisie, son bordereau, centre et date paiement.
- Le code de l'agent ayant clôturé le bordereau.

REMARQUES :

- ***Le MODULE AUDIT est en cours de développement.***
- ***Toute critique ou suggestion sera la bienvenue.***